مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة العاشرة العددان (٣٢-٣٣) صيف وخريف ٢٠٠٥

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعـــــة الأولى

عمــان – آب / ٢٠٠٥

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦- ٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢ – ٦ – ٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الجامعة الأردنية	د. أحمد التويجري مجلس الشورى السعودي
أ.د. أحمد يوسف أحمد معهد الدراسات والبحوث العربية	د.أ حمد سعيد نوفل جامعة اليرموك
أ.د. اسحق الفرحان جامعة الزرقاء الأهلية	أ.د. أمين مشاقبة جامعة اليرموك
أ.د.سعد ناجي جواد جامعة بغداد	أ.د. عبد الإله بلقزيز جامعة الحسن الثاني
د. عبد الله النفيسي جامعة الكويت	أ.د. علي محافظة الجامعة الأردنية
د. غانم النجار جامعة الكويت	د. فهد الحارثي العرابي مجلس الشورى السعودي
د. مجدي عمر مركز دراسات الشرق الأوسط	أ.د. محمد السيد سليم جامعة القاهرة
أ.د. محمد المجذوب جامعة بيروت العربية	د.محمد المسفر جامعة قطر
أ.د. مروان كمال الجامعة الأردنية	أ.د. هيثم الكيلاني سورية

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر نظام Office / IBM من نسختين ورقيتين مرفقاً بهما القرص (DISK)، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠ كلمة، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وخمس نسخ من مستلة مقاله المنشور.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٩ الانتفاضة والمقاومة في مواجهة تداعيات أوسلو و١١ سبتمبر
هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١٧ استراتيجية لخروج أمريكا من المأزق العراقي
كارل كونيتا

٣٧ تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عامين
د.فوزية صابر

التقارير والمقالات

٨٣ المنطقة تتجه نحو التغيير... وعلى القوى العربية أخذ زمام المبادرة
د.أحمد البرصان

٨٧ آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن (٢٠٠٥-٢٠١٠)
مركز دراسات الشرق الأوسط

٩٧ الخارطة الفلسطينية الجديدة في ظل اتجاهات القوى السياسية
د.رائد نعيرات

١١١ الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية
وحدة الدراسات الإسرائيلية

١٢٧ انتخابات الرئاسة في مصر... خطوة نحو الإصلاح
وحدة البحوث والدراسات

١٣٩	**الاندحار الإسرائيلي من غزة ... الوقائع والتداعيات** خضر المشايخ
١٥٥	**منظمة التحرير الفلسطينية ... نحو مشروع الإصلاح البنيوي والسياسي** مركز دراسات الشرق الأوسط
١٧٣	**مصفوفة "مفاهيم حقوق الإنسان وثقافة السلام والقيم العالمية المشتركة"** وحدة البحوث والدراسات
١٨٣	**دلالات زيارة الرئيس الروسي بوتين للشرق الأوسط** د.نورهان الشيخ
١٩٥	**عملية السلام في الصحافة الإسرائيلية (حزيران٢٠٠٤- حزيران ٢٠٠٥)** حسام الحوراني
	مراجعات
٢١٣	(كتاب بالعبرية) "مثلنا مثل سدوم... في المنزلق من دولة القانون إلى جمهورية موز!!" إعداد: عبد الحميد الكيالي
	ببليوغرافيا
٢٢٣	**الإصلاح والتنمية الاقتصادية في الأردن** إعداد: أيمن الحسيني
5-21	**ملخصات بالإنجليزية** د.مروان الأسمر

المقال الافتتاحي

على أصداء الاندحار الإسرائيلي من قطاع غزة

الانتفاضة والمقاومة
في مواجهة تداعيات أوسلو و١١ سبتمبر

هيئة التحرير

تؤكّد مؤشرات القراءة المعمّقة للتحولات التي شهدتها السنوات الخمس الماضية، أن ثمة معركةً محتدمة بين برنامجين عربيين، الأول يقوم على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، بما في ذلك محاصرته اقتصادياً، ووقف كل أشكال التطبيع معه، وذلك بهدف إجباره على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، سواءً من خلال رفع كلفة الاحتلال في الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، أو على صعيد تصاعد الضغوط السياسية والدبلوماسية كي ينصاع لرغبة المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال لهذه الأراضي.

وعلى صعيد آخر، تسعى كثير من الأنظمة العربية وقيادة حركة فتح، وبعض حلفائها في منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتّخاذ أسلوب إبداء حسن النوايا عبر التخلّي عن القوّة المسلّحة والعنف في مواجهة الاحتلال لصالح الاستجابة للضغوط الدولية القاضية بالرهان على تسوية سياسية مُتَفَاوَضٍ عليها بين الإسرائيليين والعرب، تفضي إلى تأمين إسرائيل بكيانها المعترف به دولياً منذ ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، والانفتاح على هذه الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بل والتعاون معها في محاربة القوى العربية والفلسطينية المتصاعدة المناهضة لسياسات الاستسلام والهيمنة والتبعية.

وهو ذات الحال الذي شهدته السنوات الخمس (١٩٨٧-١٩٩٣) إبان الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، حيث طُوِّرَت المواجهة مع الاحتلال من الحجارة إلى السكاكين إلى

قنابل المولوتوف، لتواكبها مقاومة مسلحة منظَّمة مع مطلع عام ١٩٩٢، والتي كادت أن تغيّر موازين القوى (الميدانية) بين قوات الاحتلال والمستوطنين من جهة، وأبناء الشعب الفلسطيني من جهة ثانية.

غير أن قيادة حركة فتح وحلفاءَها في منظمة التحرير الفلسطينية قرروا إنهاء هذه الانتفاضة، والقبول باتفاقيةٍ سمّيت (مرحليّة) مع الاحتلال، استندت إلى إعلان مبادئ لا يحقق الحد الأدنى منها طموح أي فصيل فلسطيني، وهو ما عرف بـ"إعلان أوسلو" الذي وُقِّع في (١٣/ ٩/ ١٩٩٣).

ومنذ ذلك التاريخ، رهنت منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة التي انبثقت عن اتفاق أوسلو في الضفة الغربية والقطاع نفسها لطاولة المفاوضات مع الاحتلال، الذي مارس معها كل ألوان الإذلال، والاستخفاف، والمراوغة، في قاعات التفاوض، تماماً كما مارسها في القرى والمخيّمات الفلسطينية ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وقد شكّل هذا التحوّل مفتاحاً للشرعية العربية لوجود إسرائيل، وخاصة توقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤.

كما شكّل ضربةً موجعةً للانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، وتسبب في إجهاضها، وهو ذاته الذي حوّل قوى فلسطينية مهمة، من معسكر الانتفاضة والمقاومة إلى معسكر المفاوضات الماراثونية، دون جدوى.

أي أن الانتفاضة والمقاومة لم تأخذ فرصتها الكافية للإنجاز، واستبدلت ببرنامج السلطة الفلسطينية الذي فشل أيضاً في تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، كما فشل في كسب ثقة الاحتلال عبر المفاوضات، طوال سبع سنوات عجاف من المفاوضات.

وعلى الصعيد نفسه، تمثّلت هذه المعركة بين البرنامجين أيضاً في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) عندما التحمت كل القوى الفلسطينية المسلحة في جبهة

ميدانية واحدة، ضد الاحتلال العسكري الصهيوني وممارساته، لتفاجئه بالقوة والإثخان والاستمرار، كما فاجأته بالقدرة على امتصاص الضربات، مدعومةً بموقف شعبيّ موحّد، ولم تنجح كثير من المحاولات السياسية لإجهاض هذه الانتفاضة المسلّحة.

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ خلقت جوّاً سياسياً وإعلامياً غير مواتٍ لنجاحها، حيث تمكّنت إسرائيل من استثمار الحدث، لتحوّل المقاومة الفلسطينية إلى دائرة ما يسمّى بـ (الإرهاب) في سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولتكون هدفاً من أهداف الحرب الأمريكية ضد ما يسمّى بـ(الإرهاب)، وذلك رغم عدم وجود أي صفة مشتركة من الصفات التي تطلقها هذه الدول على ما يسمى بـ (المنظمات الإرهابية).

وقد حاولت قوى التسوية استعادة أنفاسها بعدما خمدت في الوطن العربي، والساحة الفلسطينية، لكنها اصطدمت بالوحشية والإجرام والإرهاب الصهيوني المتصاعد، على شكل مجازر، وتدمير، وجرف أراضٍ، ولا مبالاة لأي طرحٍ سياسيٍّ عربي أو فلسطيني.

فحاصرت زعيم أوسلو (ياسر عرفات)، وضربت بعرض الحائط بالمشروع العربي للسلام الشامل في بيروت علم (٢٠٠٢)، واجتاحت مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، مدمرة بذلك ما بناه اتفاق أوسلو. وبنت موقفها الجديد على استراتيجية فرض الأمر الواقع على الأرض، عبر ما يسمّى (خطة الانفصال الأحادية الجانب) التي تقوم على توسيع كتل الاستيطان المركزية، وضم الأراضي للكيان الإسرائيلي. وبناء جدار عنصريٍّ يقتطع الكثير من الأراضي الفلسطينية، ليعزل الكيان الإسرائيلي المحتل، عن الضفة وغزة، ويشكّل سوراً عالياً لسجون كبيرة، على شكل مدن وقرىً وبلدات ومزارع. بل ليقسم البلدة الواحدة، وحاراتها، والبيت الواحد، والمدرسة الواحدة، إلى قسمين.

ورغم كل الإدانات الدولية وقرار محكمة العدل الدولية ضد بناء الجدار عام ٢٠٠٤، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئاً. ووفق البرنامج نفسه شرع الاحتلال بالهروب من قطاع غزة، حيث جحيم المقاومة، والفشلُ العسكري أمام استراتيجيات المقاومة المتغيّرة في القطاع ... هرب تحت شعار الانسحاب (الاندحار) من قطاع غزة، بتفكيك الاستيطان، وإجلاء المستوطنين، وسحب القوات المسلحة وتفكيك قواعدها، إلى خارج القطاع، مع زيادة وتمكين الحصار البرّي والبحري والجوّي لقطاع غزة، في محاولة لتحييد المقاومة الفاعلة في القطاع عن المواجهة المباشرة مع الاحتلال. وليبيع هذا الهروب سياسياً، بوصفه "مبادرة سلمية" ابتلع طُعْمَها العربُ قبل الغرب... وقبضت إسرائيل ثمنها قبل إتمام الصفقة، أي أن هذه التحوّلات لم تحقق الإنجاز الوطني الفلسطيني في القطاع، ولا تسببت في تحريره واستقلاله تماماً، ولكنها خدمت الاستراتيجية الصهيونية المرحلية لمحاصرة المقاومة والانتفاضة المؤثّرة.

وقد أكدت الاغتيالات والغارات والعدوان الإسرائيلي أواخر شهر سبتمبر عام (٢٠٠٥) كذب ادعاء الاحتلال بالانسحاب من القطاع وإلى الأبد، كما روّج في أروقة الأمم المتحدة زعيمهم أريئيل شارون.

إذاً فقد فشلت اتجاهات التسوية والتطبيع واللقاءات الدبلوماسية والنداءات لتدخل المجتمع الدولي، في تحقيق أي تطوّر مهم واستراتيجي في واقع الاحتلال الإسرائيلي، رغم أن المقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية الكبرى الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) والثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) كادت في الحالتين أن تجبر الاحتلال على الاستسلام والاندحار، لو أعطيت فرصة عامين أو ثلاثة مع دعمٍ عربيٍّ شامل وموقف فلسطينيٍّ موحّد خلفها.

إن تكرار التجربة، وتكرار الألم، وتكرار الضياع، أصبح اليوم غير معقول ولا مقبول.

لقد آن الأوان، لرسم استراتيجية عربية فلسطينية متكاملة لمواجهة عدوانية وغطرسة وإرهاب الاحتلال الإسرائيلي، وكيانه العنصري في الميدان، كما في المحافل الدولية، وعلى مختلف الصعد العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها، ليعيد كيان الاحتلال والأطراف الدولية التي تدعمه حساباتهم بواقعية واعتدال.

ولعل مبادرة مركز دراسات الشرق الأوسط بعقد مؤتمرٍ عربيٍّ أكاديميٍّ سياسيٍّ في نهاية نوفمبر (٢٠٠٥)، لرسم السيناريوهات المحتملة لطبيعة هذا الصراع، والاشتباك مع إسرائيل خلال العشرة أعوام القادمة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

لعل ذلك يكون فرصةً جديدةً للأطراف والدول والقوى المعنية، لرسم مسارٍ استراتيجيٍّ مبنيٍّ على رؤية مستقبلية واعية لطبيعة المتغيّرات الإقليمية والدولية، على طريق تحقيق الطموح العربي والفلسطيني بالتحرير والاستقلال والعودة، بوصفها أساس تحقيق الاستقرار والأمن والسلم والرفاه الاقتصادي في الوطن العربي.

البحوث والدراسات

استراتيجية لخروج أمريكا من المأزق العراقي
٤٠٠ يوم ومن ثمّ الخروج

كارل كونيتا[١]

المحرر:

نظراً لما يتمتع به هذا التقرير والتصورات الأمريكية من أهمية لإنهاء احتلال العراق، فإن مجلة دراسات شرق أوسطية تنشر النص الكامل مترجماً، رغم اختلافها مع الكاتب في بعض المصطلحات والأفكار والمعلومات، وذلك حرصاً منها على وضع هذا التقرير بين أيد القرّاء الكرام المعنيين برسم مستقبل الشأن العراقي، ومع ذلك فقد حاولت المجلة وضع بعض تحفّظاتها على النص بين علامتي تنصيص "" في بعض المواطن، ونعرض لكم هنا النص الكامل للتقرير مترجماً*.

---

(1) Carl Conetta، *Should We Stay or Should We Go? The US Debate on Exiting Iraq*، PDA Briefing Memo #33 (Cambridge MA: Commonwealth Institute, 07) March 2005.

ترجمة علي باكير، المصدر: مشروع البدائل الدفاعية. http://www.comw.org/pda/0507bm34.html

(*) نشر مركز "مشروع البدائل الدفاعية PDA" في ١٩/ ٧/ ٢٠٠٥ ورقة عمل رقم٣٤، ١٩/ ٧/ ٢٠٠٥ حول استراتيجية خروج القوات الأمريكية من العراق. ويعد هذا التقرير من أحدث وأهم التقارير التي تناولت الموضوع في الآونة الأخيرة. وقد تأسس المركز (**Project on Defense Alternatives**) في عام ١٩٩١، وهو مركز أبحاث أمريكي مستقل يعنى بالقضايا الدفاعية والإستراتيجية، ويهدف إلى رسم سياسات أمنية لمواجهة تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة. هدفه الرئيس تطوير سياسات أمنية مرحلية تمهّد لتعاون إقليمي وعالمي في المجال الأمني، وتعتمد على هياكل عسكرية لا تسهم في خلق توترات بين الدول، أو أزمات عدم استقرار، أو سباق تسلح، وقد شارك المركز في وضع برامج عمل تهدف إلى خفض مستويات القوات المسلحة، والإنفاق العسكري، وإلى خلق بدائل دفاعية، تكمن في التعاون الإقليمي والدولي، بالاعتماد على سبل غير عسكرية (المترجم).

١. اختراق الدائرة "الشريرة":

منذ إجراء الانتخابات العراقية في كانون ثاني ٢٠٠٥، والدعوات والاقتراحات لتسريع انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من البلاد تحظى باهتمام متزايد في الولايات المتّحدة الأمريكية وذلك لأسباب عدة، منها:

- أولاً: تزايد ارتفاع التكلفة المالية والبشرية، دون الوصول إلى معالم واضحة للنهاية.

- ثانيا: ضعف تأثير الولايات المتّحدة العالمي والإقليمي، وقد بدأت جهودها في العراق تبدو سلبية.

لقد رأى الكثير من الأمريكيين منذ سنة خلت أنّ الاحتلال الأمريكي للعراق والعمليات العسكرية من شأنها أن تنفّر أصدقاء الولايات المتّحدة، وتعبّئ المشاعر المعادية لأمريكا على الصعيد العالمي، وتغذي نمو "الإرهاب والتطرف". وفي الوقت نفسه فإنّ تجربة العراقيين لا تبدو مثالاً جذّاباً لمنافع الديمقراطية. وبالمقابل تحولت ليتم ربط مظاهر المرحلة الانتقالية بمجموعة من السلبيات: احتلال أجنبي مطوّل، حكم غير مجدي وغير فعّال، ركود اقتصادي، فوضى إجرامية، سياسة عرقية، ونزاع اجتماعي.

- ثالثاً: تركيز الاهتمام على انسحاب القوات المسلحة من العراق، وعنف المقاومة و"التمرد"[1] العراقي، الذي يبدو أنّه غير قابل للتطويق والمعالجة.

[1] المحرر: المقاومة وأعمال العنف الأخرى، حيث يسميها الأميركيون تسمية واحدة دون تمييز.

ومحاربته أصبحت مهمة تطغى على كل الأهداف الأمريكية الأخرى في العراق.[٢]

- رابعاً: الاندفاع باتّجاه الانسحاب، وتزايد الشكوك بين الأمريكيين من أن نشاط القوات المسلحة الأمريكية في العراق أصبح غير مجدٍ على الإطلاق.

نلاحظ أنه مع طرح مقترحات الكونجرس الأخيرة للانسحاب من العراق، فإن وجود القوات الأمريكية والعمليات العسكرية في العراق، يشعل المشاعر المعادية للاحتلال والمعادية للحكومة – لصالح "التمرد"- ، وهكذا فإنّ مقترحات الانسحاب تؤكّد، أن انسحاب القوات الأمريكية – الإعلان بشكل صريح، والتحضير الأولي لعملية الانسحاب- ستساهم بشكل فعلي وملحوظ في عملية تفريغ "التمرد" وانكماشه.

و من الواضح، أنّ عملية الانسحاب وجدواها تتوقف على طبيعة "التمرد". وبشكل خاص، فإن عملية الانسحاب تعتمد على الحد الذي يعكس "التمرد" من خلاله انتشار ردّ الفعل القومي ضدّ الاحتلال الأجنبي. ورغم هذا فقد أصرت إدارة بوش والبنتاغون على أن "التمرد" هو في الغالب من عمل قادة النظام السابق (البعثيون الذين يحاولون استعادة النظام)، و"المتطرّفين" الإسلاميين الأجانب، وعناصر إجرامية أخرى.

وإن كان معظم مقترحي خطط الانسحاب لا ينكرون أن مثل هذه العناصر تشكل دوراً هاماً في حدوث "التمرد"، لكن السؤال المحوري هو: ما مقدار قوّة الأعمال المنسوبة إلى الفدائيين والمفسدين في "التمرد"، وما مقدار تلك العمليات

(2) Knight Ridder and AP wires, "Iraq peace may be 12 years away, Rumsfeld says", *Seattle Times*،27 June 2005; "General: Insurgency not weakening," CNN, 23 June 2005

التي تعكسها ردّة الفعل الوطنية والقومية تجاه الاحتلال الأمريكي، ووجود القوات الأمريكية؟

فإذا كانت مساحة كبيرة من حرية عمل "المتمردين" تعتمد على الدعم الشعبي (من ذلك تعاون أو رضوخ مجموعات القوى العشائرية والقبلية، وأئمة المساجد) فإنّ عملية انسحاب أمريكية عندها يمكن أن تكون المفتاح، لقطع قوّة "التمرد" وتطويعه وتخفيضه إلى مستوىً، تكون معه قوات أمن عراقية أصيلة قادرة على التعامل معه واحتوائه.

وفي الحقيقة، يشير الدليل التجريبي المتوافر حتى الآن، إلى أن اتّساع ومثابرة وإصرار "التمرد"، يعتمد في الأساس وبشكل جوهري على عدم الرضا الشعبي من الاحتلال الأمريكي وممارساته[٣]. حيث نمى "التمرد" بشكل متزامن ومتتابع مع انتشار الشعور المعادي للاحتلال بين الشعب العراقي، كما تبيّن من خلال مسح للآراء[٤]. إذ تعارض أغلبية كبيرة من الطائفتين السنّيّة والشيعيّة الاحتلال، وتريد أن ترى له نهاية في حدود نهاية العام.

وفي الحقيقة فإنّ نسبة العراقيين الذين يؤيدون عمليات عنف ضدّ قوات التحالف تتصاعد، على الرغم من أنها لا تزال أقلية مربكة في بعض المناطق، إلا أنها أغلبية كبرى في المناطق السنيّة.

(3) Carl Conetta، *Vicious Circle: The Dynamics of Occupation and Resistance in Iraq; Part One, Patterns of Popular Discontent*، PDA Research Monograph# 10 (Cambridge MA: Commonwealth Institute, 18 May 2005).

(4) *What do Iraqis want? Iraqi attitudes on the occupation, US withdrawal, Iraqi governments, and quality of life; Summary of data from 2004 and 2005 Iraqi public opinion polls* .Cambridge MA: Commonwealth Institute, 1 February2005.

وبحسب العديد من الاستطلاعات والمقابلات الصحفية مع "المتمردين"، فإنّ الانسحاب الأمريكي من شأنه أن يؤدي إلى قاعدة دعم "التمرد" ومستوياته، مما يجعل العناصر "الفدائية" في عزلة وضعيفة[٥].

ولكن الفرضية المنطقية هي أن حوالي ٧٥٪ من نشاط وعمليات "التمرد"، تعتمد بالأساس على مستوى عالي من المعارضة الشعبية للاحتلال الأجنبي ونشاطاته العسكرية. وربطاً بهذه الفرضية، فإنّ المستوى الأولي لنشاط وعمليات "التمرد" كانت أقل من ٢٥٪ من المستوى في يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، وذلك استناداً إلى الهجمات التي تنفذ شهرياً: وهي أقل من حوالي ٤٠٠ هجوم في الشهر في يونيو/ حزيران ٢٠٠٣، مقابل أكثر من حوالي ١٨٠٠ هجوم في الشهر في يونيو/ حزيران ٢٠٠٥.[٦]

ويلاحظ أن الاندفاع الأول والزيادة في مستوى الهجمات جاءت بعد الجهود الأولية للتحالف لتمديد سيطرتها العسكرية إلى المستوى المحليِّ في كافة أنحاء العراق، وذلك في الفترة ما بين يونيو/ حزيران ، ويوليو/ تموز ٢٠٠٣. وبعد كل عملية هجوم من قبل التحالف تقريباً، كان نشاط "التمرد" يزيد بشكل أكثر ارتفاعاً

(5) See the appendix to this report :*The Iraqi Insurgency & Iraq Security Force Development: A Selected Bibliography*

(6) See "Figure 1: Violent Incidents Against the Coalition and Its Partners, by Month, June 2003 Through February 2005," page 10, Joseph A. Christoff, *Rebuilding Iraq: Preliminary Observations on Challenges in Transferring Security Responsibilities to Iraqi Military and Police*، Testimony Before the Committee on Government Reform; Subcommittee on National Security, Emerging Threats, and International Relations; House of Representatives (Washington DC :Government Accountability Office, 14 March 2005). Also see the Brookings Institution's Iraq Index, reproduces a chart of insurgent attacks from the *Associated Press* .Michael E. O'Hanlon and Adriana Lins de Albuquerque، *Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq*) Washington DC: Brookings Institution, 11 July 2005), page 17 ؛http://www.brookings.edu/iraqindex.

من قبل وإلى مستوى أعلى من سابقه (باستثناء الهجمات التي رافقت مرحلة الانتخابات في عام ٢٠٠٥، التي تبعها فيما بعد جزر في مستوى العمليات قبل أن تعود إلى ما كانت عليه من جديد في أواخر عام ٢٠٠٤).

هذا ولم تفد أي من نجاحات التحالف في قتل أو أسر قادة "الإرهابيين الأجانب" أو قادة النظام السابق في إضعاف "التمرد" أو اختراقه، وكان من بينهم صدّام حسين وأبنائه وسبعاوي إبراهيم الحسن (الذي يعتقد أنّه مفتاح تمويل "التمرد" من الناحية المالية) إضافة إلى العشرات من البعثيين البارزين السابقين الآخرين، وشركاء عدّة كبار للزعيم الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي. وقد تمّ الإبلاغ خلال السنتين الماضيتين عن مقتل آلاف "المتمردين" وأسر الآلاف والتحقيق معهم، وأكثرهم من العراقيين، ومع ذلك فإنّ "التمرد" لم يستمر فقط وإنما نمى وازداد.

وبكلمات أخرى، فإنّ النجاح الأمريكي على المستوى التكتيكي والذي لا يمكن نكرانه، لم يؤدِّ إلى أي تقدم في الحملة، أو على المستوى الاستراتيجي. وبالفعل فإنّ العمليات العسكرية كان لها أثرٌ سلبيٌّ جداً على التوازن. وهذا يدحض ويؤكد بطلان زعم إدارة بوش والبنتاغون من أن "التمرد" يعتمد على دائرة ضيقة.

٢. الانسحاب لا يكفي

إن مقترحات الكونغرس بخروج أمريكي قريب من العراق، لا تؤكّد أن انسحاب القوات سيعطّل بينة "التمرد" بشكل كامل، أو أن تأثيرات الانسحاب على "التمرد" ستكون فورية. فهم يعلمون أن مشاكل الأمن العراقية والضعف ستستمر إلى حد معيّن لوقت معيّن. إضافة إلى ذلك، فليس هنالك أحد ينوي هجر العراق ببساطة، وتركه لمواجهة مصيره. ولهذه الأسباب، فإنّ مقترحات

الانسحاب تقدّم عدداً منوعاً من الإجراءات المكمّلة لبعضها البعض، وذلك لدعم أمن العراق. ومن بين هذه الإجراءات الملحوظة والمقترحة:

١- زيادة التأكيد على تطوير ودعم قوات أمن عراقية أصيلة.
٢- تنظيم انتشار القوات الدولية لدعم القوات الأمريكية.
٣- صياغة نظام عدم تدخل بين جيران العراق.

إن معظم استراتيجيات الانسحاب تطرح عملية من مرحلتين، بحيث يخدم انسحاب القوات الأمريكية تحقيق الهدف في إضعاف وتعطيل "التمرد"، وفي وقت يتم فيه مساعدة قوات الأمن العراقية على تعزيز وتحسين قدراتها وطاقاتها، لتتكفّل في إدارة ومعالجة المشاكل الأمنية المتبقية واقعياً، فإنّ الهدف القريب يكمن في تحقيق توازن في القدرات بين الحكومة في مواجهة "التمرد" بمستوى منخفض من العنف، أكثر مما هو عليه اليوم.

وعلى أيّة حال، هناك معضلة خطيرة، تكمن بشكل ضمني، وفي أحسن الأحوال، في أن القوات الأمريكية ستكون معرّضة للضغط لتبدأ الانسحاب، ونقل مصادر القوّة في التدريب والمساعدة في آن واحد. وإن أي تأخير في جهود التخفيف الايجابية (عدم التصعيد) للانسحاب، سيزيد من المعضلة والمأزق. وبالنسبة لبعض مقترحي الانسحاب، فإنّ وصول قوات دولية ممن يعتقد أن تكون أقل استفزازية، يُفترض أن يساعد في تسكين هذه المعضلة.

هذا وسيكون من الخطأ، أن يتم تعليق الآمال فيما يتعلق بانسحاب القوات الأمريكية على الوصول المبكّر للقوات الدولية، ومع ذلك، فلا الولايات المتّحدة ولا أحد من حلفائها ولا أحد من الدول (غير أمريكا وبريطانيا)، أبدى قدراً من الاهتمام في نشر وتمركز عدد كبير من القوات في العراق، بينما تبقى التحديات الأمنية حادّة بالشكل الذي عليه الآن. وبإمكان القوات الدولية، أن تشكّل دوراً

محورياً عندما تتحسن الحالة، ولكن هذا الخيار يجب أن لا يتم إبرازه كحل لمعضلة الانسحاب القريب المدى، والذي تواجهه القوات الأمريكية.

ولكن المشكلة الأكثر جدّية، تظهر فيما يتعلّق بالمستوى المتوقع لـ"الكفاح المتبقي" وهي:

العنف، ونشاط "التمرد" غير المبني على حجّة وجود القوات الأمريكية، والذي يريد الاستمرار، سواء انسحبت القوات الأمريكية أم لم تنسحب، ورغم أنّ الانسحاب الأمريكي سيترك على الأرجح قادة النظام السابق وفدائييه و"الإرهابيين الأجانب" في عزلة، وأكثر ضعفاً مما هم عليه اليوم. وعلى كل حال ، فالأزمة العراقية لديها جانب يتعلّق بالشق الداخلي الطائفي والمتجذّر، بشكل صراع وتنافس على السلطة بين مختلف المجموعات الإثنية والدينية. هذا التنافس وهذا النزاع لديه أسس شعبية ولن ينتهي بكل بساطة إذا ما انسحبت الولايات المتّحدة أو وعدت بالانسحاب.

و رغم ارتفاع درجة السخط والغضب لدى كلا الطائفتين السنيّة والشيعيّة، حيث شاركت مجموعات من الطائفتين في أعمال "التمرد" ونشاطاته، إلا أن "التمرد" بدأ يتحول منذ أيلول ٢٠٠٤ إلى ظاهرة سنيّة بشكل كبير. (ففي أواخر صيف عام ٢٠٠٤، وافق مقتدى الصدر وجيشه [جيش المهدي الذي يعد أكبر مجموعات "التمرد" لدى الشيعة] على دعم العملية السياسية بشكل مؤقت على الأقل). وعلاوة على ذلك، قامت بعض مجموعات "التمرد" في منتصف عام ٢٠٠٤، بأخْذِ دورٍ معادٍ للشيعة بشكل واضح، وذلك تبعاً لخط (أبو مصعب الزرقاوي) الذي كان قد أعلن عنه في (١٠ شباط ٢٠٠٤).

إن إبعاد وعزل الطائفة السنيّة عن العملية الانتقالية إلى ما بعد الحرب كان حادّاً وواضحاً. وهذه المشكلة نمت كثيراً وبشكل أسوء مما كان من المفترض أن تكون عليه. وأساس هذه المشكلة متجذرٌ، بدأ بخطوات طائشة من قبل سلطة

التحالف المؤقتة، ومن ثمّ من قبل القادة العراقيين المعينين، وتتوّجت بتشكيل البرلمان العراقي والحكومة، ويسيطر عليهما الشيعة والأكراد، وعلاوة على ذلك، فإنّ الجيش العراقي الجديد، الذي من المفترض أن يحلّ محل قوات التحالف، يتألف بشكل كبير من الشيعة والأكراد.

وهكذا، فإن الموضوع تحوّل إلى مظهر إثني، وهو ما قد يحوّل وينقل المواجهة بين "المتمردين" والحكومة العراقية إلى نزاع طائفي واسع النطاق، إذا ما انسحبت القوات الأمريكية بشكل متهور. لكن هذه الإمكانية لم يتم مناقشتها ومعالجتها بشكل كافٍ في استراتيجيات الخروج الحالية. ومعالجة ذلك يتطلب مبادرة سياسية جديدة، ويعوّض عن مخاوف العديد من مفاتيح السنّة الرئيسيين، ويدفع القادة السنّة، وعلى جميع المستويات، إلى المشاركة في العملية الانتقالية بشكل كامل.

٣. كيف فشل الاحتلال

إن التقدّم باتّجاه سلام مستقر في العراق وانسحاب القوات الأمريكية، يبدآن بالاعتراف أن مشاكل أمريكا ما بعد الحرب ذاتية جوهرياً، وأن أهداف الحملة على العراق تبدو الآن غير طموحة، غير عملية، اقتحامية، غير مبررة، ولقد وصلوا إلى أبعد مما يجب على الولايات المتحدة فعله لتحصّن أمنها، أمن المنطقة أو أمن الشعب العراقي.

والخطوة الأولى للخروج من هذا المأزق الحالي، تكمن في وضع مجموعة من الأهداف العملية والتي يمكن لها أن تحصل على كلا الدعمين الداخلي العراقي والخارجي الدولي، وعندما يتم تحقيق ذلك، فإنه قد يمهد طريقاً مقبولاً لإنهاء الاحتلال في غضون ١٣ شهراً أو ما يقرب من ذلك.

وبشأن قرار أمريكا في الذهاب إلىالحرب، فقد انقسم الأمريكيون بشكل حاد تجاه هذا القرار، بينما عارض معظم العالم بشدّة تلك الحرب. على كل حال، ما إن تمّ الانتهاء من الحرب، وعزل صدّام حسين عن النظام بوصفها حقيقة

واقعة، فقد كان من الممكن حينها أن تتم صياغة مجموعة من الأهداف، لفترة ما بعد الحرب، بالتراضي. ولكانت مهمة ما بعد الحرب قد حدّدت نفسها للأهداف التالية:

- تحقيق مساعدات إنسانية عاجلة، واستعادة النظام الاجتماعي، وإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب والعقوبات.
- تقليص قدرات العراق العسكرية المستقبلية، بينما يتم دعم قدراته على الدفاع الذاتي.
- تقديم المسؤولين عن انتهاك العراق للقانون الدولي ولحقوق الإنسان إلى العدالة.
- وضع العراق في الطريق الدستوري لحكومة تمثيلية، حكم القانون، احترام حقوق الإنسان، وقيادة مدنية للجيش.
- تقليص واحتواء قوى ما بعد الاحتلال، فيما يخص النزال الداخلي وتقسيم البلاد.

وقد تمت ملاحظة أن بعض هذه الأهداف (كإعادة الإعمار) يتطلب بقاءً لمدة ثلاث سنوات، أو أكثر، معظمها قد لا يكون احتلالاً عسكرياً، إذ أن ما قد يتطلب احتلالاً عسكرياً لسنة أو أكثر، هو عملياً لإعادة النظام الاجتماعي واحتواء النزاع الداخلي.

ومن الأهداف الأخرى المتعلقة بإصلاح الحكومة، هو أنه كان من الممكن أن تصبو إلى شيء أقل تأكيداً من النتيجة المثالية، بدلاً من استعجال الاحتلال في إنشاء نظام ديمقراطي مرن، وكان بإمكان الولايات المتحدة أن تصبو بشكل متواضع وبسيط إلى وضع العراق على طريق المؤسسات الدستورية، للحصول

على تلك النتيجة، علماً أن الالتزام الطويل المدى بهذا الطريق لا يمكن أن يكون مضموناً، إلا عبر وسائل تتعارض بشكل رئيس مع السيادة الوطنية. ثم ما إن يتم تأسيس ديمقراطية بأي نسبة كانت، فإنّه من الممكن تطويرها وتعزيزها فيما بعد، بوسائل غير عسكرية.

إن الأهداف والخطوط الرئيسية المعلنة أعلاه، ربما لا تختلف كثيراً عما كان معظم الأمريكيين للحرب يتمنون تحقيقه في العراق، ولكنها بالفعل تختلف جذرياً عن أهداف إدارة بوش المعلنة والقائمة واقعياً. والأكثر من ذلك، أنها متضادة مع النظرة التي تمّ تحديدها أعلاه، فالإدارة الأمريكية سعت إلى:

- تحديد التوازن المستقبلي فعلياً بين الأحزاب السياسية والأيديولوجيات داخل العراق، مع إلغاء دور كل من عاملي القومية العربية والإسلام السياسي.

- إعادة بناء الاقتصاد العراقي بقوة على أُسس أيديولوجية (نيو-ليبرالية) من خصائصها: حكومة ضعيفة، خصخصة فعّالة، تجارة مفتوحة، إعادة تنظيم السوق.

- إعادة تأسيس العراق كحليف للولايات المتحدة، بحيث يمكن الاعتماد عليه ويكون صديقاً فيما يخص المصالح الأمريكية، وقاعدة أساسية للقوات الأمريكية في المنطقة.

والمشكلة الكافية في هذه الأهداف، أنّها تأتي عنوة عن قرارات وإرادة الشعب العراقي، مما يجعل المهمة وكأنّها عدو للعديد من العراقيين وإهانة لعدد أكبر منهم، كما أن اندفاع الإدارة إلى إعادة اختراع العراق قاد إلى سلسلة من

السياسات الخاطئة، وإلى تخبّط عمل على تغذية "التمرد"،وتزويد الثوّار كملاذ أخير بقاعدة من عدم الرضا الشعبي، ومن هذه الحماقات الكثيرة المرتكبة:

- التسريح الكليّ للجيش العراقي وقوّات الشرطة العراقية.
- طرد عشرات الآلاف من الموظفين الحكوميين والمدنيين العراقيين.
- فرض العقوبات على عشرات الآلاف من أعضاء ومسؤولي حزب البعث من المستويات الدنيا.

إضافة إلى ذلك، فإنّ نظرة الإدارة إلى الوضع اذكت نار المعارضة الإقليمية التي لم يكن لها أي داعٍ للمهمة الأمريكية. وفي رؤية الإدارة، فإنّ العراق لا يراد منه أن يكون نموذجاً لجيرانه فقط، وإنما أيضاً نقطة انطلاق لبرنامج التحويل القسري الذي من شأنه أن يؤثّر على كل من السلوك الخارجي، والدستور الداخلي للدول العربية والإسلامية.

و على أية حال، فإنّ إعادة عرض المهمة الأمريكية في عراق ما بعد الحرب، على أنها خطوة تأسيسية في برنامج واضح من المجابهة مع سوريا وإيران (من بين الآخرين)، أدى إلى تقوية وتشديد معارضتهم لهذه المهمة، وهكذا نجد أن الإدراة في داخل العراق اتّبعت محلياً أو إقليمياً سياسات من شانها أن تولّد احتكاكاً أكثر مما هو مطلوب وضروري.

وأخيراً، فإنّ استراتيجية الإدارة التي تمّ اختيارها لاستئصال صدام حسين أثارت إمكانية حصول نزاع طائفي في العراق، والذي هو ظاهر الآن، وعملية "حرية العراق" استهلّت السياسة الإثنية منذ البدء كونه أمراً واقعياً، عندما تقرّبت من القادة والمنظمات الكردية والشيعية. وكان هذا واضحاً في الانتخابات الأخيرة، والتي زادت من مخاوف السنّة، وأدت إلى إنتاج حكومة يهيمن عليها

الشيعة والأكراد. وقد اتّضح هذا أيضاً من خلال تدابير الحكم المبكّرة التي أهملت قادة السنّة الأصليين وأتباعهم.

هذه التطورات لم تكن الخطوات الضرورية المصاحبة لإزاحة زمرة حسين وتقديمه للعدالة، ورغم أن صدام حسين فضّل بعض القبائل السنّية، وأن السنّة هيمنوا سابقاً على المراتب العليا لحزب البعث، إلا أن معظم السنّة –وعدد كبير من البعثيين السابقين– كان من الممكن، بل كان يجب أن يتم استقطابهم. ولكن بدلاً من ذلك، تمّ طردهم بموجب قانون "اجتثاث البعث" بشكل كبير، من الجيش، والوظائف الحكومية، والخدمة المدنية.

إن الدور العرقي في العراق لا يعكس أي تفضيل ضروري للأكراد أو الشيعة من قبل إدارة بوش، لكنه في الحقيقة يعكس اعتبارات تكتيكية واستراتيجية. ولكن الاعتبار الرئس كان عجز الإدارة عن السيطرة على الوضع فيما بعد الحرب، دون تعاون الأكراد ورضوخ قادة الشيعة، ومن أجل متابعة أهدافها المغرورة في عراق ما بعد الحرب، كان على الإدارة أن تدفع باتجاه الانقسام الإثني في البلاد، كما فعلت في أفغانستان تماماً.

وخلاصة القول: لقد تسببت الأهداف المتطفلة والطموحة أكثر من اللازم، وإكثار ومضاعفة الأعداء غير الضروري، في إفساد وتشويش مهمة ما بعد الحرب منذ استهلالها. ولو سعت إدارة بوش إلى تحقيق نصيب أقل مما تفعله، لأنجزت أكثر، وبتكلفة أقل بكثير للولايات المتّحدة والعراق. وإدراك هذا الأمر اليوم من الممكن أن يفتح الطريق للخروج من العراق، ويعد درساً للمستقبل.

٤. استراتيجية للخروج من المأزق العراقي: عناصر ضرورية

يخلق الاحتلال العسكري الأجنبي بشكل غير مقصود، قاعدةً من الدعم الشعبي "للمتمردين" ولنشاط "التمرد" في العراق، وتساهم الممارسات القسرية والرعناء للاحتلال والأضرار الجانبية وتأثيراتها على تغذية دورة الانتقام. ومثل

هذه الظروف تقوّض من الجهود لتحقيق الاستقرار، وإعادة الإعمار، وحكم ديمقراطي فعّال، ويدفع إلى البدء بعملية انسحاب القوات الأمريكية، في الوقت الذي يتم فيه دعم الجهود المتزايدة لإنشاء وتقوية قوات أمن عراقية أصيلة.

ومن ناحية أخرى، فإنّ تأثيرات الانسحاب المسكّنة لن تكون فورية – ولا كاملة أيضاً، وذلك لسببين: الأول، بعض عناصر "التمرد" تبحث عمّا هو أكثر من انسحاب القوات الأمريكية. فالبعثيون والأصوليون الأجانب سيكملون القتال، وكلٌّ يبحث ويسعى من خلال العنف إلى تطبيق نظرته على العراق.

والسبب الثاني: تضمّن النزاع العراقي جزئياً نزاعاً طائفياً – السنّة يواجهون الشيعة– لا يمكن للانسحاب الأمريكي إنهاؤه. وفي حقيقة الأمر فإنّ ردّ الفعل المعاكس احتمال بارز.

والمفتاح الرئيس لتمكين عملية انسحاب واستعادة عملية إعادة إعمار العراق من جديد ووضعها على السكّة الصحيحة، يكمن في اتّفاق أخاذ (هام) مع قادة الطائفة السنيّة، ومع جيران العراق، يكون الهدف منه العمل على حصر نشاط "التمرد" فوراً، وعزل العناصر الأجنبية والانتحارية، وستسمحُ النتيجةُ القصيرةُ المدى للتحالفِ في التراجع عن التصعيد، وأن ينقل الموارد إلى مهمّة التدريب، بينما يتم البدء في عملية سحب القوات في نفس الوقت، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يضعف الدعم الشعبي لنشاط "التمرد".

العناصر والخطوات الضرورية لهذه الاستراتيجية:

أولاً: الاحتلال العسكري والعمليات

على الولايات المتّحدة، أن تعلن أنها لا تسعى إلى موقع عسكري طويل الأمد في العراق، وأنها لا ترغب في ذلك، حتى لو طُلِب منها ذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تعلن أنها تهدف إلى الانسحاب التدريجي بشكل كلي، باستثناء حفنة صغيرة من القوات المنتشرة في العراق، وفي موعد

أقصاه الأوّل من أيلول ٢٠٠٦. وأن تكون الخطوة الأوّلية البسيطة للانسحاب (١٥,٠٠٠ جندي) ويجب أن تحصل فوراً، وفي غضون ستّة أشهر، على الولايات المتّحدة أن تعمل على تقليص وجودها العسكري في العراق إلى أقل من (١٠٠,٠٠٠) جندي، وعلى القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية في هذه الأثناء أن تتبنى موقعاً دفاعياً، وأن تعلّق بشكل مؤقّت العمل الهجومي الواسع النطاق ضدّ معاقل "التمرد"، بينما يتم متابعة وإيجاد حل سياسي للمشكلة العراقية.

ثانياً: الإجراءات السياسية لجذب الجماعات الساخطة و"المتمردة"

- يجب إنهاء العقوبات العامّة والجماعية ضدّ الأعضاء السابقين في حزب البعث، باستثناء الأفراد الذين أدينوا بارتكاب أعمال إجرامية.وكذلك يجب رفع العقوبات التي تمنع بعض أفراد الميليشيا والقادة من شغل المكتب العام، باستثناء ما يتعلق بالإفراد الذين اتهموا بارتكاب نشاطات إجرامية كذلك.

- يجب ان يتركّز العمل التأديبي على أولئك الذين كانوا مسئولين عن الجرائم في نظام (صدام حسين)، وعلى أولئك المسئولين عن الهجمات الرئيسة على المدنيين فيما بعد الحرب، وهذا يعني أنه يمكن أن تكون مجموعة تضم عدّة مئات -وليس الآلاف- من الأفراد. وبعد هذا، يجب أن يتم عرض عفو عام عن عناصر النظام السابق وعن "المتمردين"، في حالة الزعماء المؤثرين، ويجب أن يعرض هذا العفو مقابل التعاون في صنع السلام وعملية الاستقرار.

- يجب أن تنتهي السيطرة الأجنبية على البلدات والنواحي، ويجب أن تتحول السلطة العامّة المحلية إلى جسم لحكومة محلية، وهذه الأخيرة يجب أن يتم انتخابها محلياً دون تدخل السلطات الفيدرالية (العراقية)، أو

الائتلافية، ويجب أن يطبّق الاستبعاد من المكتب السياسي ويحصر فقط بالأفراد الذين وجدوا مذنبين بالجرائم التي تحمل هذه العقوبة.

- على المستوى الفيدرالي، يحتاج العراق لتبني نظام لحكومة تمثيلية، تخاطب بشكل أفضل هواجس الأقلية فيما يتعلّق بهيمنة الأغلبية، وعمل ذلك يتم بطريقة لا تزيد أو تعطي قوّة دفع للحديث عن تقسيم البلاد:

١. الخطوة الأولى، تكون بربط جميع مقاعد الجمعيات التمثيلية بالمناطق المحلية التابعة لها (كما في حالة الولايات المتّحدة)، ويشترط أن يكون كل المرشحين المتوقعين يعيشون في المناطق التي يترشحون عنها وينوون تمثيلها، فالتمثيل المشروط شيء هام للجماعات الأقليّة.

٢. يتم اتخاذ المزيد من إجراءات بناء الثقة، بحيث يتم توزيع جزء من مقاعد الجمعية بالتساوي بين الجماعات العرقية الثلاث الرئيسية المعترف بها في العراق، ثم يتم بعدها التوزيع وفق الأغلبية في الأقاليم، وفقاً للسكان. (فعلياً تصبح بعض الأقاليم أو المناطق "مساوية أكثر" للأخرى، فمثلاً الميسيسبي أكثر مساواة لنيويورك في الولايات المتّحدة الأمريكية).

٣. إضافة إلى ما سبق، فإنه قد ينتخب كل واحد من الأعضاء الثلاث في المجلس الرئاسي مباشرة من قبل مناطق مختلفة في البلاد تقريباً، بناءً على توزيع المجموعات العرقية.

- يجب أن يتم تكوين قوات شرطة البلدية في كل المناطق من خلال التجنيد المحلي لكل منطقة على حدا، ويجب أن تكون هناك آلية محلّية لتحمل

المسؤولية، فيجب أن يكون لقوات الأمن الأخرى التي تقوم بدوريات في هذه المناطق المحلية والنواحي تمثيل قوي من المجموعات الدينية والعرقية في المناطق والنواحي التي تقوم بدورياتها فيها، وهذا الأمر يتطلب جهداً مشترك لزيادة تمثيل العرب السنّة بشكل ملحوظ في قوات الأمن العراقية عملياً، وهذا يعني إعادة تعبئة عناصر الجيش العراقي السابق وقادته كما سيتم تلخيصه في القسم القادم.

إن هذه الإجراءات السياسية التي يتم اتّخاذها مع بعضها البعض، من شأنها أن تخفّف من شعور النبذ والرفض لدى الطائفة السنيّة.

ثالثاً: تطوير قوات الأمن العراقية

يحتاج التحالف إلى تكريس (٢٤,٠٠٠) رجل لمهمة تدريب وتمرين رجال وقوات أمن عراقية خلال الأشهر الـ ١٤ القادمة، وليس من (٨,٠٠٠) إلى (١٠,٠٠٠) كما هو مخطط حالياً. ويجب التأكّد أيضاً من أنّ كل الوحدات العراقية مجهّزة بشكل كامل، مع معدّات متطورة ووسائل كافية.

- سيسمح هذا المستوى من الالتزام بزيادة في قوات الأمن والشرطة إلى قرابة الـ(٢٥٠,٠٠٠) بحلول (أيلول ٢٠٠٦)، ويكون أكثر من نصفهم مساوٍ في نوعيته، لأفضل (٣٠,٠٠٠) جندي اليوم. وسيوفّر هذا الإجراء للحكومة العراقية، ويضع في يدها قوات أمن تضاهي قدرة القوات التي تستلم الأمور اليوم بمرات عدّة.

- تحتاج الحكومة العراقية والائتلاف إلى تكثيف جهودهم، لاستدراج رجال وعناصر الجيش في حقبة (حسين) ودمجهم في برنامج إعادة التوجيه والتدريب، ويجب أن يتضمن ذلك الآن بضعة آلاف من العناصر المؤثرة،

وبرتب مختلفة من عقيد وما فوق. بحيث يتم اتباع عملية إعادة صياغة، وتكوين وحدات الجيش العراقي السابق، ومن ضمنها وحدات الحرس الجمهوري، حتى لو استلم العديد من هؤلاء مسؤوليات احتياطية، فإنّ مجرد إعادة تجنيدهم سيدفعهم إلى عملية ايجابية، ويجعلهم على أهبة الاستعداد للانضمام إلى القوات الفاعلة عملياً.

رابعاً: مراقبة القدرات العسكرية العراقية

إلى حين يستقر العراق ويوطّن نفسه في إطار علاقات سلمية مع جيرانه، سيكون على الولايات المتّحدة والآخرين، القلق من قدراته العسكرية والحصول على ضمانات بهذا الشأن. وعلى أية حال، يجب على الولايات المتّحدة أن تفضّل تطوير نظام مراقبة عسكري تحت رعاية الأمم المتّحدة، بدلاً من التواجد العسكري الطويل الأمد في البلاد، ويتطلب هذا من الحكومة العراقية أن تتعهد بنبذ أسلحة الدمار الشامل، ونبذ دعم النشاطات "الإرهابية"، والموافقة على تحديد حجم وقدرات قوات العراق المسلّحة، والسماح لهيئات دولية من مراقبي الأمم المتّحدة بالوصول إلى المواقع العسكرية، ويمتد نظام المراقبة هذا إلى خمس سنوات على الأقل، أو إلى حين يرى مجلس الأمن أنها فترة مناسبة، أي هيئة مراقبة على قدر عالٍ من الفعالية، وقد تشمل حوالي (١,٥٠٠) موظف، ويمكن أن تكون مصحوبة بقوات متعددة الجنسيات، من الممكن أن يصل تعدادها إلى (٦,٥٠٠) رجل.

خامساً: الثقة الإقليمية وإجراءات بناء الأمن

الجزء الأخير من هذا الاقتراح، يركّز على خلق بيئة إقليمية أكثر دعماً لاستقرار العراق. لذا يجب تشكيل مجموعة من دول جوار العراق، تكون تحت رعاية الأمم المتّحدة، إضافة إلى تلك الدول التي تشارك بقوات متعددة الجنسيات.

وتعمل هذه المجموعة كمنتدى لنقاش وعونة الهواجس والمخاوف الأمنية، والمسائل المتعلقة في عراق ما بعد الحرب. أما الركائز الواضحة لهذه المجموعة فستكون في تفهم ما يلي:

١. لدى كل الأعضاء مخاوف وهواجس أمنية شرعية، بخصوص مستقبل العراق.

٢. المشاركون في القوّة المتعددة الجنسيات ومهمة التدريب، لن يستخدموا العراق قاعدةً للعمليات العسكرية خارج العراق، أو خارج نطاق مهمة الأمم المتّحدة.

٣. أن لا يبحث أحد من الأعضاء عن مركز عسكري دائم داخل العراق، بعيداً عن مهام التدريب، وبرنامج المساعدة العسكرية، والمهمات الدبلوماسية أو العسكرية،.

٤. أن يتعهد كل الأعضاء بعدم عرقلة عملية الاستقرار، وان يقدموا كافة الدعم اللازم له.

سادساً: الخط الزمني للانسحاب والقوات المتبقية

من شأن الإجراءات التي تمّ تلخيصها أعلاه أن تسمح في غضون ستة أشهر أن تقلّص القوات الأمريكية في العراق إلى (٩٥,٠٠٠) جندي. ومن ثمّ سيتقلّص عدد القوات الأمريكية إلى (٧٠,٠٠٠) جندي في الشهر التاسع، وإلى (٤٠,٠٠٠) جندي في الشهر الثاني عشر. وبحلول الشهر الرابع عشر، سيكون هناك ما بين(٢,٠٠٠) و(٣,٠٠٠) جندي أمريكي متبقٍّ في العراق، للمشاركة في قوات متعددة الجنسيات، مهمتها التدريب والمراقبة، وتحت إمرة الناتو (حلف شمال الأطلسي) وبانتداب الأمم المتحدة لثلاث سنوات، أما في خارج العراق

وفي مكان قريب جداً، فقد تحافظ فالولايات المتّحدة على حوالي (٢٥,٠٠٠) جندي مشاة في المستقبل المنظور، مع الإبقاء على سرب جوي تكتيكي واحد من الطائرات، إضافة إلى القدرة على الامتداد بقوات تدخل سريع، وهدف هذه القوات أن تخدم أغراض التدخل السريع إذا دعت الحاجة، وفي أي وقت.

٥. الخلاصة:

بالضرورة، فإنّ استراتيجية حل المأزق العراقي هي بطبيعتها مشروطة ككل الاستراتيجيات، وأياً كان ما سنختار فعله في العراق، لا يمكننا أن نكون متأكدين من النتيجة الحتمية، لاسيما فيما يتعلّق بالنتيجة على المدى الطويل. وقد يكون بوسعنا وضع البلاد على طريق جديد، ولكن لا يمكننا التأكد من أنه سيبقى على هذا الطريق.

وبالتأكيد فإنّ عدم التأكيد بخصوص المستقبل –شرط وجودي- لا يمكن أن يكون حجّة أو سبباً جيداً لاستمرار احتلال العراق. وإلا فإنّنا لن نرحل أبداً. ولكن يمكن للولايات المتّحدة أن تستريح من ذلك، فالاحتلال العسكري ليس الآلة السياسة الوحيدة تحت تصرف السياسة، إنّه فقط أكثر تطرفاً، وكلفة. ونهاية الاحتلال في العراق لن يكون نهاية القدرة الأمريكية على التأثير على المشهد العراقي، سواء بوسائل عسكرية أو غير عسكرية.

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عامين

د.فوزية صابر*

مدخل

ترك الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق واحتلاله تداعيات خطيرة جدا على مستويات عدة: على مستوى الشأن الداخلي العراقي، والعربي، والإقليمي، والدولي. كان زلزالا، هز أساس البناء السياسي والاستراتيجي والأمني وحتى النفسي في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وأسس لمرحلة جديدة – كانت قد بدأت منذ حرب الخليج الثانية – في نظام العلاقات الدولية الذي شرعت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة صياغته بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق ثم سقوطه، وفقاً لمفهومها الخاص بالهيمنة وفرض إرادة القطب الدولي الواحد.

ويحاول البحث أن يثير أسئلة مركزية أولية تتعلق بالأسباب التي سهلت عملية غزو العراق واحتلاله نتيجة قراءة النظام السابق في العراق للواقع الإقليمي والدولي قراءة مغلوطة، وانفصام الأواصر بين النظام وشعبه، وكيف كان النظام الإقليمي العربي الضعيف والعاجز غير قادر على ممارسة دوره في منع وقوع ما حدث، أو على الأقل التخفيف من آثاره، وفشل هذا النظام في الارتقاء إلى مستوى التعامل الجدي والحاسم مع قضية احتلال بلد عربي كبير كالعراق من جانب قوة عظمى لم تنكر استهدافها للعراق رغم وقوف غالبية المجتمع الدولي ضد تلك الحرب، ثم ما موقف النظام الرسمي العربي من المشروعات البديلة المطروحة كمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يعكس الرؤية الأمريكية – الإسرائيلية لخارطة الشرق الأوسط المستقبلية، ويهدد بالدفن الرسمي للنظام

* أستاذة العلوم السياسية في جامعة بغداد.

الإقليمي العربي؟ وما المكاسب والفرص التي جنتها إسرائيل "الغائب الحاضر" في هذه الحرب، حتى باتت تتصرف بمنطق القوة الإقليمية العظمى في الشرق الأوسط، وتحاول ترجمة المشروع الصهيوني إلى سياسات واقعية تفرضها على المنطقة شعوباً وأنظمة؟ وما تصور دول المنطقة، ولاسيما دول الجوار للعراق، للبناء الأمني الذي تريد الولايات المتحدة تأسيسه للمنطقة، وبالذات الخليج، مستندة إلى قوتها العسكرية الفائقة، وبالتضاد مع تصورات دول المنطقة لأمنها الوطني والإقليمي الذي يلبي حاجاتها الأمنية والاستراتيجية المشروعة؟ وكيف ستتصرف الدول الخارجة على "الشرعية الأمريكية" كسورية، وإيران التي تعد قوة إقليمية كبرى في المنطقة، وأحد الأعمدة الرئيسة في أمن الخليج، مع التهديدات الأمريكية المتمثلة في إثارتها لملفات دعم الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل، وهي المسوغات نفسها التي بررت بها حربها على العراق؟

وأخيراً كيف ستواجه شعوب المنطقة ونخبها الفكرية والسياسية، بل وحتى أنظمتها وحكوماتها، غطرسة القوة الأمريكية، وهي تصوغ مشروع إمبراطوريتها الجديدة، وتؤسس "لمشروع القرن الأمريكي الجديد". وهل سيكون لوعي الشعوب وإراداتها دورها الفاعل في لجم استراتيجيات الهيمنة التي تتحكم بعقول "المحافظين الجدد" في واشنطن وقلوبهم؟ هذه الأسئلة ستشكل مداخل للبحث الحالي لتفكيك واستقراء ومن ثم تحليل الحرب الأمريكية على العراق لمعرفة تداعياتها على العالمين العربي والإسلامي الذي أصبحت الولايات المتحدة تتركز في قلبه الجغرافي وعلى تخومه بفعل وجودها العسكري المباشر في العراق.

النظام الإقليمي العربي: من التصدع إلى التفكك

شكل الاحتلال الأمريكي ذروة الاختلال في النظام الإقليمي العربي، الذي عانى خلال مراحل تاريخية فاصلة العديد من الاهتزازات الخطيرة التي تمكن من تجاوز بعضها، في حين استمرت تداعيات بعضها الآخر لفترات لاحقة. لكن

صدمة احتلال العراق غمرت جميع العرب شعوباً وأنظمة بحالة إحباط هائل بسبب التداعيات الخطيرة التي عكسها هذا الاحتلال، والتي سيعكسها مستقبلا، وتستهدف في المقام الأول النظام العربي برمته. وفي رأي فؤاد عجمي فإن "معظم العرب يرون أن حملة كهذه (احتلال العراق) هي امتداد وتوسع استعماري يستهدف عالمهم [١].

وربما كان غزو العراق للكويت مقدمة لذلك التصدع الذي جرف النظام الإقليمي العربي، والذي امتدت تفاعلاته حتى وقوع كارثة الاحتلال الأمريكي للعراق.

إن الأزمة الراهنة لهذا النظام ليست صورة نمطية للأزمات التي مر بها خلال العقود الخمس الماضية. وكما يرى أحد الباحثين فإن هذه الأزمة تمتاز بشيء من التفرد، بسبب المتغيرات الداخلية (العربية) والخارجية (العالمية) التي ارتبطت بهذه الأزمة. وقد وقعت في ظل انقسام عربي ظهرت آثاره واضحة على أداء النظام العربي في مواجهته [٢]. ويعزى هذا الانقسام في المواقف العربية إلى ثلاثة عوامل : أولها، عوامل عالمية ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، وثانيها، عوامل قطرية عربية بنيوية تتعلق بهشاشة النظم العربية على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وثالثها، عوامل عربية – عربية تنبع من الوضع الراهن للنظام العربي[٣].

---

[1]) (F.Ajmee , Iraq and the Arabs future," Foreign affairs" Jan-Feb 2003,p.1.

[2]) أحمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في : احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٢٨.

[3]) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

إن تفكك المنظومة السوفييتية وانهيارها جعل الولايات المتحدة القطب الأوحد المنفرد في النظام الدولي الجديد. وهيأت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الفرصة لليمين الجديد في الولايات المتحدة لتحويل مشروعه الاستراتيجي من تيارٍ إيديولوجي – فلسفي إلى تيارٍ فاعلٍ سياسياً[٤].

وقد شهدت سياسة الولايات المتحدة انعطافاً واضحاً عن السياسة التقليدية التي قامت على أساس الحفاظ على استقرار ما يصفه مايكل هدسون باستقرار "الستاتيكو" الإقليمي إلى سياسة تدخل نشط تعمل على إعادة بناء المنطقة وتنظيمها من جديد[٥]. وقد اكتشف المحافظون الجدد عدواً جديداً عدّوه مصدراً للخطر الاستراتيجي على الأمن القومي الأمريكي بعد انهيار الشيوعية، وهو خطر "الإسلام الراديكالي المعادي لأمريكا" الذي جسدته – في رأيهم – هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١م. وهذا يتطلب بناءً أمنياً جديداً يكون الشرق الأوسط حقل اختباره الجديد، والعالم العربي قاعدة الانطلاق الرئيسة له، ففي عرف المحافظين الجدد أن هذه المنطقة أصبحت "مستنقعاً" لتفريخ العناصر الإسلامية التي ترفع راية العداء للغرب، ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فإن تجفيف "منابع الإرهاب" وتوجيه ضربات استباقية للإرهابيين تمثل الأولوية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة. ولا يعتمد تحقيق هذه الاستراتيجية على الاستخدام الفعال والمكثف للقوة فحسب، بل يعتمد أيضاً

---

[4]) عماد فوزي شعيبي، الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي الجديد في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها، في : احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٣.

[5]) مايكل هدسون، سياسات السلام الأمريكي (pax Americana) في العراق والشرق الأوسط، في : احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٥.

على إعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من "الدول الفاشلة" في الشرق الأوسط التي تمثل بنظمها التربوية، ومنطلقاتها الدينية، وحكوماتها التي تفتقر إلى الكفاءة والشفافية، واقتصاداتها المصابة بالجمود بيئة داعمة للإرهاب المعادي للولايات المتحدة [٦].

إن استراتيجية المحافظين الجدد تقوم على مبادئ رئيسة تتمثل في :

أولاً- أن نظام الحرب الباردة قد ولى إلى الأبد.

ثانياً- لن تسمح الولايات المتحدة بقيام أي قطب دولي ينافس زعامتها الأحادية على العالم.

ثالثاً- القدرة على شن الحرب على أكثر من جبهة.

وقد طبقت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية عندما تجاوزت الرفض العالمي لشن الحرب على العراق، وعبَرَتْ على موافقة الشرعية الدولية الممثلة بمجلس الأمن، واتخذت قرارها المنفرد بضرب العراق. وتعتقد الإدارة الأمريكية الحالية أن الولايات المتحدة قد أصبحت على درجة من القوة الفائقة بحيث لا يمكن مقارنتها بأي قوة دولية أخرى، وهذا ما تم تأكيده في التقرير الاستراتيجي الذي صدر عن الإدارة الأمريكية، وهو ما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في العشرين من أيلول عام ٢٠٠٢، واعتُبر بمثابة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. فقد ورد فيه "إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والآن تجد نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية" [٧]. وترجمة هذه الاستراتيجية تعني أن الولايات

---

[6]) المصدر نفسه، ص٦٦.

[7]) نقلاً عن : عماد فوزي شعيبي، المصدر السابق، ص ١٠٤.

المتحدة قد وجدت نفسها في وضع أقوى دولة في تاريخ العالم، الأمر الذي يتيح لها أن تسيطر على العالم، وتدير شؤونه حسب مصالحها الخاصة.

كما أن الولايات المتحدة خاضت في وقت متقارب نسبياً، وما زالت عدة حروب: حرب في أفغانستان، وحرب في البلقان، وأخرى على الإرهاب، تمتد لتلف العالم، وحربها في العراق الذي يُعد ساحتها الرئيسة لتحقيق استراتيجيتها الجديدة.

وقد اختارت الولايات المتحدة الحلقة الأضعف في النظام الإقليمي العربي وهو العراق الخاضع لعقوبات دولية صارمة، والمكبل بحصار اقتصادي قاسٍ، والمحاصر بجيران تتراوح علاقاته مع معظمهم بين التنافر والتصارع، ونظامه الاستبدادي، محروقة أوراقه شعبياً مثلما هو خارجياً.

ولم يأت اختيار العراق اعتباطاً. فالعراق رغم ضعفه الحالي رقم كبير في المعادلة العربية والإقليمية بموقعه الجيو- سياسي، بل هو مفتاح الشرق الأوسط الذي تلج منه الولايات المتحدة إلى دروب المنطقة سياسيا واقتصاديا. وهو رقم لا يستهان به في "الأوبك" إذا ما تجاوزنا وضعه (العراق) الحالي، والأهم أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو الشريان الذي يمد القلب الاقتصادي للأمريكيين والأوربيين بالحياة، وهيمنة الولايات المتحدة على هذا الكنز النفطي يجعلها كمن يمسك برقاب الأوربيين، فإما أن يتكيفوا مع سياساتها، ويتساوموا معها حول خططها للهيمنة على العالم، وإما أن تقطع عنهم أسباب الحياة. وهذه رسالة بليغة توجهها الإدارة المحافظة في واشنطن إلى أصدقائها وخصومها على حد سواء. وقد كان الرئيس الأمريكي بوش صريحا حينما قال "

إن عراقاً محرراً يمكنه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الاستراتيجية الكبيرة "[٨].

وعندما اختارت الولايات المتحدة ضرب العراق المحاصر والضعيف جاء انتصارها سهلاً وسريعاً وبراقاً. وكانت هذه رسالة أخرى وجهت إلى الأصدقاء والخصوم معاً مفادها، إن النظام العالمي الجديد الذي بدأت مقدماته بالحرب الأمريكية الأولى على العراق عام ١٩٩١، وتشكلت نتائجه في الحرب الثانية على العراق أيضا، هو نظام أمريكي في بنيانه، ومفاهيمه، وأجندته.

هذه الرسائل الأمريكية كانت أكثر وضوحاً واشد إلحاحا بالنسبة إلى الأقطار العربية في ظل اختلال علاقة التكافؤ بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي، الذي تعرضت مكانته أصلا لتأطيرٍ لصالح الولايات المتحدة التي قامت بضرب التفاعلات العربية وفق سياقات استراتيجية تضمن الهيمنة الأمريكية على هذا النظام [٩]. وقد نجحت الولايات المتحدة في دفع "الأزمة العراقية إلى ذروتها". وتذرعت الإدارة الأمريكية بالمساعدات المالية الأمريكية والفنية التي تقدمها لعدد من الأقطار العربية بحجة "إننا لا نستطيع أن نتخلى عن حلفائنا بسبب عوامل ضعفهم وعدم حصانتهم الجغرافية" [١٠].

والملاحظ أن النظام الرسمي العربي كان منقسما على نفسه عشية الحرب على العراق، واستمر هذا الانقسام حتى بعد وقوع الحرب. ويمكن تصنيف

---

[8]) نيفين عبد المنعم مسعد، النظام الإقليمي العربي الجديد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مهرجان القرين الثاني عشر، كانون الثاني – يناير ٢٠٠٤، ص ٦ –٨، نقلاً عن : أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص ٧٤١.

[9]) منعم العمار، الأمن القومي العربي والمخطط الأمريكي.. استهداف وتفتيت، "قضايا دولية"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع ٢، بغداد، ١٩٨٨، ص١.

[10]) المصدر نفسه، ص ٥.

مواقف الأقطار العربية بين " دول رافضة للعدوان، ودول مشاركة فيه، ودول صامتة "[١١]

إن أغلبية النخب الحاكمة في النظام العربي قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في الجهد العسكري الأمريكي ضد العراق، وقدمت له التسهيلات اللوجستية، وفتحت له مطاراتها وممراتها المائية، وموانئها أثناء الحرب على العراق.

وبصريح العبارة إن معظم الأنظمة العربية كانت تريد حرباً سريعة، وبخسائر قليلة، تعرض حكام العرب إلى أقل ما يمكن من تأثيرات الحرب، وخلق الفرصة للتخلص من النظام العراقي من دون أن "يركبوا الموج مع الأمريكيين بشكل فاضح وضح النهار، أو ليكونوا عرضة للمحاسبة من جانب شعوبهم"[١٢]. وأدت المكافأة الاقتصادية التي حصلت عليها عدد من الأقطار العربية دورها في ترجيح كفة انضمام هذه الدول إلى الجهد الأمريكي ضد العراق، ولاسيما مصر وسورية. فقد حصلت الأخيرتان إما على مساعدات مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية كإسقاط معظم ديونها العسكرية عنها كمصر، أو بصورة غير مباشرة بوساطة المساعدات التي قدمتها دول الخليج العربية لسورية.

كانت الولايات المتحدة حاضرة بقوة في ترتيبات النظام الأمني العربي، إما عن طريق اتفاقيات ثنائية مع عدد من أقطار الخليج، أو بوجود عسكري أمريكي مكثف في مياه الخليج بدعوات عربية أيضا. وفي ظل الأجواء المحمومة لتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول، والنبرة الحادة للمعادلة الجهنمية التي خلقها الرئيس الأمريكي "من ليس معنا فهو ضدنا" وخط اللارجعة الذي سارت عليه

---

[11]) عبد الإله بلقزيز، الوضع العربي عشية الحرب، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٥٦.

[12]) F.Ajmee , op.cit.,p.3.

إدارة بوش لاجتياح العراق، كلها جعلت تبعية النظام العربي واقعاً ملموساً، ووجدت معظم الأنظمة العربية أن الطريق الأسهل والأمثل "لتوفير رأس نظامها السياسي من عقاب آخر (أمريكي) غير مباشرٍ للتصديق السياسي في فعل العدوان (الحرب)"[١٣].

وعلى عكس الحرب الأمريكية الأولى على العراق لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إسباغ شرعية النظام الإقليمي العربي على حربها الجديدة على العراق، لأن المستهدف بعد إخضاع العراق، هو النظام العربي الذي يجب أن يقنن وتطلق عليه رصاصة الرحمة لصالح نظام أمني جديد بدأت الولايات المتحدة بصياغة ترتيباته مذ استحلت قواتها أرض العراق ([١٤]). وكثر الحديث عن ضرورة نبذ فكرة القبول بالتعامل مع العرب كوحدة استراتيجية وسياسية وثقافية، والنظر إليهم بدلا من ذلك كوحدات جزئية. ولا يخلو من مغزى قول وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز بأنه "لم يعد هناك عرب"[١٥]

إن الجامعة العربية نفسها، وهي عنصر رئيس من عناصر النظام الإقليمي العربي بدا صوتها ودورها خافتاً وباهتاً خلال الأزمة التي سبقت الحرب على العراق، وبعد احتلاله. ففي الاجتماع الذي عقدته الجامعة في دورتها العادية ١١٩ في القاهرة بعد يومين من وقوع الحرب (٢٢-٢٤ آذار ٢٠٠٣) اكتفت الجامعة بإدانة العدوان والمطالبة بسحب القوات الغازية والدعوة إلى عقد دورة

---

[13]) مقتبس في : عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

[14]) ناظم عبد الواحد الجاسور، تعقيب على بحث : أحمد يوسف أحمد، "احتلال العراق. النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، في : "احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٦٢.

[15]) مقتبس في : عبد الله السناوي، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٦٣.

طارئة لمجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار بوقف العدوان وسحب القوات الغازية فوراً خارج الحدود الدولية للعراق. ولكن هذه القرارات لم تر النور أبدا. فمنذ الوهلة الأولى بدا واضحا أن الدول العربية لم تكن في موقف إجماع تام على قضية الحرب على العراق بغض النظر عن المماحكات الشكلية واللفظية التي اتخذتها عدد من الدول العربية بخصوص الموقف من الحرب.

يشير أحمد يوسف أحمد إلى أن " دولة عربية واحدة لم تجرؤ على أن تكرر منفردة ما تضمنه قرار المجلس الوزاري في دورته الـ١٩ كتعبير عن موقف جماعي، وهكذا اختفت مفردات العدوان والغزو ومطالبات الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال.. من مفردات قاموس الدبلوماسية العربية" [١٦].

إن الوجود الأمريكي في العراق له استحقاقاته. فرغم انتقال السيادة شكليا إلى العراق بموجب قرار دولي، ووجود حكومة عراقية مؤقتة، والدعوة لإجراء انتخابات عامة، إلا أن الوجود الأمريكي السياسي والعسكري في العراق ما زال طاغياً. وهذه حقيقة تفرض نفسها على جميع الأطراف. ولم يتوان المسؤولون الأمريكيون عن التصريح مباشرة، وبما لا يدع مجالا للشك بأن الاحتلال الأمريكي للعراق قد فرض واقعا جديداً على العرب، وأن على الدول العربية أن تتكيف مع الوضع الجديد الذي نشأ في المنطقة [١٧]. لقد فرضت الولايات المتحدة نفسها، في مضمون سياسي واستراتيجي لا يخلو من إشارات معبرة، " طرفاً صلفاً في النظام العربي أو في أطلال النظام العربي " [١٨].

إن هذا الواقع الاستراتيجي الجديد الذي جعل الولايات المتحدة " جاراً مباشراً للعديد من الدول العربية أكد لجميع العرب أنهم لن يكونوا بعيدين عن

---

[16]) أحمد يوسف أحمد، المصدر السابق، ص ٣٣٤ – ٣٥٣.

[17]) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

[18]) عبد الله السناوي، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

مرمى العصا الأمريكية التي بات يلوح بها الأمريكيون بعد انتصارهم السريع وغير المكلف في العراق. فقد بدأت تصريحات المسؤولين في الإدارة الأمريكية تتوالى حول حتمية قبول جيران العراق "بالواقع الاستراتيجي الجديد" كما صرح بذلك كولن باول في أعقاب زيارة له إلى سورية ولبنان بعد أسابيع على احتلال العراق [١٩]. ثم بدأت تتوالى الضغوط على سورية التي "وضعت استراتيجياً تحت حصار مباشر"، وبتأثير من اللوبي الصهيوني في الكونغرس صدر قانون "محاسبة سورية" [٢٠]. حتى حلفاء واشنطن المميزون كالسعودية ومصر بدأوا يتعرضون لضغوط عديدة، وارتفعت أصوات أمريكية تدعو لإعادة النظر في صيغة التحالف معهم.

وتجلى الاختراق الأمريكي للنظام العربي في أشد صوره في الإذعان الليبي للمطالب الأمريكية بتفكيك ما يوصف بأنه قدرات نووية ليبية، وفي الانعطاف الحاد للبوصلة السياسية الليبية باتجاه التكيف التام مع الشروط الأمريكية والغربية عموماً.

وتوضحت استراتيجية التكيف العربية أكثر ما يكون في مؤتمري شرم الشيخ، الأول عام ٢٠٠٣، الذي رحب بقرار ١٤٨٣ الصادر عن الأمم المتحدة والذي "شرعن" الاحتلال الأمريكي للعراق، ودعم الحملة الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب [٢١].

أما مؤتمر شرم الشيخ الثاني عام ٢٠٠٤ فقد أضفى غطاءً شرعياً عربياً وإقليمياً على الوضع القائم في العراق.

---

[19]) "السفير" (جريدة)، بيروت، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٣.

[20]) عبد الله السناوي، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

[21]) للتفاصيل راجع : ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص ٣٦٢.

إن البيئة الواهنة للنظام الإقليمي العربي جعلها أكثر انشغالاً بترتيب أوراقها " القطرية " الداخلية لتتكيف مع المستجدات التي أفرزها احتلال العراق، خصوصا مع التركيز الأمريكي المتواصل على دعاوى الإصلاح.

إن اختلال العلاقة بين عناصر النظام الإقليمي العربي الذي أخذ صيغة " أزموية " إن صح التعبير بسبب تأثيرات النهج الذي تعاملت به الإدارة الأمريكية مع عملية إسقاط النظام في العراق واحتلاله، قد دفع بأجزاء النظام الإقليمي العربي إلى " الخروج من حدود العزوف عن الاندماج إلى الاندماج القسري في الترتيبات الجديدة التي ستكون بمثابة العوامل المؤثرة في سياسات دول المنطقة "[٢٢].

ويميل بعض المتابعين لشأن النظام العربي كعبد الله السناوي إلى القول إن هناك " فراغ نظام " تدركه القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة، وتتصرف على أساسه تجاه المنطقة لتدشين نهاية حقيقية للنظام الإقليمي العربي وطرح بدائل أخرى عنه تتمثل في نظام شرق أوسطي تروج له الولايات المتحدة اليوم بقوة أكثر من أي وقت مضى[٢٣].

الشرق الأوسط الكبير : إصلاح المنطقة أم أمركتها

يحلو للأمريكيين أن يشيعوا أن مهمة الترويج للديمقراطية وإشاعتها هي الغاية الاستراتيجية التي يسعون لنشرها في منطقة الشرق الأوسط. ولهذا رددوا دائما إنه بهدف وضع حد لديكتاتورية صدام حسين وجعل العراق دولة ديمقراطية قامت واشنطن بغزو العراق، ودخلت غمار ما تلا ذلك من مواجهات على أرضه.

---

[22]) حيدر علي حسين، احتلال العراق وتداعياته الإقليمية ، بحوث المؤتمر العلمي الخامس لمركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٧-١٨ كانون الأول ٢٠٠٤، ص ١٠.

[23]) عبد الله السناوي، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

وبعبارة موجزة فإن "دمقرطة" البلدان العربية من هذا المنظور هي المفتاح والعقدة الكاملة لما يسميه الأمريكيون بـ مشروع "الشرق الأوسط الكبير" ويعتبر البيت الأبيض أن نشر الديمقراطية في المنطقة هو أنجح طريقة لـ"مكافحة الإرهاب" وحركاته التي تشكل تهديداً أمنياً، استراتيجيا على صعيدٍ عالمي [٢٤].

وتعتقد الولايات المتحدة أنها الآن بصدد خوض معركة "كسب القلوبِ والعقولِ" في العالم وخصوصاً الشرق الأوسط، لحمل مجتمعات هذه المنطقة على الاندماج كلياً مع الولايات المتحدة لإقامة "ليبرالية وطنية، وتقاليد عالمية، دنيوية، علمانية"، لإقامة أنظمة حكم بديلة لتلك الأنظمة الاستبدادية الموجودة لديهم حاليا. إنها أشبه ما تكون من قبيل الحملات الولْسُنية[٢٥] Wilsonian campaign"، تنتهي بنشر "حكم وسلطان الحرية في عالم العرب" [٢٦].

لقد ألزم الرئيس الأمريكي نفسه وإدارته من المحافظين الجدد، كما عبروا عن ذلك مراراً، بالحاجة إلى تقديم "التزام أجيال" بتحويل أنظمة الشرق الأوسط صوب دروب الديمقراطية وإطلاق حركة اقتصاداتها في اتجاه ليبرالي. ولكنهم ربما أبدوا التزاما أقل بفكرة "بناء الدولة" لصالح الإحساس بالتحديات الأمنية الآتية من الشرق الأوسط [٢٧].

ويبدو أن المحافظين الجدد أكثر انشغالا بالوسائل من الغايات. ففكرة إلحاق الهزيمة بنظامي طالبان وصدام حسين وإسقاط دولتيهما كانت أكثر إلحاحا بالنسبة لهؤلاء المحافظين من فكرة الخطوات التالية لكيفية إعادة بناء وترميم الدولة المنحلة.

---

[24] "The Guardian" , Dec 1, 2004.

[25] نسبة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، صاحب المبادئ الأربعة عشر الشهيرة حول حريات الشعوب وحقوقها في السيادة، ١٩١٨.

[26] F.Ajmee , Op. Cit., P.4.

[27] مايكل هدسون، المصدر السابق، ص ٧٥.

ففي العراق جرى تفكيك كامل لبنية وآلية الدولة العراقية التي كانت كابحة لانفجار التناقضات المجتمعية. ولكن لم يتم حتى الآن إرساء أو تدعيم أي آلية حقيقية لإعادة بناء هذه الدولة. وإذا كانت الفوضى الأمنية والصعوبات اللوجستية التي تعانيها الإدارة الأمريكية في العراق، ومن ورائها الحكومة المؤقتة التي تدير شؤون البلاد قد أسهمت بدور غير قليل في عرقلة إعادة تأهيل "الدولة" كجهاز سياسي – قانوني – إداري، فإن اللامبالاة الأمريكية تجاه الفوضى الضاربة في العراق تلعب هي الأخرى دوراً مضافاً في زيادة الإحساس بأن الأهداف الحقيقية للأمريكيين في العراق والشرق الأوسط ليس إعادة البناء ودمقرطة المنطقة بل إعادة صياغتها وفق مفاهيم مقننة تدعم فكرة "القرن الأمريكي"[٢٨] الجديد" والقوة العظمى الوحيدة المهمة في العالم.

إن فكرة "القرن الأمريكي الجديد" تستدعي التاريخ لتأسيس فهم جديد للحاضر. وتستشهد بما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية حينما حولت النظم الديكتاتورية في ألمانيا واليابان إلى ديمقراطيات متقدمة. وكررت الشيء نفسه مع دول أوربا الشرقية التي خرجت من تحت المظلة السوفيتية، عندما ساندتها باتجاه المزيد من الليبرالية والاقتصاد الحر.

---

[28]) يتحدد مشروع "القرن الأمريكي الجديد" حسبما وصفه فرانك غافني رئيس "مركز السياسة الأمنية" وأحد مؤسسي المشروع، إلى جانب ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز في جملة مهمات على الولايات المتحدة التصدي لها، وأهمها، تدمير الإرهاب العالمي، ومحاصرة وإسقاط الأنظمة التي تشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، ودعم إسرائيل وضمان تفوقها العسكري والاستراتيجي المطلق، وتوفير المصادر المالية التي تؤهل الجيش الأمريكي لأداء مهماته الجديدة، وضبط الخلافات مع فرنسا وألمانيا، ووضع سياسة أكثر قدرة للالتفاف على روسيا والصين. المشروع أشبه ما يكون بوضع "خارطة كونية" تؤشر المهمات الكبرى للمحافظين الجدد في إدارة بوش.

وترتكز استراتيجية الولايات المتحدة في هذا الشأن على "التعاون مع الدول الديمقراطية للضغط على الدول غير الديمقراطية، والتركيز على حرية الأديان وحرية الفكر، والتصويت في المنظمات الدولية لنشر الحرية والديمقراطية.. هذه هي الحاملة الإيديولوجية والأخلاقية للاستراتيجية "[٢٩]. والحرب على الإرهاب هي بداية هذه الاستراتيجية كما يعرّفها شعيبي، لأن الإرهاب وفق هذا المنطق "هو عنف مخطط لتحقيق أهداف سياسية "[٣٠]. ومع اعترافها بوجود مظالم حقيقية كثيرة في العالم تمنع تحقيق الاستقرار والسلام الدائم، لكن ذلك لا يبرر أي نوع من أنواع العمل المسلح، حتى ذلك الذي يدخل في نطاق المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، لأن ذلك سيعرف بكونه "إرهابا" يواجه بقوة ماحقة من جانب الولايات المتحدة[٣١].

ويشمل مشروع الشرق الأوسط الكبير كما يخطط له المحافظون الجدد دول الوطن العربي كله، وإسرائيل، وإيران، وتركيا، وأفغانستان، وباكستان، ودول آسيا الوسطى الإسلامية. وهناك من يرجح أن تمتد إلى دول القوقاز الجنوبي في مرحلة لاحقة باعتبارها امتدادات أمنية وجيو استراتيجية لمنطقة القلب في الشرق الأوسط الكبير، والمصالح الأمريكية في هذه المنطقة كثيرة وحيوية وفي مقدمتها النفط وأمن إسرائيل، وهناك الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي جعلتها واشنطن أساس استمرار وتطوير حلف شمال الأطلسي "الناتو" وامتداده شرقاً[٣٢].

---

[29]) عماد فوزي شعيبي، المصدر السابق، ص ١١٠.

[30]) المصدر نفسه، ص١١٠.

[31]) المصدر نفسه، ص ١١٠-١١١.

[32]) صلاح الدين سليم، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

ويعد مايكل هدسون احتلال الولايات المتحدة للعراق بداية عودة بالمعايير التاريخية إلى النموذج الإمبريالي القديم " فالنفوذ الأمريكي اليوم – في حقبة عولمة تسيطر عليها الولايات المتحدة وحدها- أكثر انتشاراً من نفوذ الإمبراطوريات الأوربية الكلاسيكية [٣٣]. فالقوة الأمريكية بمفهومها المتفوق حاضرة في كل الدول العربية. ولا تملك الحكومات العربية، منفردة أو مجتمعة، أي تأثير في واقع الأمر في المبادرات العسكرية والسياسية والأمنية في المرحلة الراهنة [٣٤].

إن الهيمنة الأمريكية على العراق واحتلاله يمثل الخطوة الأولى للمشروع الأمريكي الشرق أوسطي، وهذا ما عبر عنه ريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع السابق في وزارة الدفاع الأمريكية عندما قال، إن العراق يمثل البوابة المؤدية إلى المنطقة "الشرق الأوسط " التي تتاخم ست دول عربية وإقليمية. حتى أن مجلة(يو أس تودي) الأمريكية وصفته بـ " قلب الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من المتوسط حتى حدود الصين " [٣٥].

فالعالم العربي اليوم هو قاعدة انطلاق للشرق الأوسط الجديد، والولايات المتحدة تريد فرض تحولات سياسية كبرى على خارطة الشرق الأوسط لخدمة مصالحها الحيوية والأمنية قبل أي اعتبار آخر، ومن دون احترام لقيم الآخرين، والثقافات الوطنية لشعوب المنطقة.

ويرى الكثيرون أن الأمريكيين يبدون حساسية أقل لتراث المنطقة وحضارتها، فهي تبدو لهم وكأنها مجهولة الهوية وغير معروفة، في إنكار واضح للبعد الحضاري والثقافي للمنطقة. كما أن الشرق الأوسط الكبير كمنظومة إقليمية لا يبدو وثيق الصلة بطموحات شعوب المنطقة وحاجاتها. فعملياً المنطقة تضم شعوبا متباينة

---

[33]) مايكل هدسون، المصدر السابق، ص١٥٧.

[34]) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

[35]) مقتبس في : ناظم عبد الواحد الجاسور، المصدر السابق، ص ٣٦٠.

الأصول واللغات والثقافات، والشرق أوسطية تحمل في طياتها أطروحات "استشراقية" تركز على التمايزات العرقية والدينية والمذهبية والثقافية كبوابة لتفجير المكونات التاريخية لمجتمعات المنطقة عبر الدخول في صراعات مسلحة، أو أدلجة هذه الصراعات بوسائل فكرية وثقافية تفعل فعلها التفكيكي في جسد المجتمعات العربية والإسلامية [٣٦]. إنها "عملية تكسير للسياقات التاريخية للدول والحضارات والمدنيات والأديان" [٣٧].

ولهذا ينظر البعض إلى المشروع الأمريكي كجزء من نسق تاريخي دأب عليه الغرب (أوربا وأمريكا) في اعتبار نفسه المركز، والآخر (العرب والمسلمون في هذه الحالة) هو الأطراف، في نظرة يصفها عوني فرسخ إنها "تجمع ما بين الطموحات الاستعمارية والثقافة العنصرية" [٣٨].

ولكن حتى ضمن هذا النسق التوافقي فإن هناك افتراقاً في الموقفين الأمريكي والأوربي في النظر إلى المشروع الشرق أوسطي. فالأمريكيون مازالوا ينظرون إلى الشرق الأوسط بعيون إسرائيل. أما أوربا فإنها تدرك أن الشرق الأوسط "حديقتها الخلفية" وما يحدث فيه سيؤثر على التوازنات الاقتصادية والاستراتيجية الأوربية في علاقتها مع واشنطن. فالعالمان العربي والإسلامي يتاخمان بواباتها الجنوبية، والجاليات الإسلامية الكبيرة في داخل بيتها مؤشر يؤخذ بنظر الاعتبار. ولا تستطيع أوربا التغاضي عن مصالحها الاقتصادية الضخمة مع دول الشرق

---

[36]) عوني فرسخ، تعقيب على بحث أحمد يوسف أحمد، احتلال العراق. النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٥٦.

[37]) طيب تيزيني، قرن أمريكي جديد.. وفقا للتصور التوراتي، "المدار" (جريدة)، بغداد، ٢٠٠٤/١٢/١١.

[38]) عوني فرسخ، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

الأوسط. ولهذا يأخذ الأوربيون على الأمريكيين، إنهم يجب أن "يبدوا قدراً أكبر من الفهم لحساسيات الآخرين"[٣٩].

وهناك العديد من الباحثين ممن يشكك أن إصلاحاً يأتي من فوق، وتفرضه قوة خارجية لا يمكن له أن يحقق الهدف المنشود. فرغم المنح والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة، فإنها لم تسفر عن أكثر مما يسميه فؤاد عجمي "الجحود والشك العميق بين المصريين المضطهدين من الطبقة الوسطى الذين تسعى الولايات المتحدة إلى رفع مستواهم وبث الثقة فيهم"[٤٠]. بل إن "هنالك ما يتعذر فهمه من الموقف المضاد لأمريكا في مصر حتى بين المحترفين الذين عملوا بشكل جيد ضمن الجماعات الأمريكية"[٤١]. وحتى في بلدان كالمملكة العربية السعودية التي تعد علاقاتها وثيقة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك غضباً شعبياً عارماً، ولاسيما بين الأجيال الشابة، موجهاً نحو ما تعده فرض نموذج "للأمركة" على المجتمع السعودي[٤٢].

إن اختيار العراق ليكون نقطة البداية في تنفيذ التحرك الأمريكي الجديد إزاء الوطن العربي، استند إلى التصور الأصلي بأن يكون احتلال العراق وتغييره وفق الخطط الأمريكية، رأس رمح في تغيير المنطقة برمتها، غير أن الأمور جرت على عكس ما خططت له الإدارة الأمريكية. فقد تكشف للأمريكيين أن الوضع الاجتماعي والسياسي في العراق بالغ التعقيد، يضاف إلى ذلك معضلات

---

[39] مايكل هدسون، المصدر السابق، ص ٧٨.

[40] F. Ajmee , Op. Cit., P,8.

[41] Ibid., P.13.

[42] Ibid, PP. 13 -14.

الاقتصاد وإعادة الإعمار، وهي أمور خلقت إرباكا شديداً للخطط الأمريكية في العراق [٤٣].

كما أن عملية " دمقرطة " العراق ومن قبله أفغانستان بفعل التدخل العسكري الأمريكي لا يبدو أنها قد حثت الخطى أمام دمقرطة دول المنطقة الأخرى. فما زال الطريق طويلاً، بل ويبدو شائكاً أمام هاتين الدولتين، ولاسيما العراق، لإرساء معالم أو لبنات أساسية للديمقراطية، وربما تبدو المفارقة إن الأمور عكس ما توقع أو تنبأ به المحافظون الجدد. " فإذا كان شيء قد وقع، فهو أن نظم الحكم المجاورة التي أصبحت أشد قمعية نتيجة خوفها من الغضب العام إزاء السياسات الأمريكية، تسهل التطرف في واقع الأمر " [٤٤]. والمفارقة الأخرى هنا هي أن معظم التحليلات الموضوعية المحايدة لا تتفق مع هذه الأطروحة الأمريكية بشأن مقاومة الإرهاب، بل ترى أن حرب العراق وما تلاها لم تؤد إلى مكافحة الإرهاب ولم تقلل من هجماته، بل على العكس تماماً زادت منها[٤٥].

وحتى أولئك المتفائلون بان العالم العربي يحتاج إلى تدخل خارجي من نوعٍ ما لكسر حواجز الجمود والانغلاق التي تعاني منها المجتمعات العربية يرون أنه من المغالاة " أن يتحمل العراق عبئاً ثقيلاً يتجاوز التوقعات. فالعالم العربي لا يعرفه الأمريكيون كما ينبغي، ولا يدركون حدود مودته، وقد يخيب العراق آمال محرريه"[٤٦].

وحتى على المستوى الرسمي تجد بين قادة المنطقة ونخبها الفكرية والسياسية من يرفع صوته عالياً، محذراً من مخاطر الوصفات الجاهزة المطروحة من الخارج

---

[43]) احمد يوسف احمد، المصدر السابق، ص ٣٤٢.

[44]) مايكل هدسون، المصدر السابق، ص ٧٥.

[45]) " The Guardian " , Dec 1, 2004.

[46]) F.Ajmee , Op. Cit., pp 14-15.

تحت مسمى الإصلاح، ومحاولات فرضها على دول الشرق الأوسط. وقد كان الرئيس المصري حسني مبارك مباشراً وصريحاً حينما أكد أن برامج الإصلاح يجب أن تأتي من الداخل وبصورة متدرجة وفقاً لحاجات شعوب المنطقة واستعدادها لاستيعاب وقبول تلك البرامج بما يتلاءم مع ثقافاتها وقيمها وتقاليدها الحضارية[٤٧].

ليست هذه هي الثغرات الوحيدة في منطق المشروع الأمريكي عن دمقرطة الشرق الأوسط. فالأمريكيون في الوقت الذي يقدمون فيه أنفسهم كدعاة للديمقراطية، يعطون الانطباع من خلال تصرفاتهم عكس ذلك [٤٨].

كما أن السجل الأمريكي في مجال الديمقراطية شديد الالتباس.صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت تجارب ديمقراطية مميزة وناجحة في اليابان وألمانيا وايطاليا، ولكنها في الوقت نفسه تسببت في انتكاسة، بل والقضاء على ديمقراطيات ناجحة، كما هو الحال في إيران في عهد مصدق عام ١٩٥٣، وتشيلي في عهد سلفادور الليندي في العام ١٩٧٣. ثم إن علاقات الولايات المتحدة مع العديد من الأنظمة الديكتاتورية كانت وما زالت موضع شك وتساؤل، وهذا ما يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وسيلة وليست غاية [٤٩].

إن بعض ملامح مشروع الشرق الأوسط الكبير تبدو للوهلة الأولى أنها تركز على مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في هذا الإقليم الجيو- بوليتيكي الكبير، وتتجاهل قضايا الصراع والنزاعات الأساسية،

---

[47] "الأهرام" (جريدة)، القاهرة، ١١/ ١/ ٢٠٠٤.

[48] The Guardian" , Dec 1 , 2004".

[49] أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وتحدي البقاء، "مجلة المستقبل العربي، س ٢٦، ع٢٩١، بيروت، أيار / مايو ٢٠٠٣، ص٧٤.

وتجعل التحول الديمقراطي أولوية متميزة، متجاهلة الأزمات المستعصية في المنطقة، ولاسيما قضية الصراع العربي – الإسرائيلي التي تعد عائقاً أساسيا أمام أي استقرار دائم أو سلام حقيقي في الشرق الأوسط، استقرار وسلام يشكلان اللبنة الأساسية في أي تحول أو إصلاح حقيقي وجذري في المنطقة[٥٠].

وينظر العرب في كثير من الشك – ويبدو أنهم محقين في ذلك إلى حد كبير – إلى المشروع الشرق أوسطي في ضوء السعي الأمريكي لإدماج إسرائيل في الترتيبات الإقليمية القادمة للمنطقة. فلا شكك أن إسرائيل استفادت إلى حد بعيد من احتلال العراق وإخراجه من معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي خصوصاً وأن هذا الاحتلال مهد للولايات المتحدة الطريق لطرح مشروعها لتأسيس ما يسمى بـ "الشرق الأوسط الكبير" كمنظومة إقليمية موسعة "هدفها أولا تنظيم الشؤون الإمبراطورية الأمريكية وإدارتها، وثانيا إكساب إسرائيل شرعية لم تنلها في المنطقة العربية. فالأمر لم يعد مجرد تطبيع فحسب بل عملية إدماج أيضا"[٥١]. وفي هذا الإطار جاءت الضغوط الأمريكية على العديد من الدول الإسلامية خصوصاً باكستان وأفغانستان كي تقيم علاقات مع إسرائيل، وبالنسبة لإيران فإن الضغوط الأمريكية عليها تتضمن بعداً إسرائيليا واضحا سواء ما تعلق منها بالتسلح النووي، أو فيما يخص تسوية الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل[٥٢].

---

[50]) صلاح الدين سليم، المصدر السابق، ص ١٣٥.

[51]) عبد الوهاب بدر خان، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٩٥.

[52]) المصدر نفسه، ص ٣٩٥-٣٩٦.

كذلك فإن الأطروحات الأمريكية حول الإصلاح في المنطقة تتناغم مع مثيلاتها الإسرائيلية حول ما تسميه الأخيرة تغييرا جذرياً في أنظمة المنطقة قبل مطالبتها بما تعده استحقاقات السلام في الشرق الأوسط[٥٣].

لذلك يتعرض الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية إلى الكثير من التشكيك في هذا الصدد بل ويكاد يتناقض مع التصريحات الأمريكية حول إقامة شرق أوسط جديد ينعم بالأمن والاستقرار. فقد قطع الرئيس الأمريكي بوش الوعود على نفسه بعد فوزه بالولاية الثانية، أنه سيمارس سياسة قائمة على العدل فيما يخص القضية الفلسطينية، ولكن الذي حدث هو إطلاق يد آرييل شارون في عملية تقتيل وذبح للفلسطينيين تحت دعاوى مكافحة "الإرهاب" الفلسطيني. ولم تصدر عن الإدارة الأمريكية أي مواقف جدية تعالج أسباب العنف الذي يضطر إلى ممارسته الفلسطينيون في وجه التهديد الإسرائيلي الذي يستهدف وجودهم ومصيرهم. مما يلقي الضوء على أحد الأهداف الرئيسة لمشروع "القرن الأمريكي الجديد"، الذي بالقدر نفسه سيكون إسرائيليا – يهوديا-صهيونياً، بتعبير طيب تيزيني [٥٤].

بناء أمني جديد : دعم الحلفاء وردع الخصوم

تفترض الترتيبات الأمنية الجديدة من جانب الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق إعادة تأهيله لأداء دوره الإقليمي الجديد، وذلك من خلال جعله حجر الزاوية لأي ترتيب إقليمي تخطط له الولايات المتحدة. وستكون خيارات الأخيرة في هذا الشأن متعددة : إما بدعم حلفائها التقليديين ولاسيما مصر والسعودية، أو دعم بناء "الحليف الشريك" الذي يقوم على أساس التماثل الاستراتيجي

---

[53]) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

[54]) طيب تيزيني، المصدر السابق.

والقيمي. ويرتكز هذا الخيار على بعض الدول التي تمثل مفاصل إقليمية مهمة، وإعادة تشكيل دورها كمساند للسياسة الخارجية الأمريكية. أما الخيار الآخر فهو احتواء أو ردع ما تعده خصوماً أو أعداء لها[٥٥].

وهناك سيناريوهات أخرى تستند على فكرة مفادها أن الولايات المتحدة تسعى فيما إذا جرت الأمور على ما يرام في العراق بالنسبة لها، أن يكون العراق أساسا لما يصفها مايكل هدسون بـ "عمارة أمنية" جديدة في المنطقة. وهناك من يتصور أن يؤلف عراق متأمرك ومتحالف مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الست (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية وعمان) حلفاً تحت توجيه أمريكي مباشر أو غير مباشر.وتطلق على هذه الصيغة اسم "م. ت. خ +١ "(مجلس التعاون الخليجي زائد ١)[٥٦].وهناك سيناريو آخر يرتكز أساسا حول إحياء فكرة المعاهدات الأمنية الإقليمية التي ظهرت خلال خمسينات القرن الماضي بالعمل "على مد خطوط منظمة (معاهدة) حلف شمال الأطلسي [٥٧].

وثمة صيغة أخرى أكثر تطورا هي "م. ت.خ +٢ " (مجلس التعاون الخليجي زائد ٢) تتضمن "سيادة مشتركة" أمريكية على العراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، على غرار مفوضية الأمن والتعاون في أوربا، وهذه "من شأنها أن

---

[55]) شيماء معروف فرحان، مستقبل العلاقات العراقية – الأمريكية. رؤية لدور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية، بحوث المؤتمر العلمي الخامس لمركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٧ -١٨ كانون الأول ٢٠٠٤، ص١٢-١٣.

[56]) Kenneth M. Pollack , in :" Foreign Affairs" , July, August 2003.

[57]) Ibid.

تنطوي على سلسلة نشاطات تضم الولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون الخليجي وإيران "[٥٨].

ولكن السيناريو الأخير يحوي ثغرات عديدة. فالسعوديون متحفظون، والإيرانيون يبدون أكثر ارتياباً من الخطط الأمريكية تجاه المنطقة.

وعلى افتراض قيام عراق موالٍ للولايات المتحدة فإن الأخيرة ستواجه صعوبة شديدة في الحصول على تأييد السعودية لترتيباتها الأمنية، حتى مع كون معظم دول الخليج هشة أمنياً وسياسياً. لكن الأمور بالنسبة للعائلة المالكة السعودية تبدو حساسة جداً، "فذلك المظهر الخداع لتناسق وتناغم العلاقات السعودية – الأمريكية كان مقدراً أو مكتوباً أن يتصدع في يوم ما"[٥٩]. فأحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ أثارت سيلا من الانتقادات تجاه نظام الحكم في السعودية، بل وحتى ضد اتجاهات الفكر والثقافة في هذا البلد من جانب وسائل الإعلام الأمريكية. وارتفعت أصوات تتساءل عن جدوى الاستمرار في دعم نظام حكم يبدو شديد التضاد مع قيم المجتمع الأمريكي وثقافته. وسكوتها عن التيار المضاد للعصرنة أو "الأمركة" الذي بات يتنامى وسط الشباب السعودي. ولقد كانت العائلة المالكة حذرة وركبت التيار مع أمريكا، وفي الوقت نفسه تركت الحركة المضادة للأمركة تلعب دورها"[٦٠].

ووجود الولايات المتحدة في عراقٍ حديث يعني قربها من حقول النفط في شرق السعودية، وهو هدف حققه لها وجودها في الخليج سابقاً وفي العراق حالياً بعد احتلاله. وفي ظل تفاقم المصاعب في وجه العائلة المالكة السعودية، واحتمالات تفكك المؤسسة السياسية في هذا البلد، سيكون عامل القرب

---

[58] Ibid.

[59] F. Ajmee , Op. Cit. , P.11.

[60] Ibid, PP. 11-12.

الأمريكي من حقول النفط السعودي أمر في غاية الأهمية بالنسبة للترتيبات الأمنية الأمريكية للمنطقة.

ولكن مع هذه المخاوف الأمريكية فثمة أمر يعيه المحافظون الجدد في واشنطن، وهو أن السعودية الحليف الأقوى للولايات المتحدة في المنطقة، لا تمتلك القدرة الكافية والمصداقية على الدفاع الذاتي، على الأقل حتى المستقبل المنظور ، لذلك فإنها ستظل بحاجة للمظلة الأمريكية في الخليج، أو لترتيبات ثنائية أمنية بين الدولتين[٦١].

وبالنسبة لإيران فإن ضغط البيئة الإقليمية والدولية بعد اختلال التوازن الدولي لصالح القوة الأمريكية العظمى الوحيدة، ومن ثم احتلالها للعراق، قد جعل هذا البلد في وضع حرج سياسياً وعسكرياً. فهو قد أصبح بين كماشتين أمريكيتين في أفغانستان والعراق، فضلاً عن الوجود الأمريكي الملموس في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، والقواعد الأمريكية في تركيا.

وقد بذلت إيران جهوداً للحفاظ على ذلك التوازن بين ما تعتقده ثوابت إيديولوجية واستراتيجية وبين الوقائع أو المعطيات الجديدة التي باتت تفرضها المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية.

لهذا فإن السلوك السياسي لإيران تجاه الحرب على العراق لم يختلف عن سلوكها من الحرب الأمريكية السابقة ضد أفغانستان. وبناءً على ذلك سعت

---

[61]) سوسن إسماعيل العساف، إيران في ثوابت ومتغيرات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ج١، " أوراق دولية "، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، س ٦، ع ١٢٩، بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٤، ص ٢٠.

إيران خلال الإعداد للحرب، وبعد احتلال العراق إلى تطبيق "استراتيجية المساومة" بهدف تحقيق أعلى درجة من المنفعة من خلال المناورة الدبلوماسية[٦٢].

فقد صاغت إيران سلوكها السياسي وفقاً لاعتبارات عديدة، إذ أن هناك مصلحة لإيران في منع المواجهة مع الولايات المتحدة، كما أنه ليس بإمكانها منع الحرب على الدول المجاورة. ثم إن من مصلحة إيران التخلص من نظام شكّل – وفق التصور الإيراني– تهديداً لأمنها القومي. والأهم من هذا فان إيران وضعت نصب عينيها، في ظل الإصرار الأمريكي على شن الحرب، منع قيام نظام جديد معادٍ لها بعد سقوط النظام القديم، وإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد، بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية [٦٣].

لهذا فقد عارضت بداية فكرة غزو العراق، كما عارضت فكرة توسيع الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب". وانطلقت وجهة النظر الإيرانية من فكرة مفادها: إن أي عمل عسكري ضد العراق سوف لن يؤثر فقط على العراق، بل سيثير مشكلات تؤثر بشكل كبير على سلامة دول الجوار للعراق[٦٤].

وبعد أن وقعت الحرب، عمدت إيران إلى اتباع سياسة يسميها طلال عتريسي "سياسة الحياد الإيجابي"، وكانت هذه السياسة محصلة تفاعل مجموعة عناصر داخلية وإقليمية، سواء في مرحلة الإعداد لتلك الحرب أو بعد نشوبها.

---

[62]) طلال عتريسي، النتائج والتداعيات إيرانيا ، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٥٢.

[63]) طلال عتريسي، إيران إلى أين، مجلة "المستقبل العربي" ، س ٢٥، ع ٢٨٨، شباط / فبراير ٢٠٠٣، ص ٥٦.

[64]) نادية فاضل عباس فضلي، مستقبل إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، "أوراق دولية" مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، س ٦، ع ١٥٩، بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٤، ص٢٣.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع الموقف الإيراني خلال فترة الحرب على العراق. فهي لم تقاتل القوات الأمريكية ولم تعرقل عملياتها. كما أنها لم تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولم تسمح للقوى العراقية المؤيدة لها، مثل فيلق بدر التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق القيام بأي عمليات ضد النظام وقواته أثناء الحرب. وكانت إيران قد أغلقت حدودها مع العراق قبل اندلاع الحرب [٦٥].

والملاحظ أن إيران استمرت في اتباع هذه السياسة حتى بعد سقوط النظام واحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية-البريطانية[٦٦]. وكان ذلك نابعاً من رغبتها في عدم توفير الذرائع السياسية أو الأمنية التي تتيح للولايات المتحدة تبرير مواجهة عسكرية أو سياسية مع (إيران).

لكن هذا الموقف الإيراني كان مبدئياً قبل أن تأخذ الإدارة الأمريكية المبادرة في الحرب على الإرهاب. فعلى صعيد الحرب على أفغانستان فتحت إيران أجواءها أمام الطيران الأمريكي، ودعمت بالسلاح الفصائل المتحالفة مع أمريكا (تحالف الشمال) حتى تم إسقاط النظام الحاكم في أفغانستان (٢٠٠١) .

أما في الحرب على العراق فقد خشيت إيران أن تتسع دائرة الحرب إلى أراضيها، لكن الاتصالات الإيرانية الأمريكية عالية المستوى طمأنت إيران على الأقل في المرحلة الأولى. فسمحت بتعاون المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (الحليف العراقي الأساسي لإيران) مع القوات الأمريكية في ضبط الأمن في الجنوب بعد سقوط نظام الحكم في العراق.

---

[65]) طلال عتريسي، النتائج والتداعيات إيرانيا، ص ٤٥١.

[66]) المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

ومن ثم دخلت هذه المجموعة إضافة إلى المرجعية الشيعية المحسوبة على إيران في العراق موقفاً مناهضاً في استخدام القوة المسلحة ضد قوات الاحتلال الأمريكي، الأمر الذي مهّد لتحقيق مكاسب سياسية كبيرة للأحزاب والقوى الشيعية العراقية على صعيد تشكيل مجلس الحكم المحلّي أو الحكومة المؤقتة والحكومة المؤقتة الثانية، بعد انتخابات المجلس الوطني (التي قاطعها أتباع المذهب السنّي في العراق) مما دفع إيران إلى دعم توجهات الأمن والاستقرار تحت إدارة الحكومة الجديدة ذات الأغلبية الشيعية الساحقة، التي يعد حلفاء إيران فيها المتنفّذين الأكثر. ويبدو أن إيران كانت تهدف من وراء ذلك، إضافة إلى تحسين وضع الطائفة الشيعية في العراق وتسلم الحكم فيه، إلى تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأمين المستقبل السياسي لنظام الحكم فيها، في ظل التهديدات والتصنيفات المعادية لإيران على صعيد الإرهاب، أو أسلحة الدمار الشامل، أو معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط، أو غيرها من الاتهامات.

وما حصل مع العراق تحت تسميات ومبررات عدة، يجعل من المناسب التساؤل: على أية دولة ستكون المحطة القادمة؟ خصوصاً وأن المبررات والمسوغات التي استخدمت ضد العراق تتوافر في دول عدة. وهي كما يقال، "راعية للإرهاب"، وتشكل عنصراً حيوياً في "محور الشر"، كما أنها دول تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، أو إنها قد تكون حصلت عليها بالفعل.

ووفق هذه التصورات للاستراتيجية الجديدة مع تصنيف دول العالم لمحور الخير ومحور الشر، صنفت إيران من ضمن الدول الراعية للإرهاب (دعم حركة حماس الفلسطينية، وحزب الله اللبناني)، وإحدى أهم المناطق التي أطلق عليها

"قوس الأزمات" حيث تنتشر فيه، وعلى تخومه الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تشكل عقبة أمام الانتشار الأمريكي وفقاً لمشروع "القرن الأمريكي الجديد" (٦٧).

ومما قيل في حجم المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها إيران، حيث باتت القوة الإقليمية الأبرز، ومن دون منافس بعد غياب القوة العراقية، بالإضافة إلى علاقاتها الايجابية مع معظم الأطراف العراقية المشاركة حاليا في الحكم، ولاسيما الأطراف الشيعية، فإن تلك المكاسب الموضوعية، لا تحقق لإيران "الاطمئنان الاستراتيجي المفترض" بسبب المواقف الأمريكية المعلنة حول مستقبل النظام في إيران(٦٨).

فالولايات المتحدة التي تريد إعادة البناء الأمني في الخليج وفق مصالحها تدرك إن إيران التي تبتغي دوراً إقليمياً مناسباً لحجمها وموقعها المطل على حدود مصادر الطاقة الأهم في العالم (من الغرب الخليج، ومن الشمال بحر قزوين) هي العائق الأهم في مشروعها المستقبلي لهندسة أمن الخليج. لذلك فإن جهود المحافظين الجدد تنصب على منع إيران من أن يكون لها دور يتناسب وأهميتها في تقرير أمن الخليج، لأن "أمن الخليج" وتكوين نفوذ هائل حول النفط، إضافة إلى أمن إسرائيل يختصر المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (٦٩). فليس هدف الولايات المتحدة "الإبقاء على تدفق النفط فحسب، بل لديها مصلحة في منع أي دولة يمكن أن تصبح معادية، من الفوز بالسيطرة على المنطقة ومصادرها، واستخدام مثل هذه السيطرة لحشد نفوذ هائل أو لابتزاز العالم" (٧٠).

---

[67] سوسن إسماعيل العساف، المصدر السابق، ص٢١.

[68] Kenneth M. Pollack , Op.Cit.

[69] Kenneth M. Pollack , Op.Cit.

[70] Ibid.

لذلك فإن الإدارة الأمريكية ستلجأ إلى كل ما يمكن أن يمنع إيران من تشكيل أي تهديد، وأن يتواصل احتواؤها رغم "إشارات" الانفتاح التي "تبدو موجهة للداخل الإيراني أكثر مما تعني استراتيجية حقيقية لتطبيع العلاقة مع إيران"[٧١].

ويعتقد صقور الإدارة الأمريكية إن الاستمرار بالضغط على إيران عبر إثارة الملفات الداخلية حول الخلاف بين "المحافظين" و"الإصلاحيين"، والدعوة علناً لتغيير النظام الإسلامي القائم في إيران من الداخل وعبر أتباعها، وبوسائل علنية، وتحريض الشعب الإيراني ضد حكومته، وبإثارة ملفات خارجية، كالتركيز على الملف النووي الإيراني ودعم الإرهاب، من شأنها أن تشكل عوامل "ردع" تضبط إيقاع السياسة الإيرانية في الخليج والشرق الأوسط[٧٢].

ويبدو أن السياسة المتناقضة التي تتخذها الولايات المتحدة من منظمة " مجاهدي خلق " الإيرانية تمثل جزءاً من سياسة الضغط على نظام الحكم الإسلامي في إيران. ففي الوقت الذي صنفت فيه الإدارة الأمريكية المنظمة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في العالم، وجردت المنظمة من سلاحها بعد احتلالها للعراق، إلا أنها سمحت بإبقاء قواعد المنظمة في العراق على الرغم من مطالبة العديد من القوى العراقية بإخراجها، وذلك كوسيلة ضغط على إيران، وورقة تستخدمها في المساومة مع حكومة طهران. واللافت للنظر أن المنظمة التي تعد أبرز القوى المعارضة لنظام الحكم في إيران ولها ذراع عسكرية طويلة بانت في العديد من العمليات العسكرية، وبعضها استهدف عدداً من المواقع الحساسة في إيران، بدأت

---

[71]) طلال عتريسي، النتائج والتداعيات ، ص ٤٥٨.

[72]) نادية فاضل عباس، المصدر السابق، ص ٢٤.

تطرح بإلحاح فكرة مخاطر البرنامج النووي الإيراني عبر وسائل إعلامها، في تناغم غير مألوف مع الطروحات الأمريكية حول الملف النووي الإيراني [٧٣].

وبدورها فإن الاستراتيجية الإيرانية لمواجهة التهديدات الأمريكية اتخذت منحيين متوازيين: أولهما "استراتيجية الردع"، وثانيهما "تفويت الفرص" على الولايات المتحدة بعد احتلال العراق، واستثمار هذا الاحتلال لتطويق وعزل إيران بممارسة الضغوط عليها للقبول بـ "الواقع الاستراتيجي الجديد" [٧٤].

إن البراغماتية الإيرانية واضحة في التعاطي السياسي مع الأحداث في العراق، مثلما حدث أثناء الحرب ضد نظام طالبان في أفغانستان، والذي اتسمت علاقاته مع إيران بتوتر شديد في العام الذي سبق الهجوم الأمريكي على أفغانستان.

ففي الوقت الذي نددت فيه إيران بشدة بالحرب وأهدافها، كما جاء على لسان مرشد الثورة علي خامنئي، إلا أنها لم تتوان -مع اندلاع الحرب- عن تقديم الدعم، وإن كان غير مباشرٍ لـ " تحالف الشمال" المناوئ لنظام طالبان. ثم شاركت إيران في مؤتمر بون حول مستقبل أفغانستان، وأعلنت دعمها لحكومة حامد قرضاي، التي تحميها الولايات المتحدة. لكن ذلك لم يمنعها من المحافظة على علاقات واسعة مع العديد من زعماء القبائل والأطراف المسلحة الأخرى المناوئة لحكومة قرضاي، كما لم تعرب إيران عن معارضتها أو إدانتها للعمليات التي تتعرض لها القوات الأمريكية في أفغانستان. فإيران اختارت وفق سياسة الشد

---

[73]) لتفاصيل هذا الموضوع راجع : " الاتجاه الآخر " (جريدة)، ع، ١١٣، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٥.

[74]) " مختارات إيرانية "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع ٤٠، القاهرة، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٣.

والجذب مع الولايات المتحدة، مصالحها أولا، من خلال البحث عن مواقع النفوذ والتأثير في الحكومات التي ستنشأ بدعم أمريكي مباشر، بعد سقوط الأنظمة التي تختلف أو تتقاطع معها إيران (سواء في أفغانستان أو العراق)، بدلا من المواجهة المباشرة التي قد تؤدي إلى جرها إلى حرب لا ترغب فيها، ولا تريد توفير الذرائع لها، في ظل الضغط الأمريكي المتزايد عليها[٧٥].

كما يلحظ تأثير متزايد وقوي لتيار في السياسة الإيرانية، يشمل الإصلاحيين أساساً، يؤكد على التعاطي العملي والواقعي مع اتجاهات السياسة الأمريكية الراهنة تجاه العالم عموماً وفي العراق خصوصاً، يستند على ضرورة إدراك إنه ليست هناك في العلاقات ما بين الدول منطق ثابت يمكن الحديث عنه أو به سوى منطق المصلحة الدائمة. فمثالية الرؤية التي تقول بتوازن القوى في عالم القرن الحادي والعشرين لم تعد واقعية، ويبدو من باب الإفراط في التفاؤل يبلغ حد المثالية، توقع بروز قطب جديد يوازن الساحة الدولية على الأقل في المدى المنظور. ولهذا فإن ضرورات السياسة تبيح أحياناً تجاوز بعض حساسيات الإيديولوجيا. ففي الوقت الذي تسعى فيه إيران إلى تحقيق أقصى درجات الأمن من منطلق المصلحة الدائمة، وتفويت الفرصة على الولايات المتحدة لتهميشها أو تطويقها، فإنه في الوقت ذاته يجب عليها أن تعترف بواقعية المصالح الأمريكية على تخومها سواء في العراق أو في الخليج باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التي تمتلك مفاتيح القوة السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وأي استفزاز للمصالح الأمريكية في المنطقة يعني خدمة الاتجاهات المتشددة لعصبة

[75]) طلال عتريسي، إيران إلى أين، ص ٥٧.

المحافظين الجدد في واشنطن، وصقور البنتاغون الذين يدعمون إسرائيل بدون حدود [٧٦].

واللافت أن إيران في سعيها للمحافظة على أمنها الاستراتيجي تعمل بأقصى ما يمكن لجر الولايات المتحدة لمساومات متبادلة انطلاقا من فرضية أن الأمريكيين يواجهون صعوبات جمة في العراق، وأن قدرتهم على حل معضلاتهم الأمنية واللوجستية في العراق لوحدهم، ستكون مهمة صعبة. ولذلك تعتقد إيران انه لابد أن يكون لها نفوذ فاعل في الشأن الداخلي العراقي، وهذا ما تفعله حاليا عبر أجندة متعددة، وبوسائل مباشرة وغير مباشرة. فحكومة طهران تحاول إعطاء إشارات للولايات المتحدة مفادها أن الإدارة الأمريكية ربما استطاعت تحقيق ما تم تحقيقه في العراق بالتدريج، ولكن عليها أن لا تنسى أنها ربما لا تستطيع تنفيذ ذلك دون أن تتساوم مع طهران بطريقة ما. وربما كانت الثقة التي يتعامل بها الإيرانيون مع الأمريكيين على الساحة السياسية العراقية مبعثها المكاسب التي حققتها إيران في العراق بعد سقوط النظام السابق عبر آليات تغلغل سياسي واستخباراتي واسع النطاق شجعه انهيار الدولة الشامل في العراق، وانفتاح العراق أمام كل أنواع الاختراق الإقليمي والدولي، بحكم أن العراق قد أصبح ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة والعديد من القوى الإقليمية الفاعلة وخصوصا إيران[٧٧].

---

[76] ." Iran News " , 10-4-2004 (

[77] طلال عتريسي، النتائج والتداعيات، ص ٤٦٠ ؛ فوزية صابر، العراق ودول الجوار بعد الاحتلال الأمريكي. الانعكاسات السياسية والاستراتيجية : إيران أنموذجا، ورقة ألقيت في المؤتمر العلمي الخامس لمركز دراسات وبحوث الوطن العربي تحت عنوان "العراق وتحديات المستقبل" للفترة ١٤ -١٥ كانون الأول ٢٠٠٤، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص٥.

ولكن رغم تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على الأمن القومي الإيراني إلا انه تبقى هناك العديد من المسائل الجوهرية ذات مساسٍ قوي بأمن إيران واستقرارها، خصوصا ما يتعلق منها بالتفاعلات الداخلية التي تجري على الساحة العراقية، وهي كثيرة، لعل أبرزها شكل نظام الحكم القادم في العراق، ولاسيما بعد فوز الأحزاب الدينية، الشيعية أساسا في الانتخابات الأخيرة، وملامح الدستور اللاحق للعراق، وتوازنات القوى بين الجماعات الإثنية والمذهبية، وطبيعة الدولة العراقية مستقبلا، وهل سيكون باعتماد النظام الفدرالي في منطقة معينة، أم سيشمل هذا النظام العراق بأكمله كما تشير بعض التوقعات؟ ثم بروز دور مرجعية النجف من جديد والخلاف حول نظرية ولاية الفقيه التي لا يتفق فيها مراجع الشيعة في العراق مع نظرائهم في قم، وإلى أي مدى يمكن أن تعزل إيران ما يحدث في العراق عن ساحتها، أو توظيفه بالمقابل لمصلحتها [٧٨]. هذه القضايا المحورية تشكل دون شك هواجس إيرانية ملحة يحاول نظام الحكم الإسلامي في إيران التكيف مع تداعياتها ومحاولة تجاوز تأثيراتها التي تعد من مخلفات احتلال العراق.

وعندما يتعلق الأمر بأحد أضلاع البناء الأمني الذي تروم الولايات المتحدة تأسيسه في الخليج، فإن الدولة الوحيدة التي يمكن القول إنه لا يمكن لهذا البناء أن يستقيم دونها، من وجهة نظر المحافظين الجدد، هي إسرائيل. فإسرائيل التي استفادت من الحرب الأمريكية على العراق على المستوى الاستراتيجي بخروج العراق من المواجهة العربية معها، ومن ثم إطلاق يدها بدعم مباشر من الولايات المتحدة لتدمير ما تبقى من النظام العربي فإنها ستحتل بجدارة الصفوف الأمامية، إن لم يكن الصف الأول في سلسلة الترتيبات الأمنية التي تخطط لها الإدارة

[78]) لمزيد من التفاصيل راجع : فوزية صابر، المصدر السابق.

الأمريكية لاعادة هيكلة الأمن في الخليج وفق منظورها الاستراتيجي الجديد. وقد نظرت إسرائيل إلى نفسها دوماً على إنها "قوة عظمى إقليمية مصغرة"، وربما حتى جيرانها نظروا إليها وفق هذا المنظار. لذلك تصرفت دوماً كأداة ردع أو ضغط فعالة ضد الخصوم والأعداء. وقد تدخل مستقبلاً في إطار صيغة أطلسية لتمارس دوراً أكثر فاعلية "كشرطي" المنطقة [٧٩].

وحتى مع افتراض رحيل الأمريكيين عن العراق، أو تقنين وجودهم عبر قواعد عسكرية تضمن لهم نفوذاً مباشراً في العراق، فإنه لا يمكن التقليل بأي حال من الوزن الاستراتيجي الكبير الذي ستبقى تحتفظ به إسرائيل، لأن سياسة المحافظين الجدد تقوم على الاستمرار الكلي في دعم إسرائيل وحمايتها حتى من "أعدائها" في الولايات المتحدة ذاتها. ويؤشر فرانك غافني إلى نمط العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فيرى إن هاتين، كلتيهما، تمثلان وجهين اثنين لبنية واحدة. ويتهم أولئك الساعين إلى تدمير تلك العلاقة بأنهم "يعملون على تدميرنا. حين يرغبون في تدمير إسرائيل" [٨٠].

لهذا ليس مستغرباً أن تُعد حملة شارون ضد المقاومة الفلسطينية (التي يصفها بالإرهاب) لإقحامها في الحملة الأمريكية ضد "الإرهاب" العالمي. وما فعلته الولايات المتحدة ضد أفغانستان والعراق يمكن أن تكرره بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وإن بصيغ أخرى، لتطويع هذه السلطة وجعلها أكثر قبولاً بالشروط

---

[79]) افيغار كلاينبيرغ، العبرة الإسرائيلية من الحرب على العراق، ١٢-٤-٢٠٠٣، نقلا عن بلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٨٩ ؛ عبد الوهاب بدرخان، المصدر السابق، ص ٣٩٧.

[80]) طيب تيزيني، المصدر السابق، ص ٧.

الأمريكية، ومن ورائها الإسرائيلية، تحت مسوغات الإصلاح ومكافحة ما يسمى بـ"الإرهاب".

ولهذا فإن استراتيجية المحافظين الجدد ملتزمة بالحفاظ على أمن إسرائيل، وعدم المس بتفوقها العسكري وذلك بمنع أي سباق تسلح يهدد هذا التفوق. وكذلك تجنب الإشارة إلى كل ما يخص ترسانة إسرائيل النووية أو إخضاعها للمراقبة الدولية. ولعلها مفارقة إن محمد البرادعي المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما زار إسرائيل لإبلاغها بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، لم يتمكن من زيارة أيٍ من منشآتها النووية، بل اكتفت بجعله ينظر إلى مفاعل "ديمونا"(في صحراء النقب جنوب فلسطين) والمنشآت النووية الأخرى "وكأنه يتطلع إلى منظر طبيعي عن بعد"[٨١].

التركيز الأمريكي على الدور الإسرائيلي في المخططات الأمنية للمنطقة يمكن المحافظين الجدد من تطويق واحتواء الدول "المارقة" في الشرق الأوسط. فسورية المتهمة بدعم الإرهاب ومحاولة إفشال المشروع الأمريكي في العراق تجد اليوم نفسها بين كماشتي الضغط الإسرائيلي، والتهديد الأمريكي الذي قد يتخذ صيغة عمل عسكري لا يعرف حجمه أو نوعه. وقد نجح صقور الإدارة الأمريكية في تمرير قانون محاسبة سورية في الكونغرس، وفي دفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار القانون رقم ١٥٥٩ القاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان وتفكيك العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وإدراج حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية، لتمكين إسرائيل من تفكيك المقاومة الوطنية اللبنانية أو تطويعها لخدمة مشروعها التوسعي في المنطقة، وتوجيه رسائل التهديد إلى الجمهورية الإسلامية في

[81]) نقلا عن : نادية فاضل عباس، المصدر السابق، ص ٢٦.

إيران باستخدام ذراعها العسكرية الطويلة لضرب أي جهد إيراني سلمي في برنامجها النووي تحت مزاعم درء الخطر الأمني الذي يستهدف الدولة العبرية.

وإذا كان ثمة رأي يقول إن أحد الدروس المستقاة من الغزو الأمريكي للعراق هو تراجع الدور الإسرائيلي في المنطقة بسبب الوجود الأمريكي المباشر فيها بعد احتلال[٨٢] العراق، فإن هذا الرأي يمكن مناقشته من خلال إنه حتى مع افتراض قدرة الولايات المتحدة على إنجاز مهماتها المباشرة بنفسها في الشرق الأوسط، فإنها ستحتاج على المدى الطويل إلى أدوات داعمة أو منفذة تخفف بعض العبء عن الأمريكيين، خصوصاً في القضايا التي قد تثير حساسية شعوب المنطقة وأنظمتها، طالما إن منطق القوة الإسرائيلية يبرر لها التدخل حيثما شاءت، وفي أي وقت تحدده، ولاسيما بعد توقع الإسراع بعمليات التطبيع مع الدولة الصهيونية التي تأمل من خلالها اتخاذ صيغة الكيان الشرعي المعترف به في المنطقة.

ثمة دولة أخرى سوف تحتل ركناً مهماً من أركان التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الجديد لأمن المنطقة، هي تركيا. صحيح إن الصدع أصاب العلاقات التركية – الأمريكية عندما رفضت الحكومة التركية استجابة لقرار البرلمان التركي فتح الجبهة التركية أمام القوات الأمريكية خلال عملية غزوها للعراق. لكن لا يمكن القول بحدوث افتراق نهائي بين الدولتين بسبب حاجة كلتيهما للأخرى في أكثر من قضية في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. فالإدارة الأمريكية تدرك إن تركيا حليف مهم وثابت في حلف شمال الأطلسي، وثاني أكبر قوة برية فيه بعد الولايات المتحدة، وهي بوابة أوربا إلى الشرق الأوسط. ثم إن لتركيا امتدادات جيواستراتيجية ضمن مجالها الحيوي في آسيا الوسطى حيث

---

[82]) حول هذه الرؤية راجع رأي الكاتب الإسرائيلي افيغار كلاينبيرغ، المصدر السابق، نقلا عن بلال الحسن، المصدر السابق، ص ٣٨٨ – ٣٨٩.

يقبع كنز النفط، شريان الحياة في القرن الحادي والعشرين. كذلك فإن تركيا حليف مهم لإسرائيل، ويمكن للتحالف التركي – الإسرائيلي أن يشكل ورقة ضغط مهمة ضد جيرانه العرب والإيرانيين في آن معاً [٨٣].

إن تركيا تبدو شديدة الحساسية لتفاعلات[٨٤] الوضع العراقي. فوجود القوات الأمريكية المباشر على الأراضي العراقية، واحتمال انتشار قواعد عسكرية أمريكية في العراق قد ينذر بنوع من التراجع للدور العسكري التركي بالنسبة للولايات المتحدة. كما إن تركيا تبدي انزعاجاً بالغاً من مجمل تطورات الشأن الداخلي العراق، خصوصاً مع تصاعد الدور الذي بات يؤديه الكرد في العراق، وتأثير امتدادات ذلك الدور في تخوم تركيا الجنوبية حيث يتركز كردها الذين خاضوا ضدها صراعاً مسلحاً امتد لأكثر من خمسة عشر عاماً. ثم هناك عنصر مهم آخر دخل بقوة في المشهد السياسي العراقي، هو العنصر الشيعي بامتداداته المذهبية إيرانياً، والعلاقة التاريخية التي تربط بعض أطرافه مع إيران، وهو تناقض من الصعب أن تهضمه السياسة التركية.

ولكن إذا كان عزم المحافظين الجدد شديداً لبناء نظامهم الأمني الجديد في المنطقة استناداً إلى القوة العسكرية الساحقة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، ونفوذها الاقتصادي والمالي الهائل، إلى جانب شلل النظام الإقليمي، فإن ذلك لا يعني إن التصورات الأمريكية لهندسة الأمن في الخليج ستأخذ مساراتها التي رسمت من قبل المحافظين الجدد، خصوصاً في ظل التحفظات

---

[83] للتفاصيل حول الموضوع : حسين حافظ وهيب، تركيا والعراق.. دراسة مستقبلية، "أوراق دولية"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، س ٦، ع ١٣٧، بغداد، ٢٠٠٤، ص٥–٧.

[84] لتفاصيل أكثر راجع : فوزية صابر، مقاربة في.. الولايات المتحدة الأمريكية والوضع الكردي في العراق، ورقة ألقيت في الندوة التي عقدها مركز الزمان للدراسات الاستراتيجية في بغداد حول " التغيرات الحالية في العراق" بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٤.

السعودية والممانعة الإيرانية التي تجد إن أمن الخليج شأنٌ يجب أن يقرره العرب والإيرانيون لوحدهم، فهم أدرى بظروفهم ومشاكلهم، وبالصيغ التي تتناسب ومتطلبات حماية أمنهم القومي ومصالحهم الوطنية ([٨٥]). ويبدو الباحث الأمريكي هدسون محقاً إلى حد كبير حينما يؤكد على أنه "إذا ما كان لدروس التاريخ أي قيمة تستحقها، فإن عليهم أن يلاحظوا أن قوة خارجية لم تستطع أن "تنظم المنطقة" لزمن طويل جداً" ([٨٦]).

تصورات مستقبلية حول المشروع الأمريكي

لقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق محصلة نزعة الهيمنة التي تتحكم بسياسات المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية. وقد عبر وزير الخزانة الأمريكي بول أورنيل عن هذا النهج بتصريحه الشهير "إن الرئيس الأمريكي بوش وضع أسس غزو العراق فور توليه السلطة وقبل وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بأكثر من سبعة شهور".

ومع دخول قوات الغزو الأمريكي إلى العراق سقطت منظومة سياسية عربية أثبتت ضعفها وعجزها، بل وحتى فقدانها للشرعية من جانب شعوبها، وانقطعت آخر الخيوط التي كانت تربط الأنظمة العربية بمواطنيها.

ومن المؤكد أن هذه الأرضية هيأت للولايات المتحدة الفرصة لاختراق المنطقة. وقد يكون من المبكر الحكم أو التنبؤ بمدى قدرة المشروع الأمريكي على النجاح أو الدخول في خانة الفشل. فللأمريكيين مصالح ضخمة ومتشعبة في

---

[85]) حول الرؤية الإيرانية لأمن الخليج راجع : طارق عبد الله ثابت قائد، الاستراتيجية الإيرانية تجاه امن الخليج، "محطات استراتيجية"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع ٩٨، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٣ -٢٦ ؛ طلال عتريسي، المصدر السابق، ص ٤٤٧ -٤٦٠.

[86]) مقتبس من : مايكل هدسون، المصدر السابق، ص ٧٤.

المنطقة لا يمكن التجاوز عنها بسهولة خصوصاً وان الإدارة الحالية قد ربطت بين وجودها في العراق وسلامة أمنها القومي.

ولكن هناك في الوقت نفسه معوقات كثيرة تقف أمام المشروع الأمريكي في المنطقة. فقد أثبتت الإدارة الأمريكية الحالية، التي نصبت نفسها "عرّاباً" لعملية السلام، إنها ليست في موقف الوسيط النزيه والمحايد عندما يتعلق الأمر بالمصالح الإسرائيلية، وبالضد من المصلحة العربية والفلسطينية.

كما أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يحوي ثغرات كثيرة وتناقضات لا يمكن غض النظر عنها في ضوء فشله في تحديد الإجابة عن إشكاليات الديمقراطية والتنمية كإحدى أهم آليات التغيير في المنطقة.

ثم إن شعوب الشرق الأوسط نفسها شهدت تغيرات جذرية ومهمة بدا معها من الصعب تقبل هذه الشعوب للفكرة الاستعمارية القديمة حول الهيمنة من جانب الغرب. وحسب رأي باحث أمريكي فإن تاريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين هو "على نحو كبير قصة مجهود مجتمعي لطرد الغرب سياسيا من العالم الإسلامي تحت راية إزالة الاستعمار" (٨٧) والتي يعزوها الباحث ليقظة الوعي السياسي التي تتعمق في القرن الحالي. إن هذا الوعي السياسي المتزايد "يغير باطراد قوة العلاقة بين الشمال والجنوب في كل العالم، وسيستمر بفعل ذلك. ويمكننا أن نتوقع أن الجنوب سيصبح في القرن الحالي موطّدَ العزم بصورة متزايدة بينما سيكون الشمال مقيداً أو مُكرَهاً" (٨٨).

(87 Charles William Mynes, The Middle East in the Twenty – First century," Middle East Journal", Vol. 52 , No.1, Washington, winter 1998, p.14.

(88 Ibid.

وثمة أمر بات يثير قلق صقور الإدارة الأمريكية وسط مشكلاتها المتزايدة في العالمين العربي والإسلامي، هو انتشار مشاعر العداء والكراهية ضدها وسط شعوب هذه المنطقة. وأخذ الكثير من المسلمين ينظرون إلى الحملة الأمريكية على " الإرهاب " أنها " حملة صليبية " ضد الإسلام [٨٩].

لذلك فإن قيام الولايات المتحدة بتقسيم العالم إلى ثنائية مفزعة اخترعتها عقول المحافظين الجدد، ثنائية " معنا أو ضدنا "، واستثمار جبروت القوة الأمريكية للسيطرة الفعلية على العالم لابد أن يوجه بمزيد من المقاومة من دول الشرق الأوسط وشعوبها. ويبدو أن الولايات المتحدة بقيادة المحافظين الجدد عاجزة عن فهم أن قيادة العالم تختلف عن فرض الهيمنة عليه، أو كما قال الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في انتقاده لاستراتيجية الإدارة الأمريكية الحالية " ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه ".

كذلك فإن التغيرات المعقدة التي حصلت في العراق، والتي جاءت بفعل قوة كبرى خارجية أوجدت حالة من القلق لدى دول الجوار للعراق، وبعضها يتقاطع ليس مصلحياً، بل وإيديولوجيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، كسورية ولاسيما إيران، والتي سوف تسعى إلى وضع العصا في عجلة المشروع الأمريكي، وذلك بزيادة تكلفته، وجعله " مشروعاً عديم الجدوى، أو على الأقل مشروعاً محدود الطموحات " [٩٠]. وفي الوقت نفسه فإن هذه الدول ستسعى إلى التأقلم مع الواقع الجديد في العراق لكسب الوقت، أو لمحاولة تقليل الخسائر قدر الإمكان في حال المجابهة مع الأمريكيين في العراق. ولكن ما يزيد من فرص المخاطرة بالنسبة

---

[89] http:// www.aljazeerah.info/opinion/2510.

[90] باسم علي خريسان، العراق، دائرة القاطع الاستراتيجي : قراءة في إشكالية الصراع المخفي والمعلن، ": أوراق دولية " مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، س ٦، ع ١٢٩، بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٤، ص ١٧.

لهذه الدول خصوصاً إيران وسورية، إنهما تعانيان من انسدادات في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويشكل الوجود الأمريكي القريب عامل ضغط إضافي قد يؤثر على بيتها الداخلي.

وما يصعب مهمة المشروع الأمريكي أكثر، رؤية الأوربيين المختلفة لقضايا الأمن والسلام في العالم. فالأوربيون يجدون في سياسة المحافظين الجدد الانفرادية للهيمنة على العالم إقصاء لدور الأطراف الأخرى في تقرير مستقبل العالم، ومساهمة كبيرة في إنهاء الأمن المتبادل على ضفتي الأطلسي. فأوربا، كما يرى خافير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي "لاعب دولي" عليه أن "يكون مستعداً لتقاسم مسؤولية الأمن في العالم "[٩١].

التقاطع الأوربي مع السياسة الأمريكية يتجلى أيضا في المقاربة الأمريكية لقضية "الإرهاب" والتي يجدها الأوربيون على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسي السابق "مُفرطة في التبسيط" (٩٢) حيث إنها لا تقوم بمحاولة جدية لبحث جذوره السياسية والاقتصادية والثقافية.

كذلك فضل الأوربيون اللجوء إلى الدبلوماسية التقليدية بدلا من خيار القوة في التعامل مع القضايا الدولية الشائكة. فحتى بريطانيا حليف الولايات المتحدة أبدت موقفاً معارضاً لموقف إدارة بوش في مسألة التعاطي مع الملف النووي الإيراني. وصرح جاك سترو وزير الخارجية البريطاني إن الحكومة البريطانية لا ترغب بالتعاطي مع القضية الإيرانية مثلما تعاطت مع قضية العراق، وذلك

---

[91]) أثمار كاظم الربيعي، مستقبل المصالح الأمريكية – الأوربية على أرض العراق الجديد، " أوراق دولية "، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، س ٦، ع ١٣٧، بغداد، تموز ٢٠٠٤، ص ١٤ – ١٥.

[92]) إريك رولو، النتائج والتداعيات دوليا، في : احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٧٥.

لاعتبارات مصلحية، ولتوافق الرؤى "لأن ضرب إيران يشكل تهديدا لمساعي الاتحاد الأوربي لبناء شراكة اقتصادية معها" [٩٣].

وفي كل الأحوال سيبقى الشرق الأوسط ميدانا لاختبار المشروع الإمبراطوري الأمريكي الجديد، ومبدأ السلام الأمريكي. فهنا قد يكتمل المشروع ويمتد ليشمل العالم كله، أو يفشل وينهار تماما خلافا لإرادة المحافظين الجدد. ورغم عزم هؤلاء المحافظين ونشوتهم الحالية فإن الصورة لا تبدو وردية بالكامل بالنسبة لهم. فالمشروع الإمبراطوري الأمريكي مكلف للغاية وآجلا أم عاجلا سيحتاج الأمريكيون للعودة إلى نظام للتعاملات الدولية على حساب نزعتهم الأحادية في رؤية قضايا العالم. كما أن الإمبراطورية الأمريكية، التي تلف العالم بظلال قوتها، بدأت تدخل مرحلة التمدد الاستراتيجي الزائد، وهذه اللحظة كما أثبت التاريخ البشري، نقطة الانحدار نحو الأسفل في أي إمبراطورية مهما بلغت درجة قوتها وجبروتها.

ولكن في المقابل يجب عدم الإفراط بالتفاؤل، على الأقل في اللحظة الراهنة، والمراهنة على قيام تحالف دولي قادر على لجم نزعة الهيمنة الأمريكية تماماً. فلا أوربا العجوز كما وصفها باول، ولا روسيا التي نهضت من رماد إمبراطوريتها الحمراء، ولا الصين الطموحة والناهضة تمتلك القدرات اللازمة للتصدي الحازم لهذه المهمة التاريخية.

ويبقى نجاح أو فشل المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط رهنا بمدى قدرة شعوب المنطقة على مواجهته، فمناعة المجتمعات العربية والإسلامية تعتمد على قدرتها على تجديد نفسها وفك قيود الاستبداد عنها، وهذا أيضا مرهون بمدى قدرة الأنظمة السياسية في هذه المنطقة على رسم وتنفيذ برامج الإصلاح التي تحمي شعوبها من محاولات الاختراق وكسر إرادتها الوطنية.

---

[93] "الشرق الأوسط" (جريدة)، لندن، ٢/ ٤/ ٢٠٠٤.

التقارير والمقالات

المنطقة تتجه نحو التغيير...
وعلى القوى العربية أخذ زمام المبادرة*

يشهد النظام الدولي والإقليمي والمحلي أزمة حقيقية لها جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى المستوى الدولي شهدت العاصمة البريطانية تفجيرات الأنفاق في السابع من شهر تموز، كما شهدت تفجيرات ثانية في الحادي والعشرين من الشهر نفسه رغم الاستنفار الأمني الذي لم تستطع الحكومة البريطانية معه أن توقف هذه التفجيرات. كما تشهد العاصمة الأمريكية واشنطن وبقية العواصم الغربية حالة قلق شديد من استمرار عمليات التهديد.

وعلى المستوى الإقليمي نلاحظ أيضا تفجيرات طابا في السادس من أكتوبر ٢٠٠٤، وتفجيرات شرم الشيخ في الثالث والعشرين من تموز / يوليو الحالي، وسبقت ذلك بعض التفجيرات الفردية في القاهرة، وكذلك تواجه اليمن حالات غليان شعبي أسفرت عن مقتل عدد كبير من المواطنين في صنعاء وعدن بسبب رفع أسعار الوقود، مما أدى إلى تراجع الحكومة اليمنية بتخفيض ارتفاع الزيادة لتكون معقولة في نظر المواطن. ويشهد العراق أيضا ازدياد عمليات المقاومة، وفي السودان تم تشكيل حكومة وحدة وطنية في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة قضية دارفور، وعلى مثل ذلك نجد حالة كثير من دول الإقليم.

أما في فلسطين، فهناك إعلان شارون الانسحاب الأحادي الجانب من غزة، والصدام الذي حدث بين حركة حماس وحركة فتح الذي تم تجاوزه على اعتبار أن الدم الفلسطيني يمثل الخط الأحمر رغم ضغط شارون والولايات المتحدة لدفع السلطة الفلسطينية للصدام مع المقاومة الفلسطينية للجهاد وحماس لخلط الأوراق في المنطقة وفي

---

* د.أحمد البرصان، عضو هيئة التحرير ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الحسين بالأردن.

الداخل الفلسطيني، كما يواجه لبنان أحداثاً داخلية توفر لإسرائيل فرصة إثارة الحرب الأهلية واستهداف حزب الله كرمز لمقاومة لبنان الإسلامية وهو الحزب الذي فرض على إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان، ثم هناك موضوع جر سوريا للمواجهة بعد تجريدها من عمقها الاستراتيجي في لبنان وبعد فرض انسحابها منه، وفي ظل التواجد الأمريكي على حدودها الشرقية.

لا شك أن لهذه التطورات الدولية والإقليمية والمحلية جذورها السياسية، فقد أعلن عمدة لندن صراحة أن سياسة الدول الغربية خلال ثمانين عاما لعبت دوراً في تفجيرات لندن، كما أن دراسة صدرت عن المعهد الملكي للدراسات الدولية أكدت بصراحة أن مشاركة حكومة توني بلير في احتلال العراق وتحالفها مع جورج بوش الابن كان سبباً جوهرياً في تفجيرات لندن، وكذلك تتزايد في واشنطن الانتقادات للرئيس الأمريكي بسبب فشل سياسته في أفغانستان والعراق، كما تتزايد الانتقادات للولايات المتحدة بسبب تأييد بوش المطلق لسياسة شارون العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، مما ينعكس سلبا على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ويظهر أن فشل الحكومات العربية في التحول الديمقراطي، وسيرها في فلك سياسة واشنطن قد خلق لها متاعب داخلية أثرت على شرعيتها السياسية، فالأوضاع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية في تردٍّ مستمر، وأزمة الديمقراطية والتغير على حالها، والاستمرار في تأييد سياسة واشنطن، والموقف المتفرج على أحداث العراق وفلسطين، وفوق كل ذلك نجد تذمراً شعبياً قد يكون صامتاً ولكن ليس ثمة ما هو أخطر من صمت الشعوب في حالة الأزمات التي تمس حضارة الأمة وهويتها، فالأغلبية الصامتة يجب أن تثير قلق الحكومات.

إن الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان تغيير خارطة المنطقة العربية التي تم تشكيلها في سايكس بيكو ١٩١٦، على اعتبار أن دورها قد انتهى، وأن المنطقة أصبحت بحاجة إلى ترتيب جديد تحت شعار "الشرق الأوسط الكبير الديمقراطي" وشعار حقوق الإنسان،

ولكن ازدواجية المعايير الأمريكية ساهمت في تدني مصداقية أمريكا، فخلال نصف قرن من الزمان ظلت أمريكا تؤيد النظم الديكتاتورية والسلطوية، كما أنها تؤيد إسرائيل، وتتجاهل حقوق الفلسطينيين الشرعية، مما يضعنا الآن أمام مشهد دولي وإقليمي، وحتى محلّي يصعب التنبؤ به، ولكن الشيء المؤكد أن التغيير في المنطقة قادم، وأن خارطة جديدة ستظهر خلال العقد القادم، ولكن السؤال المهم هو: هل تشكل الحركات الشعبية في الوطن الخارطة؟ أم تشكلها القوى الغربية؟ على أن قراءة الواقع تؤكد فشل المشروع الغربي والاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق.

إن التقرير السري الذي كُشف عنه في لندن من أن كلاً من واشنطن ولندن في طريقهما للانسحاب من العراق هو الأقرب للحقيقة، لأن القوى الاستعمارية عبر التاريخ لا تتحمل الخسائر الاقتصادية والبشرية، وأن انسحاب إسرائيل من غزة مهما كانت مبرراته لا يمكن تفسيره إلا بانتصار المقاومة المسلحة في فلسطين.

إننا في العقد القادم أمام مرحلة تغييرات تقودها الشعوب في ظل عجز كثير من الأنظمة عن أخذ زمام المبادرة والقيام بالتغييرات والابتعاد عن واشنطن ولندن، ولا شك أن معركة العراق ستكون حاسمة، كما هو الحال في فلسطين، إن شعوب المنطقة لم تعد تطيق مزيداً من الاحتمال، وإن صبرها لا يمكن أن يحتمل الكثير من الهزائم، وحقائق التاريخ علمتنا أن التحدي المتمثل في الغزو الخارجي والاحتلال في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة تدفع الشعوب باتجاه التغيير... خاصة وأن الشعب الفلسطيني يخوض معركة المصير على أرضه بصلابة، كما يخوضها الشعب العراقي كذلك بعنفوان متصاعد ضد الاحتلال والاستعمار وضد فرض الأجندة الأجنبية، وضد بناء المجتمع الطائفي أو العرقي الممزّق.

وقفة مع ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط

آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن*

(٢٠٠٥- ٢٠١٠)

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يوم الأحد (٤ أيلول ٢٠٠٥) ندوةً بعنوان **آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٠**" برعاية رئيس الوزراء الأستاذ الدكتور عدنان بدران.

وقد قدمت فيها العديد من أوراق العمل التي لقيت نقاشاً ساخناً من قبل المشاركين، وشارك فيها نخبة متميزة من السياسيين والأكاديميين والخبراء والنواب والنقابيين، والباحثين، والإعلاميين، وتمت مناقشة العديد من القضايا الهامة حول الموضوع المطروح. وفي نهاية الندوة قدّم المشاركون لأهم التوصيات التي خرجت بها الندوة، وتضمنت خمس محاور رئيسة توزعت على ثلاث جلسات.

التجربة الحزبية وتطور العملية الديمقراطية

تحدث نائب رئيس الوزراء وزير التنمية السياسية هشام التل في حفل افتتاح الندوة نيابة عن دولة رئيس الوزراء قائلاً: إن الشكل العام للتجربة الديمقراطية في الأردن يعد مقبولاً مقارنة مع الدول النامية، وهي في مراحل متقدمة ويمكن تطويرها، وإن تطور العملية الديمقراطية مشروط بنجاح التجربة الحزبية، ودونها

* شارك فيها: كل من: الأستاذ هشام التل (نيابة عن دولة رئيس الوزراء) والمهندس وائل السقا (نقابة المهندسين الأردنيين)، والأستاذ جواد الحمد (مدير مركز دراسات الشرق الأوسط) في حفل الافتتاح، وقدم كل من الدكتور محمد أبو حمور، والدكتور محمد الشرعة، والأستاذ الدكتور لبيب قمحاوي، والدكتور احمد الشناق، والأستاذ جميل أبو بكر أوراق عمل في جلساتها الثلاث، فيما ترأس الجلسات كل من الأستاذ أحمد عبيدات، والأستاذ عدنان أبو عودة، والأستاذ جواد الحمد.

ستبقى العملية الديمقراطية نظريات ودراسات، وبخصوص التجربة الحزبية في الأردن، لم يعد الهاجس الأمني يشكل عائقاً أمام الديمقراطية.

وأضاف، أن الإصلاح السياسي يتطلب العمل على محاور ثلاثة، الأول: الأداء الحكومي العام، والثاني: الأداء الحزبي، والثالث طبيعة المفاهيم والموروثات المسيرة لحركة المجتمع، مؤكداً على ضرورة تحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرار في مجمل النشاطات والفعاليات العامة.

من جهة أخرى قال المهندس وائل السقا أن النقابات المهنية ترى نفسها عنصراً فاعلاً في عملية الإصلاح المطلوب، ولاسيما فيما يتعلق في مجال الحريات العامة والمجال الاقتصادي، وفيما يتعلق بحزمة القوانين والتشريعات والأنظمة. وأضاف: إن الإصلاح المطلوب يقوم أساساً على تعميق مبادئ حقوق الإنسان، وتجذير الحرية والعدالة والمساواة بين الأردنيين جميعاً.

وأكد على ضرورة أن تحظى شرائح عديدة في المجتمع، من أهمها الشباب والمرأة، بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وركز على إصلاح المناهج التعليمية، على أن يكون نابعاً من أسس حاجاتنا العملية، وأن تكون مخرجات التعليم منسجمة مع حاجات السوق ومتطلباته.

أما مدير مركز دراسات الشرق الأوسط جواد الحمد، فقد قال: إن الحديث عن الإصلاح والتغيير والتطوير والتحديث في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمثل عملية ديناميكية ومستمرة، تعبر عن تجدد روح وشباب المجتمع وقدرته على التعايش مع المتغيرات المحيطة، خصوصاً قدرته على تجاوز التحديات واقتناص الفرص ، مشيراً إلى أن غيابَ عملية الإصلاح والتجديد والديمقراطية يعدُّ سبباً جوهرياً للجمود الفكري والاجتماعي، ويشجعُ على تهميش المجتمعات، وأن القضاءَ على دورها الإقليمي والدولي يجعلها مجتمعات مستهلكة.

وأضاف الحمد: إن هنالك إمكانات متميزة في الواقع الأردني الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لتحقيق قفزة نوعية في مجالات الإصلاح السياسي والديمقراطية، ويتيح فرصة البحث في المعيقات الحقيقية لعملية الإصلاح والتحول الديمقراطي، بشفافية ومسؤولية، وتفتح صفحة من البرامج والمشاريع الوطنية الخلاقة، لتحقيق هذه الطموحات عبر مختلف الأطر، والمؤسسات والمستويات والمجالات.

الإصلاح السياسي والاقتصادي

تناولت الجلسة الأولى مراحل تطور الإصلاح السياسي في الأردن، والجهود التي بذلت في هذا المجال، وأشار إلى الظروف الاقتصادية التي واجهها الأردن عام ١٩٨٨-١٩٨٩ وأثرها البالغ في التوجه نحو الإصلاح.

كما دعا الدكتور الشرعة إلى الإصلاح من خلال تشكيل هيئات ولجان، تعمل على إعداد مشاريع العمل، وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالإصلاح السياسي.

فيما ناقش الدكتور محمد أبو حمور المحور الثاني في ورقة عمل قدمها بعنوان آثار التنمية الاقتصادية على الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن منذ العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥"، وقد نوه إلى أن المرحلة الماضية شهدت تقليصاً لدور الدولة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وخاصة من خلال تفعيل برنامج (التخاصية). مما أفسح المجال أمام القطاع الخاص لتفعيل دوره في الأنشطة الاقتصادية، وشكّل دوراً ريادياً في التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى ساهم في تعزيز قدرة الحكومة على تركيز نشاطها في مجال التنظيم والرقابة، وتوفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص.

وقد أشار الدكتور أبو حمور إلى الجهود التي بذلتها وزارة المالية لتحسين وتطوير عملية إعداد الموازنة، حيث حددت بالدرجة الأولى السقف الكلي للإنفاق، ضمن إطار مالي متوسط المدى يتلاءم مع الإمكانيات وبما لا يشكل

ضغوطاً إضافية على الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على أن المخصصات المرصودة في الموازنة تخدم الأولويات الاستراتيجية للوطن، وتؤدي إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد خلص المشاركون في ختام لجلسة الأولى إلى أن الإصلاح السياسي يتقدم على كل إصلاح، بوصفه الإطار الناظم للمجتمع والدولة.

التحديات المستقبلية والتحول إلى الديمقراطية

خُصِّصَت الجلسةُ الثانية لموضوع "التحديات المستقبلية وتوجهات التحول إلى الديمقراطية" وشملت محاور ثلاث، قدم فيها الدكتور لبيب قمحاوي ورقة عمل بعنوان "تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة على جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠"، حيث أشار فيها إلى أن تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة على جهود الإصلاح الديمقراطي والمعيقات العملية للإصلاح الديمقراطي في الأردن، والتي هي في الأساس تحديات ومعيقات داخلية، تنبع من داخل المجتمع الأردني، وتركيبته الديمغرافية. أما العوامل الخارجية، بما فيها البعدين الإقليمي والدولي، فأثرها ثانوي، مقارنةً بالعوامل الداخلية.

وتناول قمحاوي بالتحليل ثلاثة محاور رئيسة: البعد الداخلي، والبعد الإقليمي والدولي، والبعد الاقتصادي والتكنولوجي، وأكد أن الاختناقات التراكمية هي الأهم والأكثر تأثيراً على مجريات الحياة السياسية، ومنها بالطبع التحديات المرتبطة بعملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن. وهذه الاختناقات التراكمية بعضها جزء من سياسات، وبعضها الآخر نتيجة حتمية لاجتهادات عصفت بالأردن على مدى العقود الأربعة الماضية، وأهم هذه الاختناقات التراكمية وأعظمها تأثيراً، ثلاث: الأولى تتعلق بالتعديلات الدستورية، والثانية تتعلق بالعزل أو الإقصاء، والثالثة تتعلق بإيجاد حل للمعادلة بين الأمن والديمقراطية.

وتحدث الدكتور (أحمد الشناق) أمين عام الحزب الوطني الدستوري عن "توجهات وآفاق الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥- ٢٠١٠"، ونوه إلى أن الحكومات فقدت مصداقيتها مع الشارع الأردني، مما أدى إلى حالة من الإحباط، وأدى إلى أضرار جسيمة في مسيرة الوطن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومنها انبثقت حاجة المجتمع إلى إيجاد استراتيجية وطنية نحو الإصلاح، لإبراز صورة الأردن في إطار عصري، والذي يبدأ من تعديل دستور الدولة الأردنية، باعتباره القانون الأساسي الذي على هديه توضع كل القوانين الناظمة لمسيرة الدولة والمجتمع، وأن الإصلاح السياسي لابد أن يكون وفق استراتيجية وطنية تحكم نظرتنا نحو المستقبل.

وأشار الشناق في ورقته إلى أن المطلوب لتحقيق إصلاح سياسي هو "أن يسترد الشعب سيادته عبر سلطته التشريعية المنتخبة" معتبراً أن تساؤل الإصلاح المطروح على الأردنيين هو: "هل نريد دمج النظام الحزبي بالنظام السياسي الأردني؟"، وزاد أن ذلك يفضي إلى التساؤل أيضاً: "هل الأحزاب حالياً مؤهلة لهذا الدمج؟".

وأكد الدكتور الشناق أن إعادة النظر بالتشريعات والقوانين التي تنظم علاقة الدولة بكافة مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، ستمكن من تحديد الأدوار وتنظيمها في إطار من مشروعية الدولة القانونية، كدولة مجتمع مدني، ولتكون الانطلاقة للجميع من نقطة واحدة، سقفها الدستور، وتنفيذ أحكام سيادة القانون للجميع، على اعتبار أن التعددية لا تعمل إلا في ظل الدولة المدنية.

فيما تحدث الأستاذ جميل أبو بكر -نائب أمين عام جبهة العمل الإسلامي في الأردن- حول "توجهات وآفاق الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠"، مؤكداً أن الحكومات وصناع القرار قد تحاشوا الحديث عن الإصلاح، مخافة أن يفهم من هذا المصطلح أن هناك فساداً ومَوَاطِنَ خللٍ ينبغي

معالجتها، فكان الحديث عن "التنمية" وليس عن "الإصلاح"، يلبس في كل مرحلة لبوساً، فمرة "تنمية سياسية"، وأخرى "تنمية إدارية"، وثالثة "تنمية شاملة"... بل استبدل أحياناً بمفاهيم أخرى ليست من نتاج حضارتنا وقيمنا. وأكد على أن الحديث عن الإصلاح بدأ بشكل مسموع بعد نشر تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٤م، الذي يدين الوضع العربي كله، في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وبعد انطلاق مشاريع غربية "معروفة دوافعها لدينا جيداً" -حسب تعبيره-.

كما تطرق الأستاذ أبو بكر إلى بعض أهم شروط نجاح الإصلاح، مثل "منهج الإصلاح"، و"المناخ العام للإصلاح"، وأنها تعد شروطاً أساسية للإصلاح، إضافة إلى الحديث عن محاور الإصلاح الأساسية، السياسية والاقتصادية.

وأكد المشاركون على إمكانية التطوير والإصلاح في التشريعات، وإمكانية تعديل مواد في الدستور حسب المصلحة. وأن إصلاح القضاء وتطويره ضرورة ملحة، وعلى رأس الأولويات.

كما أكد المشاركون على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات المهنية، وأنها خرّجت مسؤولين وقيادات حزبية رائدة في القيادة والكفاءة والنزاهة.

وأكد كذلك المشاركون على ضرورة تحصين المجلس النيابي، ووجود كتل برامجية، مع تمثيل فاعل، من خلال اختيار نواب على مستوى خدمة الوطن والمواطن، والقضايا ذات الأولوية، إضافة إلى تفعيل دور الإعلام وتحريره.

كما بينت الندوة أن سبب اختيار السنوات الخمس القادمة (٢٠٠٥-٢٠١٠) للدراسات فيها كان بهدف توفير قدرة تنبُئية معقولة، وعدم الدخول في متاهات وأحلام لا تقوم على مناهج بحث علمي، وأن الخطط الواسعة المدى بحاجة إلى جهد وبذل واختصاص على مستوى عال جداً، الأمر الذي لا يزال بحاجة إلى جهود مستقبلية، وأن الأردن أمام مرحلة تحول حقيقي و تحول ديمقراطي كبير.

كما أكد المشاركون على ضرورة بناء ثقافة ديمقراطية، من خلال برامج وطنية، للتنشئة الاجتماعية والسياسية.

نحو رؤية استراتيجية للإصلاح

في جلسة المائدة المستديرة تحت عنوان "نحو رؤية استراتيجية شاملة للإصلاح السياسي والديمقراطية ومتطلباتها"، والتي ترأسها الأستاذ جواد الحمد، وشارك فيها كل من: معالي الأستاذ فهد أبو العثم والنائب المهندس علي أبو السكر ومعالي الدكتور محمد الحلايقة وسعادة المهندس وائل السقا، خلصت الندوة إلى عدد من التوصيات المهمة، شملت: الدعوة إلى إعادة النظر في دور وتركيبة مجلس الأعيان، والعمل على تطوير طريقة اختيار أعضائه، وفق مواصفات الخبرة والإضافة النوعية للعمل النيابي الرقابي، وكذلك تطوير التشريعات الخاصة بتوزيع الصلاحيات بينه ومجلس النواب، وذلك لصالح مجلس النواب المنتخب.

ودعا المشاركون إلى ضرورة التربية على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية، وبناء الإنسان الصالح، والمشاركة في تحمل المسؤولية، والحاجة إلى توزيع المسئوليات داخل السلطة، على قاعدة المشاركة في الرأي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بأحسن صورة ممكنة.

كما دعت الندوة إلى تعديل قانوني الانتخابات والأحزاب، والقوانين المتعلقة بالحريات العامة، وتطوير آلية عمل مجلس النواب دستورياً، والضوابط المتعلقة بفترة الانعقاد والحل والحصانة، وتشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية منتمية وفاعلة، ومشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية. والسعي إلى تداول السلطة وفق قاعدة الأغلبية في السلطة التنفيذية، والأقلية في المعارضة السياسية، لإيجاد حراك سياسي واجتماعي واسع، وتداول تشكيل الحكومة بين أحزاب سياسية كبيرة وفاعلة.

واقترحت الندوة إعادة النظر في استراتيجية العلاقات السياسية الخارجية، خصوصاً ما يتعلق بتبعات معاهدة السلام مع إسرائيل، أو ما يتعلق بالاقتراب الشديد من السياسة الأمريكية، وذلك من منطلق تحقيق استقلالية عربية أكبر، ولزيادة دور الأردن العربي والإسلامي.

وحول النظام السياسي المدني دعت الندوة إلى تفعيله بما يحفظ حقوق الناس، وحرياتهم، في التفكير والتعبير، مدعوماً بإعلام مستقل، والعملِ على بناء مجتمع يحترم القانون، ويؤمن بالشفافية، ويحارب الفساد، ويخضع لنظام قضائيّ مستقلّ ذو سلطة نافذة.

وعلى صعيد القضاء، دعت الندوة إلى: استقلالية الموازنة، واستقلالية الأجهزة المساعدة الأساسية، واقتصار التنسيب على رئيس محكمة التمييز، وتعيين القضاة في مختلف المواقع من قبل المجلس القضائي الأعلى، وتطوير أساليب التكوين المهني للقضاة، واستخدام أحدث الأساليب العالمية في عمل المحاكم، والعمل على توحيد فهم روح النصوص القانونية والدستورية لدى القضاة لتكريس العدالة في مختلف القضايا.

وعلى صعيد الإصلاح الاقتصادي، أكد المشاركون على ضرورة: السعي لإيجاد فرص العمل الكافية للكفاءات والخبرات الأردنية، والعمل على وضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وتوطين الاستثمار ودعم القطاعين الصناعي والزراعي، وتنشيط السياحة الداخلية. والعمل على ترشيد الإنفاق، وإعادة ترتيب الأولويات لحماية الاقتصاد الوطني، والمحافظة على الخدمات الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة. ومحاربة الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وإصلاح النظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي، وضمان مشاركة أوسع للقطاع الخاص.

واختتم الأستاذ جواد الحمد أعمال الندوة بكلمة ختامية، أكد فيها على أهمية المشاركة الشعبية في صناعة القرار، بوصفها من أهم معالم عملية التحول الديمقراطي الناجحة، وجاءت كلمته تأكيداً على أهمية تناول هذه التحولات في الإطار الثقافي والحضاري الناظم للمجتمع، لمنع التفسخ أو التمزق الاجتماعي خلال عمليات التغيير.

وركّز على أن التجربة السياسية للمملكة خلال السنوات الخمس الماضية، كشفت عن أهمية إحداث تغييرات جوهرية في العملية السياسية، ونظام تداول السلطة، والفصل بين السلطات، وتوسيع المشاركة الشعبية، مبيّناً أن بناء الدولة يجب أن يستند إلى المواطنة بمفهومها القانوني والسياسي كأساس لكل التشريعات، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وإيجاد الحراك الجاد، والمتحمس لمكونات المجتمع المختلفة، لإنجاح العملية السياسية والبناء الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الاستقرار والرفاه والازدهار للمجتمع ولأجيال المستقبل.

وأوضح الحمد أن على المتطلع للإصلاح أن يلتقط إشارات ومفاصل التحول، ليبني عليها دون اللجوء إلى القياسات المطلقة التي تنشئ حالة الإحباط واليأس وتفشل التطلعات المستقبلية، وتجعلها مجرد آمالٍ وأحلامٍ غير واقعية، وأن عملية التغيير والتطور تمثل الحياة الحقيقية للمجتمعات التي تتطلع إلى القيادة والريادة.

الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة

في ظل اتجاهات القوى السياسية المستجدة*

طرأت على الساحة الفلسطينية منذ دخول الألفية الثالثة متغيرات عدة ساهمت في رسم تضاريس جديدة للخارطة السياسية الفلسطينية المستقبلية، وعلى رأس هذه المستجدات الإجماع العام (داخلياً وخارجياً) على عدم صلاحية النظام الفلسطيني في عهد أوسلو والانتفاضة الفلسطينية، إضافة إلى المتغيرات الدولية والعربية والإسرائيلية. ومثلت هذه الأسباب حجر الأساس في اتخاذ الفصائل الفلسطينية -المناوئة لاتفاقية أوسلو- إعلان قابليتها للولوج في حلبة الصراع السياسي، والمنافسة على امتلاك صناعة القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية، أو المشاركة فيها. ولسنا معنيين في هذا التحليل بالمناقشة التفصيلية لجميع الأسباب التي دعت هذه الحركات إلى اتخاذ هذا الموقف، بقدر ما سيتم التركيز على أهم تلك الأسباب، التي سيكون لها آثار على موضوع هذا التحليل.

ويهدف هذا التحليل إلى محاولة سبر أغوار الخارطة السياسية الفلسطينية المستقبلية، عن طريق تناول أهم العوامل التي أدت إلى تحولات في الخارطة السياسية الفلسطينية، وانعكاسات تلك الخارطة وتركيبتها على مستقبل القضية الفلسطينية، وطبيعة التنوع السياسي القادم، إضافة إلى عوامل محددات تركيب الخارطة الفلسطينية السياسية المستقبلية.

* إعداد: د.رائد نعيرات.

العوامل التي أدت إلى تحولات الخارطة السياسية الفلسطينية المستقبلية:

يمكن تقسيم العوامل التي عُدَّت حجر الأساس في اتخاذ الفصائل الفلسطينية (وعلى رأسها حركة حماس) قرارَ المشاركة في صناعة القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عدة عوامل: داخلية تخص الساحة الفلسطينية ذاتها أو التغيرات الداخلية للفصائل، وخارجية تتمثل في التغيرات الدولية والعربية، والتحولات داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي.

أولاً) التغيرات الداخلية:

١. عدم قدرة نظام أوسلو على الاستمرار، مما كان له آثار ذات دلالة واضحة على الأحزاب والحركات السياسية المغايرة لبرنامج أوسلو في تغيير موقفها.

وتتمثل هذه الأسباب في القناعات التي تولدت لدى الجهات الخارجية في عدم إمكانية صناعة نظام ذي فرصة في الديمومة إذا سار بالبنية والعقلية نفسيهما اللتين بني بهما النظام السياسي الفلسطيني الأول، حيث بني على العقلية الإقصائية، بغض النظر عن الأسباب التي دعت إلى الإقصاء، وسواء كان هذا الإقصاء بدوافع ورغبة من النظام نفسه أم بعدم توفير البيئة المناسبة لهذه الحركات والأحزاب لأن تكون جزءاً من هذا النظام، أو لأسباب كانت تخص هذه الحركات والأحزاب ذاتها، إلا أن المهم هو أن دفّة الحكم السياسية سارت بالطريقة القديمة نفسها، المبنية على عقلية الإشراك السياسي، مع خلو الساحة من المنافسة السياسية الحقيقية، مما ولد قناعة لدى القوى الحاضنة للعملية السلمية أن استمرار النظام السياسي الفلسطيني بهذه الطريقة لن يؤدي إلى عدم قدرة هذا النظام على الاستمرار فقط، بل إن نظام سياسي كهذا سيؤول إلى عدم تحقيق تطلعات هذه القوى وآمالها في صناعة بيئة وثقافة مغايرة لما هو سائد، وهذا هو السبب الأهم.

لقد كرس هذا النظام هذه الثقافة ضمن معطى مهم، حيث أن النظرة العامة لدى قطاع كبير من الشعب أصبحت تعُدُّ المستفيد الوحيد من بنية النظام الأوسلوي وسياسته هي الطبقة العاملة داخل هذا القطاع فقط. أما الجانب الآخر الأكثر أهمية فهو القناعة لدى قيادات النظام الفلسطيني بأن هذا النظام ليس ما طمح الشعب الفلسطيني لتحقيقه، ولا يرقى إلى ما قدمه الشعب الفلسطيني من تضحيات. وعند محاولة قيادة النظام تبرير أسباب عدم صلاحية النظام القائم، كان مفاد التبرير: إن اعتماد النظام السياسي الفلسطيني على لون سياسي واحد أحدث خللاً داخل التركيبة السياسية الفلسطينية، التي تقوم أصلا على التعددية السياسية، وأفقد النظام خيرات المنافسة السياسية.

وهنا يمكن ملاحظة تقاطع قناعات عدة للخروج من المأزق، فبالنسبة للقوى الخارجية، فقد وجدت نفسها تدور في رحى مغلقة، إذ أنها حافظت على الوضع القائم، أما الأحزاب المشاركة في السلطة فقد وجدت نفسها قد أصبحت في حالة انفصام مع الشارع الفلسطيني، ولا تستطيع تلبية المطلوب منها خارجياً. أما بالنسبة للقوى المعارضة للاتفاق وللعملية السلمية، فقد وقفت أمام محك مهم، ممثل في أن برامجها التغييرية لا يمكن أن تتحقق طالما بقيت خارج مؤسسات هذا النظام، ولاسيما أن هذا النظام قد أصبح أمراً واقعاً ولا يمكن إلغاؤه بقدر ما هو ممكن تغيير انعكاساته، والاستفادة من بعض المكاسب التي يحققها.

٢. القضية الأكثر أهمية في هذا المضمار هي الانتفاضة الفلسطينية، وما أتت به من تغييرات على الساحة الفلسطينية، ويقف على رأس هذه التغييرات ما يلي:

أ) الاعتدال السياسي في التفكير الفصائلي بشكل خاص، وفي التفكير الشعبي الفلسطيني بشكل عام. إذ من الملاحظ أن هناك تغيرات واضحة في اتجاهات الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، سواءً تجاه القضايا الحزبية المختلفة، أو تجاه السياسة بشكل عام. وهذا ما يظهر جلياً لدى الحركتين الكبريين (فتح وحماس). وبالنسبة لحماس أصبح الحديث عن الهدنة طويلة الأمد مشروعاً سياسياً، وبدا وكأنه من الأبجديات في فكر الحركة السياسي، التي لا يتجادل حولها اثنان في حركة حماس. أما على الصعيد الفتحاوي فقد بدا أن هناك تراجعاً في الغلو الفتحاوي تجاه اعتماد المفاوضات كأسلوب أوحد لتحرير فلسطين، أو المراهنة الكبيرة على الجانب الإسرائيلي. حيث كانت لهذه التوجهات الجديدة آثار إيجابية في التقارب الفلسطيني-الفلسطيني، وتلطيف أجواء التشنج السياسي الذي ساد الحقبة السابقة التي بنيت على أساس الانفصام البرنامجي، والمغايرة الواضحة في التوجه والممارسة السياسية.

أما القضية الأخرى التي تحظى بأهمية كبرى، فتخص القناعات التي تولدت لدى النخبة من أبناء حركة فتح في قضية البديل السياسي، والتي اعتبرت أحد أهم مكونات الهوية الفتحاوية على مدار حقبة عهد أوسلو، حيث كانت قناعات أبناء حركة فتح أن حماس وجدت لتكون بديلاً لفتح، ولكن دور حماس في الانتفاضة بدّد هذا الاعتقاد، حيث كان بمقدور حماس أن تلعب دور المتفرج في الانتفاضة، وتترك السلطة للجانب الإسرائيلي وتعدّ نفسها لتكون البديل، إلا أن حماس شاركت -وبكل ثقلها- في الانتفاضة، وهذا الأمر أدى إلى إعادة صياغة الهوية الفتحاوية تجاه النظرة إلى حركة حماس، فصارت النظرة نحو حماس "كشريك" وليس "كبديل".

ب) التغيير الذي أصاب المجتمع الفلسطيني، الذي لم تكن الحركات السياسية الفلسطينية بمنأىً عنه، وعلى رأس هذا التغيير: أولاً، أولويات الشعب الفلسطيني، وثانياً، الوسائل التي من خلالها يمكن للشعب الفلسطيني أن يحقق أهدافه. فعلى صعيد أولويات الشعب الفلسطيني، أصبح هناك إدراك عام أن تحرير فلسطين في المرحلة الحالية ليس بالأمر السهل، أو أن هذا التحرير يعتمد على وجود برنامج من عدمه، بل إن المهمة الحالية للشعب تكمن في تكاتف الجهود والإعداد للمرحلة المقبلة.

أما الجانب التغييري الآخر فيكمن في القناعة التي تولدت لدى الأحزاب في ضرورة محاكاة أكثر من وسيلة، ودمجها مع أكثر من برنامج، حتى تستطيع هذه الحركات الحفاظ على نفسها ونموها أولا، ومن ثم تستطيع النهوض بأعباء القضية الفلسطينية التي تحتوي على تشعبات؛ من الصعب أن يجيب عليها "برنامج سياسي" ذو "اتجاه أوحد".

ج) أما المتغير الثالث الذي أتت به الانتفاضة، فيتمثل في اتساع القاعدة الجماهيرية، وبالذات لحركة حماس، والآثار الجانبية التي تركتها الانتفاضة، والتي كانت بحاجة إلى فضاء سياسي للتعامل معها. وهذا ما طرحته أدبيات حماس -الكثير منها-، وكذلك تصريحات قادتها، ضمن مفاهيم متعددة، كاستراحة المقاتل، وإعادة ترتيب الأوراق، وتحقيق بعض المكاسب التي اعتُبِرَت من الآثار الجانبية للانتفاضة. أما الأمر الآخر من وجهة النظر العلمية البحتة، فإنه يؤدي إلى تعدد الآراء والاجتهادات السياسية، ومن ثم تعدد المطالب التي تجبر أي حركة على الاستجابة لهذه المطالب، وإلا فإنها ستفقد كثيراً من قاعدتها التي كسبتها.

د) كما أن هناك عاملاً لعب دوراً إيجابياً في اتخاذ حركة حماس قرار المشاركة السياسية، ممثلاً في التفسخ الذي أصاب تنظيم حركة فتح منذ عام ٢٠٠٣م، حيث أصبح تنظيم فتح -من ناحية الفكر السياسي- أكثر من مجرد تنظيم، ومما أثر على هذه الحركة استشهاد الرئيس عرفات، الذي أزال من أمام حماس عقبة كبيرة، سواء كارزماتية ياسر عرفات، أو زيادة التفسخ في حركة فتح، التي منحت حماس فرصة إيجاد قواعد للعب مع بعض قيادات حركة فتح، وثمة قضية أخرى كانت لصالحها، وهي أن حماس لن تبذل كبير عناء في إقناع بعض أبناء فتح بأفكارها.

ثانياً) التطورات والمستجدات الخارجية:

تتمثل هذه المتغيرات في المتغيرات العربية والعالمية والإسرائيلية. فعلى الصعيد العربي أحدثت حرب الخليج سلسلة من المتغيرات، كان لها أثرها المهم على اتخاذ هذه الحركات قرارها بالمشاركة السياسية. وأهم ما في هذه التغيرات أنها أصبحت في خانة المعنيين بالحدث السياسي الفلسطيني من قبل القوى العالمية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. فعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية أحدث احتلال العراق توجهات عدة، سواء فيما يخص النظرة العامة للسياسة الأمريكية، أو فيما يخص سياستها التقليدية في التعاطي مع الحركات الإسلامية. فقد أصبحت الولايات المتحدة الآن موجودة على حلبة الشرق الأوسط جغرافيا، وبذلك تكون فاعلاً جغرافياً أكثر منها مبرمجاً لإدارة الصراع عن بعد، كما كان في السابق. وأصبح لهذا العنصر الجديد أثره الواضح، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية غير مهتمة كثيراً فيمن يكون في رأس السلطة السياسية في العالم العربي، على اعتبار أن السقف السياسي العلوي، وإلى حد ما، بات محكوما -بشكل كبير- بالمعطيات السياسية الموجودة على أرض

الواقع، ويقع ضمن دائرة السيطرة، (بمعنى أن أي سلطة قادمة لن تستطيع أن تقلب الطاولة رأساً على عقب).

أما الجانب الآخر فيمس صلب الموضوع، ويتمثل فيما أفرزته الحرب في العراق من واقع جديد، ممثلا في التحول الجذري في عقلية القوى المقاومة، حيث أن الإقصاء التام لبعض القوى السياسية في العراق أدى إلى تبنّي هذه القوى - وبالذات الإسلامية- سياسة الأرض المحروقة، من خلال إلغاء بعض القواعد التي كانت معهودة في فكرها وممارساتها، وعلى رأسها توجيه السلاح إلى السلطة التي أتت نتيجة لإفرازات الاحتلال. وفي الوقت نفسه لم تستطع القوى الإسلامية المعتدلة إيقاف هذا العمل، أو الحد من تناميه. الأمر الذي أصبح يطرح تساؤلا لدى المهتمين بالصراع العربي الإسرائيلي، إذ كيف ستكون الحالة لو تم استنساخ هذه الصورة في فلسطين؟ ورغم عدم اتفاقنا مع هذا الأسلوب في إدارة الصراع، وكذلك التأكيد المستمر من قبل القوى الفلسطينية على عدم اعتبار هذا الأسلوب أسلوبا ناجعا، إلا أنه ليس هناك ما لا يمكن حدوثه، ولاسيما إذا أغلقت بوابة إيجاد بديل سياسي. ولذا اعتقد أن هذا الدافع هو أحد أهم الدوافع التي أدت إلى الحوار الأمريكي والأوروبي مع الحركات الإسلامية، وبالذات مع حركة حماس، علاوة على الثقل الذي باتت تتمتع به هذه الحركة على أرض الواقع، وما تفرضه من معطيات.

أما على الصعيد العربي فإن الأنظمة العربية ونتيجة لإغلاق ملف العراق، ومنعاً من أن تكون لاعباً أساسياً في هذا الملف، أصبح منفذها الوحيد هو الساحة الفلسطينية، ونتيجة للفيتو الإسرائيلي والدولي حول موضوع صلاحية النظام الفلسطيني القائم، فقد أصبح التغيير مطلبا لمصداقية التدخل العربي، وهنا حاولت

بعض الدول العربية إيجاد مساحه لها على الساحة الفلسطينية من خلال إحداث هذا التغيير.

أما على الصعيد الإسرائيلي، ونتيجة لمتغيرات عدة داخل النظام والمجتمع الإسرائيلي، فقد وصلت الحالة السياسية إلى طريق مسدود، حيث أن أبعد ما أصبح يمكن تخيله في السنوات العشر القادمة هو إيجاد حل سياسي يفي بالحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، وبما أن الانتفاضة قد اشتعلت لإحداث تغيير سياسي، فإن المحاولة الآن تأتي لإحداث هذا التغيير، ليس فيما يخص الصراع برمته، بل في مكونة من مكونات هذا الصراع، ألا وهي التركيبة السياسية للنظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وبوجود واقع كهذا تظهر للعيان وتطفو على السطح فكرة مفادها: "لقد حققت الانتفاضة أحد أهدافها".

وتلازما مع ما ذكر من أسباب، فإنه بات من ألف باء الحياة السياسية الفلسطينية، الشعور بأن هناك تغييراً قادماً في الخارطة السياسية الفلسطينية، التي ستفرزها الانتخابات الفلسطينية القادمة، بغض النظر متى ستجري. وستكون لهذه الخارطة آثار عدة ملموسة على الساحة الفلسطينية القادمة وعلى طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي برمته، منها ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي...

الآثار الإيجابية:

أولاً: منح شرعية للنظام السياسي الفلسطيني، حيث سيمثل النظام السياسي الفلسطيني أنواع الطيف السياسي الفلسطيني كافة، أو أغلب هذه الأنواع. وهذه حالة غريبة وجديدة على الحياة السياسية الفلسطينية، حيث أنه وللمرة الأولى تلتقي المقاومة والعمل السياسي في ملعب واحد. وهذا الأمر بدوره سيعزز من قوة الشعب الفلسطيني، وسيضعف من الحجج الإسرائيلية، التي

طالما تشدقت بفكرة ضعف نظام السلطة وفساده، ووجدت في ذلك فرصة للتهرب من التزاماتها، أو الالتفاف عليها بطرق مختلفة.

ثانياً: ستواجه إسرائيل القوى التي تتبنى برنامج المقاومة وجهاً لوجه، أو أنها ستضطر إلى التجاوب مع طلباتها بشكل أو بآخر، حيث أن هذه القوى ستكون موجودة في السلطة التشريعية، ومن ثم ستستطيع أن تعيق -أو تعرقل- أي من السياسات، إذا لم يلبَّ جزء من رغباتها، ومن هنا بدأت تظهر بعض الآراء في الوسط الإسرائيلي تطالب بضرورة عدم التشنج مع حماس، وإبداء الرغبة في فتح خطوط الحوار معها، لأن هذا الأمر لا بد منه عاجلا أو جلاً، وبالذات بعد النتائج التي حصدتها حماس في البلديات.

ثالثاً: ستضطر إسرائيل إلى تقديم ما يمكن تسميته "تنازلات" إلى ما تسميه "القوى المعتدلة" في الشارع الفلسطيني، كي تحد من سعة انتشار ما تسميه "الحركات المتطرفة"، وبذلك سيكون المستفيد الأكبر هو الشعب الفلسطيني. وهنا كذلك حالة غريبة إذ أنه منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م وإسرائيل لا تقدم للشعب الفلسطيني شيئاً إلا على حساب ضرب طرف آخر، لذلك كان هناك تخوف مما تقدمه إسرائيل دائما، أما الآن فالحالة ستكون مغايرة إلى حد ما.

رابعاً: سيكون لدخول حركات المعارضة آثار إيجابية على الشارع الفلسطيني، وذلك لسببين مهمين : الأول، يتمثل في أن هذه الحركات ستحاول أن تثبت ما تتمتع به من لباقة ونزاهة في إدارة الحياة السياسية، ومن ثم ستحاول أن تقدم أفضل ما لديها للشارع لتقنعه بصلاحيتها وخيريتها. والثاني، يتمثل في أن هذا العامل سيكون عنصر ضغط على الجانب الآخر ليقدم أفضل ما لديه. وإن كان هذا العامل يعد أبجدية في حالة التنوع والتعددية السياسية، إلا أن الحالة الفلسطينية تتمتع بخصوصية مهمة، وهي قناعة قوى المعارضة

والسلطة، في أن الجانب الإسرائيلي ليس لديه ما يمكن تقديمه على الصعيد السياسي، وعليه فإن هذه المسألة لا تعدو أن تكون مرحلة، وقد تكون أحيانا استجابة لظروف خارجة عن إرادة هذه الحركات.

ورغم ما ذكر من آثار ايجابية إلا أن هناك آثارا سلبية يتخوف منها بعض المتابعين للشأن الفلسطيني، ومن أهم هذه الآثار:

١. أن بناء نظام سياسي فلسطيني ناجح في الأراضي المحتلة سيأخذ -بالتأكيد وكنتيجة طبيعية- دور القيادة من منظمة التحرير الفلسطينية، ولاسيما إذا لم يجرِ تطوير في إدارة منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يجعل مؤسسات السلطة الفلسطينية تمثل أطياف الشعب الفلسطيني كافة في الداخل، وهذا الموضوع لا ينطبق على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

٢. أن دخول أطراف القوى السياسية الفلسطينية كافة إلى حلبة النظام السياسي الفلسطيني سيطرح تساؤلا عن مدى قدرة هذه الحركات لاحقا على قيادة المقاومة، وممارسة العمل السياسي في وقت واحد.

٣. ازدياد حدة الانفصام البرنامجي للسلطة الفلسطينية بشكل يجعل من الاستحالة القيام ببرامج إصلاح داخلية.

٤. دخول حماس إلى المنعطف نفسه الذي دخلت إليه حركة فتح، حيث ستعاني حماس كما عانت فتح من قضية العمل الفدائي، والعمل السياسي، وإمكانية التوفيق بين ما هو سياسي وبين ما هو مقاومة.

أما على صعيد أهم محددات الخارطة السياسية الفلسطينية القادمة فيمكن تقسيمها إلى محددات ذات دلالة على التوجهات السياسية للخارطة الفلسطينية، ومحددات ذات أثر على الوزن السياسي للكتل والفصائل في الانتخابات القادمة.

١): المحددات ذات الدلالة على طبيعة التوجه السياسي

١- **العامل الإسرائيلي:** تعد السياسات الإسرائيلية العامل الأكثر حسما في تحديد الخارطة السياسية الفلسطينية المستقبلية من ناحية توجهاتها، حيث تشكل ضغطا على الشارع الفلسطيني، والسلطة، وعلى الفصائل، ولاسيما حماس، فإسرائيل ما فتئت تعلن أن فوز حماس في الانتخابات لا يعني إلا أن الشعب الفلسطيني قد اختار الإرهاب، وهكذا فإن إسرائيل في حِلٍّ من أمرها فيما يمكن أن تقدمه للشعب الفلسطيني.

٢- **التوجهات السياسية الخارجية:** وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا ، فإن الموقف العام الواضح لهذه الدول هو رغبتها في إشراك قوى المقاومة في العملية السياسية، ولكن من الملاحظ أيضا أن هناك جملة من الشروط ترغب هذه الدول في تحقيقها قبل ذلك، وعلى رأسها: إحداث تغييرات في سياسات وعقلية هذه الفصائل، لا تقل عن تلك التي أجرتها في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨، ولكن هذا الموضوع ليس على تلك الدرجة من السهولة، لأسباب عدة، ومعطيات ليس هنا مجال تفصيلها. وبناءً عليه فإن أعلى ما يمكن أن توافق عليه هذه الدول هو وجود التلون السياسي مع عدم السيطرة.

ومن هنا يمكن ملاحظة عدم وضوح الموقف السياسي لحركة حماس من قضايا متعددة مثل، المشاركة في الحكومة، أو الحسم في الانتخابات. بل إن بعض التصريحات السياسية لبعض قادة الحركة يحاول التركيز على أن حماس ذاهبة إلى التشريعي فقط وليس أبعد من ذلك.

٢) المحددات ذات الأثر على الوزن السياسي للفصائل في الانتخابات القادمة:

تنقسم هذه المحددات إلى قسمين: المحددات الإجرائية، والتفاعلات الفلسطينية الداخلية...

أ) المحددات الإجرائية:

١- **القانون الانتخابي**: نعني بالقانون الانتخابي: مقدار النسبية والدوائر. فكلما ارتفعت نسبة الدوائر ستكون نسبة حماس مرتفعة كما يرى المحللون، حيث ستواجه بقية الفصائل شخصيات ذات بعد ورصيد اجتماعي عالٍ لحماس في الدوائر، يفوق وزن حماس السياسي، وهذا ما دلت عليه الاستطلاعات المناطقية للشخصيات في مناطقهم. حيث كانت المقاعد الأولى شبه محسومة لشخصيات إما أنها من حماس أو مقربة منها. وهكذا فإن حماس ستحصد علاوة على وزنها السياسي رصيد شخصياتها الضالعين في العمل الاجتماعي والخيري. علاوة على أن شخصيات حماس ما زالت بكراً في العمل السياسي، ولا تحمل من أوزار السياسة شيئاً -كما يحمل الآخرون- وبالذات حركة فتح.

٢- **طبيعة الأشخاص الذين سترشحهم حركة حماس:** من بديهيات القول إن حركة حماس لديها إشباع في الشخصيات المؤهلة للفوز بمقاعد التشريعي، سواء ممن هم منظمون في صفوفها، أو ممن هم مقربون منها، ولكن يبقى السؤال: هل سترشح حماس شخصيات ذات قدرة على الفوز في الانتخابات؟ أم ستركّز على النوعية في اختيار أعضاء للتشريعي، من ناحية المؤهل، والعمر، والخبرة ؟ وهذا الأمر يعتمد بالتأكيد على الدور الذي تطمح حركة "كحركة حماس" أن تلعبه مستقبليا.

٣- **الوضع الفتحاوي الداخلي:** هناك الكثيرون الذين يعولون على ترتيب البيت الفتحاوي. إلا أننا نرى أن هذا العامل لن يكون محدداً أساسياً في التركيب الوزني للفصائل في الانتخابات القادمة، لأن ما يمكن ملاحظته هو أن البيت الفتحاوي يسير نحو التسارع الانشطاري أكثر من سيره باتجاه التوحد التنظيمي. ولا نعتقد أن مؤتمراً عاماً أو استحداث آلية يمكن أن يقلب الطاولة رأساً على عقب، بقدر ما يمكن إحداثه من بعض التغييرات الروتوشية، التي قد تأتي -ربما- بما لا تشتهي السفن بالنسبة لحركة فتح، على صعيد فرص تحسين وزنها الانتخابي.

٤- **وضع السلطة الفلسطينية:** وبالذات رئاسة محمود عباس أبو مازن، حيث أن الصورة السياسية المستقبلية لما ستكون عليه حقبة السيد الرئيس محمود عباس ليست على درجة عالية من الوضوح. فإسرائيل لغاية الآن لم تتعامل، ومن المستبعد أن تتعامل، مع محمود عباس كشريك كامل، بل إن السياسة الإسرائيلية تحاول المرة تلو الأخرى أن تضع الحصان خلف العربة، فخطة فك الارتباط ليست لها علاقة بالماضي، وباتت إسرائيل تحسم المفاوضات من جانب واحد، وتشترط وجوب كون آليات الإصلاح الفلسطيني مما لا يخرج عن النموذج الإسرائيلي، وإلا فإن إسرائيل لن تعد السلطة شريكاً (وهذا ما أكدته الردود الإسرائيلية حول تصريحات القدوة في التعامل مع حركة حماس والجهاد. حيث اعتبر الجانبُ الإسرائيلي أن أي حل غير تدمير البنية التحتية للمنظمات سيُخْرج السلطة من دائرة الشراكة)، وحتى على صعيد المطاردين من حركة فتح، فحتى الوقت الراهن لم تقدم إسرائيل أي حل يستطيع الرئيس الفلسطيني أن يسير به. مما يجعل قدرة محمود عباس على تحقيق بعض مطالب الشارع الفلسطيني أمراً في غاية الصعوبة، مما سيؤدي إلى عدم استطاعة الرئيس الفلسطيني إحداث إصلاحات، وبالذات على الصعيد

الفتحاوي، الذي يكاد يكون قد وصل إلى مرحلته الأولى من مراحل الانفجار السياسي. وهنا بات الوضع الحالي القائم لا يبشر بخير حول استقرار نظام محمود عباس، ما لم يكن هناك ضغط خارجي على إسرائيل يجبرها على تقديم بعض التنازلات التي من شأنها أن تحرك الوضع السياسي باتجاه معين، مما سيزيد من تثبيت شرعية النظام الفلسطيني.

وبناءً على ما تقدم، فإن معادلة الصراع الحالية باتت عبارة عن تصارع إرادات بين الحالة الفلسطينية والسياسة الإسرائيلية، وبالذات بين حركة حماس والجانب الإسرائيلي. فبالنسبة للإسرائيليين تكمن أعلى أولوياتهم السياسية في عرقلة الاندماج السياسي الطبيعي لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، وعدم تمكين حماس من جني ثمار على مستوى العلاقات الخارجية. لأن حماس باتت اليوم فقط بحاجة إلى تحقيق مكاسب على الساحة الخارجية بعد المكاسب التي حققتها على أرض الواقع، علاوة على ما يبشر به المحلّلون من توقعات قد تجنيها حماس في الانتخابات القادمة، بعد أن باتت السياسات الإسرائيلية -كما يرى المحللون الإسرائيليون- عبارة عن وقود تتزود به حماس في الانتخابات القادمة. فإذا انسحب الجيش الإسرائيلي من غزة ستكسب حماس، لأن الانسحاب سيحسب كرصيد للمقاومة، وإذا لم ينسحب الجيش الإسرائيلي فستكسب حماس كذلك... لأن الأمر سيعد "فشلاً للعملية السلمية". ولاسيما أن التفاعل السياسي لحركة حماس أصبح يمنحها فرصة كبيرة للمناورة من خلال فرض حقائق على أرض الواقع.

وكان أعلى ما مثّل هذه الحقائق هو موقف الاتحاد الأوروبي من قضية التعاطي مع رؤساء وأعضاء البلديات المنتخبين، أو من قضية الإشراف على الانتخابات الفلسطينية ونزاهتها، إذ كيف سيشرف الاتحاد على نزاهة انتخابات إذا بقي معلناً أن حركة حماس حركة إرهابية.

الحراك السياسي في إسرائيل
بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في التاسع من تموز/ يوليو/ ٢٠٠٥، ورشة علميةً بعنوان (**الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**)، شارك فيها عددٌ من الخبراء والمختصين في الشؤون الإسرائيلية من الداخل الفلسطيني[١]، وعدد من الأكاديميين[٢] والمهتمين بالشؤون الإسرائيلية من الأردن.

وتنبثق أهمية هذه الورشة من ضرورة إطلاع المهتمين والمختصين على صورة الوضع السياسي الداخلي في إسرائيل، وطبيعة اتخاذ القرارات، وأجواء الناخبين، والعوامل المؤثرة على السياسة والقرارات.

وقد تناولت الورشة، ثلاثة أبعاد:

أولاً: البعد الاقتصادي.

ثانياً: البعد الاجتماعي والثقافي.

---

* إعداد: وحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1]) شارك في أعمال الورشة من الداخل الفلسطيني **د. عزيز حيدر** أستاذ علم الاجتماع الاقتصادي في الجامعة العبرية في القدس، **أ. سلمان ناطور** مدير معهد إميل توما في حيفا، ورئيس تحرير مجلة دراسات إسرائيلية الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) في رام الله، **د. إبراهيم أبو جابر** مدير مركز الدراسات المعاصرة في مدينة أم الفحم، ومدرس العلوم السياسية سابقاً في جامعة بن غوريون في النقب.

[2]) كما شارك في أعمال الورشة من الأردن **أ. د. نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، و **د. عامر الحافي** من كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت، **أ. د. أحمد نوفل** أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. د. محمود أبو طالب** أستاذ الدراسات العبرية في الجامعة الأردنية، **أ. جواد الحمد** مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

ثالثاً: البعد الأمني.

وعرضت المحاور في أوراق، قدمها المشاركون في الورشة، وتمت مناقشة الأوراق بعد عرضها مع إضافات واستفسارات من المشاركين.

أولاً: البعد الاقتصادي

أكدت الورشة في البعد الاقتصادي أن إسرائيل تشهد منذ أوائل التسعينات تحولاً كبيراً في اقتصادها، الأمر الذي كان له أثر كبير على الحراك السياسي في إسرائيل. ويتمثل ذلك في: تفكيك دولة الرفاه، وتراجع تدخل الدولة في الحياة العامة وتقديم الخدمات. ومن ثم تطور جذب الاستثمار لصالح الفئات الغنية على حساب الطبقة الفقيرة. وتزايد الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، ولاسيما في عهد كل من حكومة (نتنياهو) (١٩٩٦- ١٩٩٩)، وحكومة (باراك) (١٩٩٩- ٢٠٠١)، وحكومة (شارون) (٢٠٠١- وحتى الآن)، حيث تم خفض الدعم الوطني لخدمات التأمين الصحي إلى حوالي ١٨-٢٠٪.

وقد أكدت الدراسات على ارتفاع دخل المنتمين إلى الطبقة العليا (والتي تمثل ١٠٪ من المجتمع الإسرائيلي)، حيث يقدّر الارتفاع بـ +٥٪، وكان هذا الارتفاع على حساب انخفاض دخل المنتمين إلى الطبقة الدنيا (والتي تمثل ١٠٪ من المجتمع)، حيث قُدّر الانخفاض بـ -٥٪. وقد كشفت الورشة أن مشكلة الفقر تعد من حيث الخطورة في المرتبة الثانية بعد الأمن، في عام ٢٠٠٣، أما في العام ٢٠٠٤ فقد أضحت مشكلةُ الفقر المشكلةَ الأخطرَ (في المرتبة الأولى)، والمدخل للخطر الأمني.

موقف الرأي العام وأسباب غياب الاحتجاج

ما يمكن ملاحظته بوضوح، مع كل هذه الإشكالات، أن الجمهور الإسرائيلي قد وصل إلى قناعات بقبول الأمر الواقع، وتواضعت فعاليات الاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل في العقد الأخير، رغم استمرار السياسة الاقتصادية التي استمرت بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومن ذلك استنتج الباحثون فكرة عبّرت عنها صحيفة (هآرتس) في ١٥/ ٠٩/ ٢٠٠٥، جاء فيها: "بكلمات أخرى، من يحلم أن الوضع السيّئ يؤدي إلى ثورة اجتماعية، يمكن أن يكتشف أنه ليس لها جنود".

وفي هذا السياق تم التأكيد على سيادة ثقافة الالتفاف على المؤسسة، أو بمعنى آخر، سيادة الفساد في إسرائيل، وأن ما يوازي ٢٢٪ من الدخل القومي المعلن، أو ما يعادل ١٠٠ مليار دولار أمريكي، بمثابة اقتصاد "غير رسمي" في إسرائيل، لا يدخل في حسابات الدخل القومي، وهو جزء من تفسير سبب تحمل الجمهور الإسرائيلي للسياسات الحكومية الاقتصادية، وتكيّفه معها، ومن ثمّ عدم تحوّل ذلك إلى حراك سياسي.

وإضافة إلى ما سبق تأتي جملةٌ من الأسباب تفسر غياب الاحتجاج، وعدم فاعلية الجمهور الإسرائيلي إزاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، من أبرزها:

- عدم تبلور وعي طبقي واضح في (اليشُوب) (الاستيطان اليهودي قبل الدولة)، ولا في دولة إسرائيل، رغم اتساع الفجوات بين الشرائح الغنية والشرائح الفقيرة، وسيادة "عقلية الحصار" العسكرية والسياسية، ودورها في تحييد وتجميد مشاعر الإحباط لدى الجماعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

- عجز الهستدروت عن دفع الاحتجاج الاجتماعي إلى الأمام. إذ لم تفعّل قدراتها لوقف الهجمة ضد العمال والشرائح الفقيرة، وبدل أن تشكل حاجزاً دفاعياً للعمال العاطلين عن العمل فقد قيّدت نفسها بالتعاون مع حكومة اليمين.

- فعالية الجمعيات الاجتماعية العاملة في إسرائيل، فقد قامت في العقد الأخير ما لا يقل عن ألف جمعية خارج إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، بهدف العمل ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للحكومة، ومساعدة المحتاجين، مما يخفف من حدة الفقر والحاجة ويضعف الاندفاع نحو الاحتجاج.

- التحول البنيوي في الاقتصاد الإسرائيلي، وعلاقات العمل، من خلال التحول نحو الشركات التي توفر فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى إضعاف موقف العمال أمام الشركات، وإضعاف احتجاجاتهم، خصوصاً مع تزايد العمالة الأجنبية.

- عدم استعداد الطبقة الوسطى للانخراط في الاحتجاج رغم أن السياسة الاقتصادية الجديدة قد أضرت بشكل واضح بها، بحكم أن وضعها ما زال جيداً. وقد وجدت هذه الطبقة في (حزب شينوي) فرصة للاحتجاج وتغيير السياسة الحالية.

- وضع الشرقيين المستقرّين في أسفل السلم الاجتماعي، وكذلك المهاجرين الجدد والعرب، حيث ينشط المهاجرون العرب داخل جماعتهم، ومعظم اليهود -الشرقيين والحريديم والمهاجرين- لا يرغبون في أن يتماثلوا مع

اليسار الإسرائيلي. وهذه المشكلة هي الأساس في الاحتجاج في إسرائيل، والمتمثلة بالتماثل بين الاحتجاج الاجتماعي وبين الاحتجاج السياسي.

أثر الأوضاع الاقتصادية على الانتخابات

أكدت الورشة أن النظام السياسي الإسرائيلي بدا ثابتاً حتى عام ١٩٧٧، رغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية. حيث شهدت انتخابات عام ١٩٧٧ نوعين من التحول في أنماط التصويت، كان لها أثرٌ كبير على إحداث الانقلاب السياسي، الذي تمثّل فيما يلي:

- تحول الشباب من التصويت لحزب العمل إلى التصويت لصالح الحركة الديمقراطية للتغيير "داش"، وحزب الليكود.

- تحول الشرقيين من التصويت لصالح حزب العمل إلى التصويت لحزب الليكود. وترسّخ هذا النمط لاحقاً في انتخابات عام ١٩٩٢، عندما صوّت ثلثا الشرقيين لصالح حزب الليكود.

وتنبثق أهمية الدور الذي تقوم به (شاس) من طبيعة الموقف المتمثل بتوفير وظائف اقتصادية في غاية الأهمية، خصوصاً في مجال التعليم، مما يوضح سبب تصويت معظم النساء الشرقيات لصالح حزب (شاس)، إذ يشتغل عدد كبير منهن في مؤسسات الحزب التعليمية.

ومن التساؤلات الهامّة التي طرحتها الورشة، حول غياب الحراك السياسي في التسعينات، ولماذا يصوّت الشرقيّون المتضرّرون من السياسات الاقتصادية لليكود وأحزاب اليمين؟

حيث بيّنت الورشة، أن إسرائيل قد أقامت دولة الرفاه في الضفة وقطاع غزة عوضاً عن دولة الرفاه التي تم تفكيكها في الدولة العبرية، مما دفع عشرات الآلاف

من سكان (بلدات التطوير) داخل إسرائيل من الشرقيين بالهجرة إلى المستوطنات، لتتحول إلى مدن (معظم سكانها من الشرقيين)، مما يشكل دافعاً للشرقيين للتصويت لصالح الليكود وأحزاب اليمين في الانتخابات البرلمانية.

وقد أبدى بعض الخبراء المشاركين توقعهم بتوجه الشرقيين والمتدينين نحو اليمين المتطرف والابتعاد بذلك عن الليكود. الأمر الذي قد يشكّل دافعاً لحزب شاس الشرقي نحو اليمين المتطرف، وفي المقابل يمكن أن تشهد تقارباً في مواقف كل من العلمانيين وغير الشرقيين من اليهود، مما يزيد من أشكنازية الليكود بشكل واضح.

كما كشفت المناقشات عن تزايد القناعة لدى العديد من الأوساط الإسرائيلية اليسارية -ولاسيما الأكاديمية منها- حول حقيقة الاحتلال في خلق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتسبّب فيها، وفي حال تم التخلص منه فسوف تتحسن الأوضاع. ويمثل هذا الاتجاه عدد من الكتاب ممّن يُحْسَبُون على تيار "ما بعد الصهيونية"، ومن أبرزهم: (يوآف بيلد)، و(عادي أوفير).

وفي الاتجاه المقابل يقف فريقٌ آخر مغايرٌ ظهر حديثاً في الأوساط الأكاديمية، ويمثله البروفيسور داني غويتاين من جامعة حيفا، الذي يرى أن الاحتلال "حاجة إسرائيلية" لأنه يثبّت العلاقات القائمة في إسرائيل، التي تعد في صالح الأغنياء، ويخدم في الوقت نفسه الفقراء في مجال الاستيطان. ويدعو إلى التخلّص من الاحتلال بدايةً، عن طريق التغيير من داخل إسرائيل.

ثانياً: البعد الاجتماعي والثقافي

أشار المشاركون إلى أن المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعاً عادياً، ولا تنطبق عليه كل نظريات السوسيولوجيا الغربية، التي تتناول المجتمع في الدولة المعاصرة، وذلك لأسباب عديدة منها:

١)أن المجتمع الإسرائيلي يتفرد بأنه مجتمعٌ أكثريةُ مواطنيه من المهاجرين، والسكان الأصليون يشكلون أقليّة قومية فيه.
٢)أن هذه الدولة أقيمت على أنقاض شعب آخر ما زال حياً وحاضراً بقوة في وطنه، وعلى أرضه، مما يفرض على الإسرائيلي حالة متواصلة من القلق والتوتر والخوف، ومساءلة الضمير والتأنيب.

٣)أن جميع عناصر وحدة هذا المجتمع العضوية قابلة للتفكك، ولذا فهو يحاول أن يبني وحدته على عامل خارجي واحد هو العدو أو الخطر الخارجي.

٤) لا توجد في هذا المجتمع ثقافة واحدة، بل إنها خليط من الثقافات التي لا يجمعها سوى أصولية دينية، وإيديولوجيا عنصرية، وعوامل سياسية وتاريخية أفرزت شكلاً جديداً من أشكال الهيمنة الثقافية، في المجتمع الواحد.

وقد بيّنت المناقشات التي أدارتها الندوة أن المجتمع الإسرائيلي مجتمعٌ متطورٌ وعصريٌ بكل المقاييس العصرية، وإسرائيل دولة قوية عسكرياً واقتصادياً وحضارياً، وفيها فضاء واسع للديمقراطية وحرية التعبير (لمواطنيها اليهود فقط)، ويمكن القول: إن إسرائيل قد نجحت في غرز مبدأ في وعي المواطن الإسرائيلي اليهودي، مفاده أن هذا الكيان هو ملجأ اليهودي الأخير، وأنه المكان الوحيد على الكرة الأرضية الذي يضمن له العيش الكريم والحرية والطمأنينة والسلام، رغم أن هذا المكان -في حقيقة الأمر- هو الوحيد في العالم الذي لا يوفر لليهودي الأمن والسلام الحقيقيين.

بناء الدولة رغم التناقضات

رغم كل التناقضات التي قدّمتها حكومات إسرائيل، إلا أنها نجحت في بناء دولتها، وذلك فقط لأنها رفضت أي مقولة أخلاقية لوجودها، والإسرائيليون بوصفهم جماعة يفاخرون بكل شيء، بالحداثة والديمقراطية والرقي العلمي، لكنهم لا يفاخرون بأخلاقيات عامة وشمولية وكونية، إلا تلك المبتدعة، والتي في حقيقتها غير أخلاقية، لكنهم يروجونها للعالم بأنها أخلاقية، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: "طهارة السلاح"، الأسطورة التي روّجت لها الصهيونية في العالم بعد النكبة، وكأنها حافظت على طهارة السلاح الإسرائيلي ولم ترتكب الجرائم بحق الفلسطينيين...!! والمفاهيم الأخرى مثل "حرب سلام الجليل"، "العدوان على لبنان عام ١٩٨٢"، و"القنبلة النووية لحفظ السلام في المنطقة"... وغير ذلك من المفاهيم التي هي في أساسها غير أخلاقية، فلا السلاح يمكن أن ينعت بالطهارة، ولا الحرب أو القنبلة الفتاكة تضمن السلام، لكن إسرائيل ابتدعت هذه المفاهيم، لسببين أساسيين: ١)للمشاركة في الخطاب الأخلاقي العالمي الذي انتشر بعد الحرب العالمية الثانية. ٢)لابتداع أخلاقيات تنسجم مع "لا أخلاقيتها"، أي أخلاقيات غير أخلاقية لإبطال القانون الأخلاقي العام والشامل، وتحويله في أحسن الحالات إلى "مقولة نسبية".

الفكر الاجتماعي بين اليمين واليسار

وفيما يتعلق بالفكر الاجتماعي الإسرائيلي، يلاحظ من خلال الاستقراء لليمين واليسار الإسرائيلي أن لليمين الإسرائيلي أجندة واضحة سياسياً واجتماعياً، فهو يواصل منذ عام ١٩٧٧ سياسة الخصخصة والسوق الحر، والارتباط المباشر برأس المال العالمي، وتطبيق أحد أهم أهداف الحركة الصهيونية بإقامة "قاعدة للغرب في الشرق العربي"، وهو اليمين التوسعي (النيوكولونيالي) الذي يرى في السلام العادل والشامل في المنطقة نهاية المشروع الصهيوني.

أما حزبُ العمل، الوريثُ التاريخي للقيادة "العمالية" التي أقامت الكيان الإسرائيلي تحقيقاً للأهداف الصهيونية، والذي عرض المجتمع الإسرائيلي على العالم منذ إنشائه بوصفه مجتمعاً تتحقق فيه العدالة الاجتماعية (بين اليهود)، فقد ساقه التناقض بين (الفكر الكولونيالي وبين الفكر الاشتراكي)، وبين (تعريف الصهيونية على أنها حركة تمحور قومي)، وبين كونها حركة تحرر قومي (وهي ليست كذلك)، إلى إيثار التعريف الأول، والتخلي عن الثاني، ولذلك فَقَدَ الحكم لصالح الطرف الأكثر خدمة للمصالح (الكولونيالية) والأقرب إلى الفكر القومي الشوفيني.

وتبعاً لهذا الفكر تشكل الإدراك الإسرائيلي، والوعي الجماعي الاجتماعي والثقافي، الذي يوجه الحراك السياسي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. ومن هنا يأتي الإدراك الإسرائيلي لفكرة السلام والأمن، الذي يقوم على زعم صهيوني رائج هو "العالم كله ضدنا؟!"، وأن اللاسامية ظاهرة خالدة، ولذلك فإن البقاء اليهودي -في رأيهم- مشروط بالتفوق اليهودي، الحضاري والاقتصادي والأمني. بمعنى أن "السلام الإسرائيلي" هو "السلام الذي يضمن التفوق". وقد غُرِسَ هذا الزعم في الذهن الإسرائيلي حتى أصبح مُرَكّباً مركزياً في العقلية السائدة، التي تقطع اليمين واليسار على حد سواء، وقد وظفت الصهيونية كل الكوارث التي حلّت باليهود لتأسيس هذا الزعم، ولاسيما ما حدث في القرن العشرين، مع بداية نشاط الحركة الصهيونية، وقد تجاهلت -لا بل وأنكرت- أن اليهود خلال ألفي عام انسجموا كلياً في المجتمعات التي عاشوا فيها، واندمجوا في هذه المجتمعات، ومن حافظ على يهوديته، كانت اليهودية بالنسبة له "ديانة وعقيدة" وليست "قومية".

وقد لفت الحوار في الورشة الانتباه إلى أن الحركة الصهيونية صاغت روايتها التاريخية على فكرة الضحية الأبدية التي يسكنها خوف وهمي لا مبرر له، ويجعل

هذه "الضحية" تتصرف بشكل لا عقلاني، لأنها تعيش حالة غير عقلانية، ولذلك يشكك الإسرائيليون بكل أفكار السلام التي لا تأتي من "أنبيائهم" الجدد... إنهم لا يدركون عمق العقيدة القومية الجاهلة المسيطرةِ عليهم، والتي تجعلهم يتحدثون عن السلام بمفاهيم الحرب، وعن الأمن بمفاهيم القوة، وينظرون إلى الآخر بأنه لا يتجاوز كونه قوة مهدِّدة لبقائهم ووجودهم كيهود، ولذلك فإنهم يعتقدون أنهم سيبقون بحاجة إلى القائد الجنرال، وإلى سلاح الجو المتطور، وإلى القنبلة النووية، وإلى دولة إمبريالية تسندهم.

وقد خلصت الورشة في هذا البعد إلى أن القيادات الإسرائيلية منذ (بن غوريون) وحتى (آرييل شارون) معنية بتكريس حالة الخوف في أذهان الإسرائيليين، لأن التعامل مع شعب خائف ومتوتر يمنحهم كل الفرص لنشر فكر رجعي انغلاقي متخلّف، يخدم مصالحهم ومصالح حلفائهم، ذلك أن هذا الفكر تقبل السلوك الشاذ بسهولة.

وقد أكد الخبراء أنه رغم كون اللغةِ العبرية اللغةَ الأساس، إلا أنه في إسرائيل تشكيلة من الانتماءات الثقافية، فهي تجمع أكثر من ٥٠ قومية ولغة... وحسب برنامج (بن غوريون)، كان يجب على هذه الثقافات أن تنصهر في ثقافة واحدة، وهي الثقافة العبرية الإسرائيلية الجديدة، إلا أن (بن غوريون) لم ينجح في عملية الصهر. وبقيت إسرائيل ثقافياً مكونة من تشكيلة من الثقافات، غير المتجانسة، وتهيمن عليها ثقافة سلطوية هي الثقافة (الأشكنازية)، (أي ثقافة يهود شرق أوروبا).

وتقوم الثقافة الإسرائيلية منذ نشأتها حتى اليوم، على ثلاث مركبات أساسية هي: اليهودية (كدين وقومية)، والصهيونية (كفكر وإيديولوجيا)، والثقافة الغربية (كحضارة).

وأكّدت الورشة أنه لا يوجد برنامج ثقافي سياسي لحكومة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، ولكن هناك ثقافة مسيّسة... والثقافة الإسرائيلية هي ثقافة مسيّسة، لأنها وُضِعَتْ لتخدم السياسة... وهذا واضح في مناهج التعليم، وواضح في تعريف الثقافة الإسرائيلية، وواضح في المؤسسات الثقافية التي قامت لترعى الثقافة الإسرائيلية.

كما أكّدت أن الحراك السياسيّ يمثّل انعكاساً مهمّاً لهذا الواقع الاجتماعي المعقد والعدواني والمرعوب من الآخر.

ثالثاً: البعد الأمني

وجاء ضمن تأكيد الورشة للبعد الثالث (البعد المني) أن إسرائيل بعد قيامها في أعقاب أحداث عام ١٩٤٨، وما واكبها من مجازر في حق الشعب الفلسطيني، ونهبٍ لمتلكاته وسرقةٍ لأراضيه، قد شغلت دوائر الأمم المتحدة، والدول العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن بمسألة أمنها، وعلى مدار أكثر من نصف قرن من الزمان.

ولُوحظ أن عقدة الأمن تعد مسألة تاريخية يعيشها الإسرائيليون، من (الأشكناز) و(السفارديم) ومن المؤيدين والمعارضين للسلام مع العرب والفلسطينيين، وقد نشأت إبان الفترة النازية في أوروبا، إضافة إلى "كوابيس الخوف" في الخمسينات من العرب جانب الذين رأت إسرائيل أنهم "يسعون لتدميرها وإزالتها عن الوجود".

وأُشير خلال الورشة إلى أن إسرائيل في إصرارها على مبدأ الأمن تنطلق من مجموعة أسباب أو مخاوف، أهمها: ١)خطر وقوع هجوم مباغت تشنه الجيوش العربية "يوماً ما" ضد إسرائيل، وتستخدم خلاله الضفة الغربية وقوات السلطة الفلسطينية كعامل إسناد. ٢)تحوّل الدولة الفلسطينية "يوماً ما" إلى دولة معادية لإسرائيل، تسعى لتحقيق طموحات الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية،

وإعادة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم. ٣)وقيام الدولة الفلسطينية بعقد تحالفات معادية لإسرائيل مع قوى إقليمية تعادي إسرائيل أصلاً. ٤)إمكانية تواصل المقاومة الفلسطينية، وتنفيذ عمليات عبر أراضي الدولة الفلسطينية ضد إسرائيل.

وأكدت الورشة أن هناك كثيراً من الدراسات حول دور المؤسسة العسكرية بعد عمليات التسوية، وتحولها إلى شركات أمنية تقدم نفسها للأمن والاستخبارات، وأن هناك شركات تعرض خدماتها في العراق كاستفادة من خبراتهم العسكرية وخبراتهم في التعامل مع الجماعات الإرهابية -من وجهة نظرهم- وهناك شركات حراسة تم تأسيسها للحماية والقضايا الأمنية.

الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب العالمية الثانية

وحول الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أكدت الورشة على أنها تقوم على اعتبارات عدة، أهمها:

- اعتبار الأراضي التي حصلت عليها إسرائيل من خلال قرارات الأمم المتحدة وبالقوة عام ١٩٤٨-٤٩ غير كافية، لتوفير الأمن الاستراتيجي لدولة إسرائيل، ولا تلبي الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين.

- رفض الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي يمكن أن تمس بأمن دولة إسرائيل، وعدم توقيع أي اتفاقيات ومعاهدات دولية أو إقليمية يمكن أن تعرض "الأمن" للخطر.

- تكريس وتعزيز وجود إسرائيل وأمنها، بنقل العدد الممكن من يهود العالم إليها في مقابل تهجير الفلسطينيين.

- الاعتماد في الحفاظ على أمن الدولة على القوة الذاتية أولاً وأخيراً، واعتبار العوامل الخارجية الأخرى فرعية ومساعدة.

- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم، واعتبار عودتهم خطراً استراتيجياً على هوية دولة إسرائيل ووجودها.
- إخضاع العلاقات الخارجية (الدولية والإقليمية) لدولة إسرائيل لصالح تعزيز أمنها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبناء التحالفات وعقد الاتفاقات على هذا الأساس.

الأمن والمفاوضات وبرامج الحكومات المتتالية

أكدت الورشة على أثر الأمن في المفاوضات، والاتفاقات العربية-الإسرائيلية، المؤقتة منها والدائمة، مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي حققت لإسرائيل بعضاً من مطالبها الأمنية، وفرضت نصوصاً تنتقص سيادة الأطراف العربية -فيما يخص حجم وحرية حركة قواتها العسكرية، وقد حصلت إسرائيل مقابل كل اتفاقية سلام أبرمتها مع العرب أو الفلسطينيين من الأمريكيين والأوروبيين على مساعدات متنوعة وضخمة، في مقدمتها المساعدات العسكرية، إضافة إلى الاتفاقيات الأمنية. غير أن العرب فشلوا في إقناع الرأي العام العالمي بعدوانية إسرائيل، وفشلوا في كشف زيف دعاواها الأمنية، مما يعني نجاح إسرائيل في تسويق شعارها الأمني، وإقناع العالم به.

وفيما يتعلق بانعكاسات الأمن على برامج الحكومة الإسرائيلية، أكد المشاركون على أن الجانب الأمني كان ولا يزال أحد المركبات الهامة والأساسية في برامج حكومات إسرائيل المتتالية، منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر. وقد ركّزت المناقشات على برامج آخر حكومتين في إسرائيل: حكومة (نتنياهو) (١٩٩٦- ١٩٩٩) وحكومة (براك) (١٩٩٩- ٢٠٠١).

حيث أكد براك في برنامجه السياسي على الجانب الأمني كثيراً، ببعديه القومي والشخصي، و نص برنامج حكومته على أن تعمل إسرائيل على وضع حد للصراع العربي- الإسرائيلي بالطرق السلمية، من خلال الإصرار على أمنها

القومي، والحفاظ على مصالحها الأمنية والإستراتيجية. السلام لن يأتي إلا من خلال قوة جيش الدفاع الإسرائيلي ودولة إسرائيل، وعنصر الردع لدى الدولة.

كما ركّز شارون في برنامجه السياسي على الجانب الأمني، حيث أكد على أن تكون المهمة الأعلى للحكومة الجديدة ترسيخُ أمن إسرائيل، والسعي نحو استقرار يسود المنطقة، (وهذا يعني) أن تعمل الحكومة على توفير الأمن القومي والشخصي لكل مواطن. وستكافح (الإرهاب) والعنف بلا هوادة. وستطالب الفلسطينيين بنبذ العنف و(الإرهاب) والتصدي له. وستهتم الحكومة بترسيخ وتعميق متانة جيش الدفاع الإسرائيلي، وباقي أجهزة الأمن الإسرائيلية، والسعي نحو تقوية قدرة إسرائيل على الردع، من أجل منع اندلاع الحرب، والدفاع عن الدولة.

وأكدت الورشة أن معظم الدراسات تشير إلى إن دور الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية يكون أضعف من غيرها من العوامل في التأثير على الحراك السياسي في إسرائيل، لاسيما إذا ما قورن بالعوامل الأخرى، والشواهد على ذلك كثيرة، منها: في سنة ١٩٧٧ حين صار التحول إلى الليكود، وهزم حزب العمل في الحكومة، أشارت كل الدراسات إلى أن الاعتبارات التي تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وتقديم تنازلات، أو توقع أن المجتمع الإسرائيلي مقبل على مرحلة تقديم تنازلات، بناء على زيارة السادات أو كامب ديفيد، أي أن المسيرة السلمية بدأت في تلك اللحظة من بعد حرب أكتوبر، كل الدراسات أشارت إلى أن تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين لإيقاف حزب العمل بسبب تقديم التنازلات، وليس لأسباب اقتصادية، وفي عام (١٩٧٨) أجريت انتخابات الهستدروت، وفاز حزب العمل، ولم يكن الاحتجاج على سياسات حزب العمل الاقتصادية والاجتماعية، وإنما على مواقفه السياسة، أو إمكانية إجراء مفاوضات، أو تقديم تنازلات في مجال الصراع العربي الإسرائيلي.

وأكدت الورشة على أن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ترتكز إلى مفاهيم ذات علاقة بوجود إسرائيل في المنطقة كدولة يهودية، وآخر بالمحيط العربي والإقليمي والدولي، ومنها اتهام الفلسطينيين بالإرهاب ضد إسرائيل، الذي كان منذ مائة عام وسيبقى إلى الأبد، يجب ألا يحقق الفلسطينيون أي مكسب جراء عنفهم"، "إن ما يمنع التسوية هو إصرار الفلسطينيين والعرب على تدمير إسرائيل ورفض التسليم بحقها في الوجود"، "العرب يبذلون جهوداً للحصول على السلاح النووي". وغير ذلك من المفاهيم التي تسعى إسرائيل دوماً إلى ترويجها لتصور للعالم أن أمنها أمر بالغ الأهمية ولا يمكنها أن تقدم معه أي تنازلات.

وقد شكّلت العقدة الأمنيةُ الرافعةَ الأهمَّ للقيادات السياسية الإسرائيلية دوماً، حيث يستخدم الإرهاب الصهيوني وإراقة الدم الفلسطيني مقياساً للشرف والقوة، واستحقاق الانتخاب في الحملات الانتخابية الإسرائيلية.

وخلصت الورشة إلى أن التركيب الاجتماعي والاقتصادي والأمني في إسرائيل له انعكاس مباشر على الحراك السياسي، وبنية النظام السياسي، ودور النظام السياسي في المنطقة، وبالتالي له انعكاس مباشر على الصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى العلاقات العربية-الإسرائيلية. كما أكدت الورشة على الحاجة الملحة إلى إدراكٍ أكثر عمقاً للجانب الإسرائيلي، في جوانبه الدينية والفكرية والثقافية والسياسية والأمنية والعسكرية وغيرها.

انتخابات الرئاسة في مصر
خطوة على طريق الإصلاح*

عقدت جمهورية مصر العربية ولأول مرة في عهدها الجمهوري انتخابات الرئاسة التعددية ، وهي الأولى من نوعها في مصر، التي يتم فيها تطبيق نظام الانتخاب لمرشحين متعدّدين لمنصب الرئيس، حيث كان الرئيس المصري الحالي حسني مبارك واحداً من المرشحين. ورغم ما شاب الاستفتاء الذي جرى في (٢٥/ أيار-مايو/ ٢٠٠٥) حول تعديل المادة رقم ٧٦ من الدستور، من تشكيك في نتائجه من جانب المعارضة من ناحية، ووجود دعواتٍ لمقاطعته من ناحية أخرى، فضلاً عما سجّل من تجاوزات واعتداءات لحقت بالمتظاهرين الذين خرجوا لإعلان معارضتهم يوم الاستفتاء، إلا أنه تم إقرار تعديل المادة ٧٦، وتمت الانتخابات المصرية في موعدها المقرر يوم الأربعاء (٧/ ٩/ ٢٠٠٥) بناءً على التعديل الذي أجري على المادة الدستورية، والتي على أساسها فُتِح بابُ تعدّد المرشّحين للمرة الأولى في تاريخ مصر[١].

وقد وقع الرئيسي حسني مبارك قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية المصرية[٢]، تحت الرقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥، مضمناً (٥٨) مادة، تفصّل ضوابط وآلية الانتخاب بمستوياتها المختلفة، ولعل أبرز الضوابط التي أثارت جدلاً في الأوساط المحلية اشتراط أن يؤيد المرشحَ مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين

---

* إعداد: قسم الدراسات والبحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] موقع BBCArabic.com ، انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠٠٥ معركة في حرب الديمقراطية، لندن - شريف الشريف، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٥.

[2] نشرت جريدة الأهرام المصرية يوم الثلاثاء ١٢ يوليو ٢٠٠٥ النص الكامل للقانون.

من مجلسي الشعب والشورى، والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، وأن يكون منهم خمسةٌ وستون من أعضاء مجلس الشعب، وخمسةٌ وعشرون من أعضاء مجلس الشورى، وعشرةُ أعضاءٍ من كلِّ مجلسٍ شعبيٍّ محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، ثم لا يجوز لأي من هؤلاء الأعضاء أن يؤيد أكثر من مرشحٍ واحد لرئاسة الجمهورية.

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فقد اشترط القانون مضيّ خمسة أعوام على تأسيسها، واستمرارها في ممارسة نشاطها، مع حصول أعضائها في الانتخابات على نسبة ٥٪ على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، وذلك حتى تتمكن من ترشيح أحد أعضاء هيئتها العليا من الترشح لرئاسة الجمهورية، وذلك بعد مضي سنة متصلة على الأقل على عضويته.

وتتعلق باقي مواد القانون بعمل لجان الانتخابات وآلية تشكيلها، وموعد الانتخابات، وطبيعة تأييد أعضاء مجلسي الشورى والشعب للمرشحين، إضافة إلى شروط الترشيح، وآليته، وموعد الانتخابات، والدعاية الانتخابية وضوابطها.

وحدّد القانون كذلك دور وسائل الإعلام الرسمية في الدعاية للمرشحين، والدعم الحكومي المقدم للمرشحين، وضوابط التبرعات المختلفة وشروطها، كما بيّن آلية الاقتراع، واختيار لجان الفرز، ولجان الإشراف وعملها، وآلية عملية الفرز والتصويت، والطعونات، والفصل فيها، ومن ثم إعلان النتائج.

وقد فصّل القانون في كل ما يتصل بالغرامات المتعلقة بمخالفات التصويت، وعقوبات استخدام القوة والعنف، أو الإكراه مع رؤساء وأعضاء لجان الانتخاب، والمخالفات الأخرى المتعلقة بالمرشحين، في الإنفاق خلاف الضوابط

والشروط التي يبينها القانون، وبكل ما يتعلق بالتأثير أو الإعاقة للعملية الانتخابية.

السياسة والدين

رغم الحظر الرسمي في مصر على الأحزاب السياسية ذات البرامج الدينية، إلا أن الدين كان محور جدل في الانتخابات الرئاسية في مصر[1].

ورغم حظر جماعة الإخوان المسلمين، أكبر تكتل إسلامي في مصر، إلا أن زعماء المعارضة زاروا مكاتب الجماعة، على أمل الفوز بتأييدها، لِما تتمتع به من تأييد شعبي واسع. فقد تعهد المرشح (أيمن نور) برفع الحظر عن الجماعة في حال فوزه مما أدى إلى حصول (نور) على نسبة عالية من أصوات الناخبين وخصوصاً في محافظة البحيرة، كما التقى ممثلُ مرشح حزب الوفد (نعمان جمعة) مع زعمائها، مما كان له أثر في استقطاب عشرات الآلاف من أصوات أنصار الجماعة ومؤيديها.

وقد حاز (محمد حسني مبارك) على تأييد الجهات الدينية، حيث أعلن شيخ الأزهر (محمد سيد طنطاوي) و(البابا شنودة) بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، تأييدهم للرئيس مبارك.

من جهة أخرى قام التلفزيون المصري ببث مواقف تأييد رجال الدين الإسلامي للقيام بحملة مناوئة لدعوة مقاطعة الانتخابات، التي أطلقتها أحزاب المعارضة، على اعتبار أن المشاركة في الانتخابات واجب ديني.

---

[1] موقع BBCArabic.com ، الشرق الأوسط، اختلاط الدين بالسياسة في الانتخابات المصرية، تقرير، مجدي عبد الهادي محلل الشؤون العربية في القاهرة.

بين المقاطعة والمشاركة

خاضت عشرةُ أحزابٍ الانتخابات الرئاسية[١]، إضافة إلى سبعة أحزاب أخرى صغيرة، وكان أبرز المرشحين الذين ينافسون الرئيس مبارك (٧٧ عاما) (رمز الهلال)، المرشحَ أيمن نور(٤٠ عاما) (رمز النخلة) عن حزب الغد، والمرشح نعمان جمعة (٧١ عاما) (رمز الشعلة) عن حزب الوفد، الذي قرر المشاركة بعد أن سبق وأعلن عن نيته المقاطعة بداية الأمر، ومن المرشّحين أيضاً أسامة محمد عبد الشافي شلتوت عن حزب التكافل (رمز الهرم)، ووحيد فخري الأقصري عن حزب مصر العربي الاشتراكي (رمز الشمس)، وإبراهيم محمد عبد المنعم ترك عن الحزب الاتحادي الديمقراطي (رمز الفنار)، وأحمد الصباحي عوض الله خليل عن حزب الأمة (رمز الكتاب)، ومحمد رفعت العجرودي عن حزب الوفاق (رمز المصباح الضوئي)، وفوزي خليل محمد غزال عن حزب مصر ٢٠٠٠ (رمز السنبلة)، وممدوح قناوي عن الحزب الدستوري الاجتماعي (رمز البيت).

وقد شهدت الانتخابات مقاطعة حزبين رئيسيين في المعارضة، وهما الحزب الناصري وحزب التجمع، فقد دعت هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى مقاطعة الانتخابات، معتبرة أن التعديل تم بهدف منع المعارضة من تشكيل تحدّ حقيقي للرئيس مبارك. كما شهد نادي قضاة مصر تصويتاً لصالح مقاطعة الانتخابات الرئاسية.

ويذكر أن القس فليوباتير جميل عزيز من حزب "الغد" المعارض قد استقال من الحزب بسبب معارضته لقرار البابا شنودة الثاني بمساندة الرئيس حسني مبارك. مما تسبب في إثارة جدل بين أوساط المسيحيين المصريين.

---

[1] موقع الجمهورية أون لاين http://www.algomhuria.net.eg/entekhabat.

وتمثّل موقف جماعة الإخوان المسلمين، في أنها لم تقدّم أي مرشّح في الانتخابات، نظراً لأن القانون يمنعها من ذلك، فيما اتخذت قراراً بعدم دعم أي مرشّح بشكل رسميّ، رغم أنها دعت أنصارها للمشاركة في الانتخابات، تاركة لهم حرية الاختيار من بين المرشّحين.

وفي إشارة من قبل مراسل بي بي سي في القاهرة، تُبَيِّنْ موقف جماعة الإخوان المسلمين، قال فيها[1]: إن الجماعة تحظى بشعبية واسعة، رغم أنها محظورة رسمياً. وأضاف: إن الجماعة كان يمكن أن تقوّض مصداقية الانتخابات في حال أيدت الدعوة للمقاطعة، بحيث قد يؤدي ذلك إلى تدني نسبة التصويت.

وقد شهدت تسعُ حركات سياسية سباقاً لتأييد أو معارضة استمرار حكم الرئيس مبارك، وهي "كفاية"، "مش كفاية"، "جبهة إنقاذ مصر في الخارج"، "الاستمرار من أجل الازدهار"، "التجمع الوطني للتحول الديمقراطي"، "جمعية مصر الديمقراطية"، "الأمهات المصريات"، "الشارات البيضاء"، "صحفيون من أجل التغيير"... وقد نشأت جميع هذه الحركات والتجمعات "المؤيدة" أو "الرافضة" لاستمرار حكم الرئيس المصري حسني مبارك في فترة وجيزة تقل عن عام واحد، وكلها تطالب بالإصلاح على طريقتها.

ويرى المؤيدون -الذين شكلوا حركتين- "مش كفاية" و"الاستمرار من أجل الازدهار" أن بقاء الرئيس مبارك في الحكم مطلوب، لأنه فتح الباب للتغيير والإصلاح، وصاحب مبادرة تغيير الدستور لصالح الانتخاب الحر المباشر لرئيس الجمهورية لأول مرة، كما أن غياب الرئيس مبارك سيؤدي بمصر إلى عدم الاستقرار.

---

[1] موقع BBCArabic.com، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٥.

وقد اتخذ كل فريق[١] من الفريقين لنفسه شعاراتٍ، وأعلاماً وهتافات، ومتحدثاً رسمياً أحياناً، وسعى لحشد وسائل الإعلام وراءه، وبث بياناته عبر شبكة الإنترنت مستخدماً المجموعات البريدية المختلفة، ومنتديات الإنترنت التي ترسل عشرات الرسائل لآلاف المترددين على الشبكة العنكبوتية، وسعى كلٌّ بطريقته لحشد كبار الشخصيات العامة والسياسية والفنية وحتى المطربين لحركته، لضمان المزيد من الدعم الجماهيري والالتفاف حولها.

وقد شهدت مصر مظاهراتٍ احتجاجيةً غير مسبوقة، نظمتها حركة كفاية، ولم يكد يمر أسبوع دون أن تنظم مظاهرة تضم مئات النشطاء الذين رددوا خلالها هتافات وشعارات مناهضة لاستمرار الرئيس مبارك في الحكم. وقد ظهرت جماعة جديدة تروّج لأفكارها عبر شبكة الإنترنت واتخذت لنفسها اسماً تدعى بها "شايفنكم"، وأعلنت أنها ستراقب وتسجل أي تجاوزات أو مخالفات في عملية الانتخابات.

القانون والانتخابات

اتخذ أعضاء نادي القضاة المصريين بعد اجتماع القاهرة قراراً أيدوا فيه إشرافهم ورقابتهم على الانتخابات الرئاسية[٢]. لكن القضاة -الذين كان كثير منهم يفضلون المقاطعة- ذكروا أنهم لن يصدقوا على النتيجة ما لم تلبّ الحكومة بعض الشروط. حيث طالبوا الحكومة المصرية بالسماح لجماعات الحقوق المدنية بالإشراف على مراقبة الانتخابات، والسماح لـ ٨٠٠٠ قاضياً بالإشراف على الانتخابات لضمان شفافيتها.

---

[1] موقع إسلام أون لاين، محمد جمال عرفة، ٧/ ٩/ ٢٠٠٥.

[2] موقع BBCArabic.com - السماح لمنظمات أهلية بمراقبة التصويت في مصر، ٣/ ٩/ ٢٠٠٥.

وقد رفضت اللجنة المشرفة على الانتخابات قرار القضاء الإداري بالسماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات داخل مراكز الاقتراع. حيث أعلنت محكمة القضاء الإداري في آخر أيام الحملة الدعائية للمرشحين أحقية منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات من داخل اللجان. إلا أنه بعد ساعات قليلة من إعلان المحكمة، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية رفضها لحكم المحكمة، مشددة على أنه لا يسمح بدخول حرم اللجنة، إلا لرئيسها وأمناء الصناديق والمرشحين ومندوبيهم، مما أغضب رجال القضاء في المقام الأول، والقانونيين المستقلين.

ومن ناحية أخرى حثّت الولايات المتحدة مصر على القبول بمراقبين مستقلين أجانب[1] خلال الانتخابات الرئاسية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية (شون ماكورماك): إن وجود مراقبين مستقلين "أمر معترف به في كل أنحاء العالم..هذا الأمر يتيح للعالم أجمع أن يكوِّن فكرة مستقلة عن العملية الانتخابية، وعن جميع المشاكل التي قد تحصل خلالها". وأضاف: إنه "شيء نشجعه في العالم أجمع، ونحث الحكومة المصرية على القبول بمراقبين في الانتخابات".

إلا أن السلطات المصرية رفضت كلياً أي إشرافٍ دولي على الانتخابات، باعتبارها شأناً داخلياً، وأكدت أن المنظمات المحلية قادرة على تأمين ذلك.

وقد شهدت الانتخابات أيضاً إصدار محكمة مصرية حكماً باستبعاد وحيد الأقصري زعيم الحزب المصري العربي الاشتراكي، وأحد المرشحين العشرة للرئاسة. حيث جاء الحكم بعد رفع أيمن محمد صديق –أحد أعضاء الحزب– دعوى قضائية ضده، طعن فيها بزعامته للحزب. وذكر في دعواه أنه الزعيم

[1] موقع إسلام أون لاين، ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٥.

الأوحد للحزب وليس الأقصري. مما دفع الأقصري لتقديم دعوى لمجلس الدولة للطعن في القرار.

ويذكر أن اللجنة الانتخابية رفضت مبدأ وجود مراقبين على الانتخابات، مصريين أو دوليين. وأعلنت اللجنة أن ما يقرب من ١٣٠٠٠ قاض سيراقبون التصويت، إلا أن احتجاجاً ورد حول تلك القائمة المحددة، وأنها تضم أسماء قضاة قضوا نحبهم، وآخرين استقالوا أو غادروا مصر.

من جهة أخرى قررت اللجنة المشرفة على انتخابات الرئاسة المصرية استبعاد ١٧٠٠ قاضٍ من الإشراف على هذه الانتخابات. ومن بين المستبعدين ٥٣١ قاضيا إداريا من قضاة مجلس الدولة، ونحو ١١٠٠ من القضاء المدني[١].

كما سجلت شكاوى عديدة حول توفير الحبر الفسفوري، وبشكل مبكّر للجان، وجرى حديث على حوادث متفرقة، في الإكراه، والتعدي، والتشويش على العملية الانتخابية والناخبين.

وقد سيطرت الوعود بحياة أفضل للمصريين على برامج جميع المرشحين، إلا أن قطاعاً من الشارع المصري ظل متوجساً تجاه كل ما يحدث.

النتائج وحجم المشاركة

قدرت أعداد الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم بنحو ٣٢ مليون ناخب من بين إجمالي عدد سكان البلاد البالغ ٧٢ مليونا، وعدد اللجان الانتخابية بـ ٩٨٦٥ لجنة على مستوى الجمهورية[١].

[1] صحيفة "المصري اليوم"، الثلاثاء ٣٠-٨-٢٠٠٥.

وقد كشفت نسبة التصويت عن ضعف المشاركة في الانتخابات، وعزوفِ غالبية المصريين عن المشاركة؛ حيث شارك ٢٣٪ فقط من الناخبين، صوّت منهم ٢١٪ فقط بأصوات صحيحة، حيث بلغ عدد الأصوات الباطلة ٢٠٤ آلاف، مما يعني عملياً أن الرئيس مبارك قد فاز بأصوات ٢٠٪ من إجمالي أصوات الناخبين المصريين الذين يحق لهم الاقتراع، وبنسبة ٨٨,٧٥٪ ممن شاركوا فيها.

ولعل فوز الرئيس المصري مبارك بفترة رئاسية خامسة لم يكن مفاجأة. لكن المفاجأة كانت حين كشفت النتائج النهائية التي حصل عليها باقي المرشحين السبعة، عن تقدم مرشح الغد في الترتيب الثاني، بأكثر من نصف مليون صوت، وحصل مرشح الوفد الذي حلّ ثالثاً على نحو ٢٠٠ ألف صوت، الأمر الذي لفت انتباه المراقبين إلى تقدّم حزب الغد على حزب الوفد. أما بقية الأحزاب التسعة المتنافسة فكان نصيب مرشحيها ١٠٪ فقط من الأصوات، في حين حصل سبعة منهم على ١٪.

وقد فاز الرئيس حسني مبارك بنسبة ٨٨,٥٧٪ من الأصوات المشاركة، في مرحلة "الجمهورية الثانية" بعد "جمهورية الاستفتاءات الأولى" التي امتدت من ٢٣/ ٧/ ١٩٥٢ إلى ٧/ ٩/ ٢٠٠٥.

وبحسب معلومات الصحف[٢] حصل مبارك في محافظة الإسكندرية على ٧٥٪ من الأصوات، وأيمن نور على ١٦٪، وجمعة على ٨٪.وبلغت نسبة المشاركة

---

[1] موقع جريدة الأهرام، www.ahram.org.eg عدد ٢/ ٩/ ٢٠٠٥، بعد إعلان إضافة عدد جديد من اللجان، عماد الفقي، إضافة ٢٨ لجنه فرعية جديدة للانتخابات علي مستوي الجمهورية.

[2] نقلاً عن قدس برس، www.qudspress.com ، ٩/ ٩/ ٢٠٠٥.

٢٠٪ في بور سعيد حيث فاز الرئيس المصري أيضا بنسبة ٧٥٪، وحصل نور على ١٥٪، وجمعة على ٥٪.

وقالت صحيفة الأهرام[١]: إن نور جاء في المركز الثاني في كل المحافظات الاثنتين والعشرين التي أتيح التعرف على نتائج التصويت فيها متقدما على جمعة. وذكرت الأهرام أن مبارك حصل على ٩٨٪ من الأصوات في أسوان، و٩٢٪ في الفيوم، و٩٣٪ في المنوفية، و٩٠٪ في دمياط. من جهة أخرى أفادت صحيفة الأخبار[٢] أن الرئيس مبارك قد حصل على ٨٢٪ في القاهرة، و٨٠٪ في الجيزة.

خلاصة

كانت الانتخابات المصرية الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ مصر، منذ بدء نظام الاستفتاء لاختيار رئيس الجمهورية عام ١٩٥٢ بعد ثورة ٢٣ يوليو بزعامة جمال عبد الناصر، حيث جرت ٩ استفتاءات رئاسية[٣] على فرد واحد فقط يحتكر الترشيح، حكم فيها مصر فعليا ٣ رؤساء فقط، هم: جمال عبد الناصر (جرت في عهده ثلاث استفتاءات)، وأنور السادات (استفتاءان)، وحسني مبارك (٤ استفتاءات)، وبعد تعديل المادة رقم ٧٦ من الدستور المصري وإقرار قانون جديد لانتخابات رئاسة الجمهورية في مصر ألغي الاستفتاء على شخص المرشح الواحد، وغيّرت طريقة انتخاب رئيس الدولة من "الاستفتاء" إلى "الانتخاب الحر التعددي" بين أكثر من مرشح.. حيث دخلت مصر نادي الدول العربية التي يجري فيها انتخاب رئيس الدولة بين أكثر من مرشح (وهي٧ دول عربية من أصل٢٢

---

[1] موقع إسلام أون لاين، محمد جمال عرفة، ١١/ ٩/ ٢٠٠٥ .

[2] جريدة الأخبار، www.akhbarelyom.org.eg، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٥.

[3] صحيفة الدستور الأردنية، www.addustour.com رأي الدستور، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥.

دولة). ويتوقع أن تشهد الانتخابات النيابية المقبلة في مصر إقبالاً أوسع وتنافساً أكبر على كسب أصوات الناخبين.

وتعد هذه المشاركة في الانتخابات الرئاسية ضعيفة نسبة لشعب بمستوى الشعب المصري.

ولعل دور القضاء بدأ يأخذ مجرىً جدياً في التعامل مع الأحداث السياسية، نظراً لما شهدته الانتخابات من أحداث حول مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة، أو منع عدد من القضاة من المشاركة.

كما شهد الإعلام المصري نقلة جديدة في الدعاية للمتنافسين. إلا أن الخطاب الدعائي لم يلبّ مطالب الغالبية على ما يبدو، فقد سجّلت مشاركة متدنية من قبل الناخبين.

ويبقى التعديل الدستوري للمادة ٧٦ يمثّل نقلةً جديدة، قد تتبعها نقلات نحو التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي وتشجيع حركة الإصلاح والحرية في بقية أرجاء الوطن العربي، انطلاقاً من موقع مصر وأهميتها الاستراتيجية والقومية.

الاندحار الإسرائيلي من غزة

الوقائع والتداعيات

سجلت المقاومة الفلسطينية سابقة هامة في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي عندما أجبرت قوات الاحتلال على الاندحار من قطاع غزة، بعدما انسحبت القوات الإسرائيلية من سيناء، إثرَ توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، واندحار قوات الاحتلال من جنوب لبنان على يد المقاومة اللبنانية عام ٢٠٠٠، والذي لم يكن فكرةً طارئةً، أو وليدة الساعة، بل انطلقت مباشرة بعد احتلال القطاع عام ١٩٦٧، حيث تنازع الفكر الصهيوني عام ١٩٦٧ مفهومان تقليديان متعارضان في السياسة الإسرائيلية:

الأول: مفهوم الاندماج الذي قاده وزير الدفاع آنذاك (موشيه ديان)، في الفترة من ١٩٦٧- ١٩٧٤ الذي روج للاندماج الأقصى بين الشعبين.

والثاني: مفهوم الانسحاب الذي قاده وزير المالية آنذاك (بنحاس سافير)، الذي اعتقد فيه أن على إسرائيل أن تخلي على وجه السرعة المناطق، وأن تضع خطاً حدودياً واضحاً، ورغم أنه كان هناك في الحكومة من أيّد (سافير)، ومن بينهم (إسرائيل غاليلى) و(يغئال ألون)، إلا أن سياسة ديان هي التي نفذت وتم العمل بها في نهاية الأمر، واستمرت سياسة (ديان) فيما بعد في حكومات الليكود والعمل، حتى (اسحق رابين) المؤيد الأبرز للفصل اضطر لمواصلة هذه السياسة، لأن الاندماج أصبح أمراً واقعاً ومن الصعب تغييره.

ولكن كل ذلك لا ينفي أن الاستيطان هو عصب الفكر التوسعي الصهيوني، وهو ما سبق ولخصه عضو الكنيست السابق (يشعياهو بن فورت) في مقاله "الخطأ والسذاجة والتلون" والذي نشرته (يديعوت أحرونوت) في (١٤/ ٠٧/ ١٩٧٢) يقول فيه: "إن الحقيقة هي لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضي وتسييجها".

المسرحية السياسية

وقد مرت خطة (شارون) قبل مصادقة حكومة الاحتلال بمراحل ومحطات متعددة، كان أبرزها إعلان (شارون) في مؤتمر (هرتسيليا الخامس) الذي عقد ما بين ١٣، ١٨كانون الأول ٢٠٠٤، عزمه الانفصال عن الفلسطينيين في الضفة وغزة، تلاه في ١٤/ ٠٤/ ٢٠٠٤ الإعلان عن خطة "فك الارتباط" في واشنطن، والحصول على رسالة الضمانات الأمريكية، لكن اليمين "الإسرائيلي" رفض الخطة وطالب باستفتاء، وفي ١٦/ ٠٦/ ٢٠٠٤ صادقت حكومة الاحتلال على الخطة بعد تعديلها.

وقد صادقت حكومة الاحتلال على الخطة في (١٦/ ٦/ ٢٠٠٤) بعد تعديلها، وفي (٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤) أقرت الحكومة قانون تعويض المستوطنين استباقاً لتصويت الكنيست، وفي تاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤ صادق الكنيست على خطة شارون بصعوبة (٦٦ صوتاً فقط أقر الخطة من أصل ١٢٠ هم إجمالي أعضاء الكنيست).

وقد صوت الكنيست ضد إجراء استفتاء حول الخطة في (٢٨/ ٠٣/ ٢٠٠٥) بأغلبية (٧٢) صوتاً مقابل (٣٩)، وبدأت بتنفيذ الخطة في (١٥/ ٠٨/ ٢٠٠٥)، حيث تم في (٠٨/ ٠٩/ ٢٠٠٥) إغلاق معبر رفح لأجل غير مسمى، وفي تاريخ (١١/ ٠٩/ ٢٠٠٥) أنهت إسرائيل احتلالها لقطاع غزة من طرف واحد.

المسرحية الإعلامية

وقد رافق عملية الاندحار الإسرائيلي من غزة مسرحية هزلية، إذ حظيت بتغطية إعلامية غير مسبوقة، وتقاطر الصحفيون والإعلاميون إلى المنطقة من كل أنحاء العالم، واستقدمت إسرائيل أكثر من ٩٠٠ صحافي من مختلف أنحاء العالم لتغطية هذه "المأساة"، كما يرونها، بهدف الحصول على التعاطف الدولي مع المغتصبين "للتضحية والتنازل" التي قدموها من أجل السلام، والأخطر من ذلك الرسالة التي أراد شارون أن يبثّها للعالم: أنظروا كيف حصل عندما فعلنا ما فعلناه في غزة، فكيف يكون الأمر عليه في الضفة الغربية؟.

في حين أننا لم نشهد مثل هذه التغطية الإعلامية التي حظي بها المُحتَل في قطاع غزة، عندما أقدمت قوات الاحتلال على تدمير بيوت اللاجئين الفلسطينيين، وطردهم من بيوتهم في ساعات متأخرة ما بعد منتصف الليل، في الأشهر الأخيرة من هذا العام. وقد وصف (جوناثان ستيل) في صحيفة (الغارديان) في (١٩/٨/ ٢٠٠٥) ذلك أنه لم يكن هناك "تدريب حساسية" لجهة التعامل مع المستعمرين، ولم يكن هناك حافلات تقل المطرودين، ولم يكن هناك إنذارات طويلة المدى، ليتسنى للمُعْتدَى عليهم الخروج من بيوتهم قبل التدمير، ولم يكن هناك تعويضات كبيرة عن بيوتهم المدمرة، مثل التعويضات التي حصل عليها المستوطنون. حيث حصل كل مستوطن على مبلغ يتراوح ما بين ١٤٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكي. كما ان لم تكن هناك وعود بالمساعدات بمساكن بديلة عندما دخلت الجرافات الإسرائيلية رفح، مثلما وعد هؤلاء المغتصبون، وبالمقارنة مع ما شاهدناه في (غوش قطيف) الذي كان إخلاء "خمس نجوم" بالقفازات الحريرية، فقد أعطيت العائلات الفلسطينية في رفح خمس دقائق للخروج من مساكنها قبل تدميرها، وفي حالات كثيرة دمرت البيوت على رؤوس أصحابها في ساعات الفجر الأولى.

وفي مقابلة مع امرأة من مستعمرة (نيفي ديكاليم) في برنامج نايت لاين Night Line في شبكة التلفزيون الأمريكية ABC يوم الاثنين ٢٠٠٥\٨\١٥ تحدثت والدموع بعينيها عن أنها ستغادر رغم الألم الشديد (والدموع في عينيها) الذي تحسه لمغادرتها المكان. وقد تحدثت عن الشجرة التي زرعتها أمام البيت وهي في عامها الثالث، وراقبت نموّ هذه الشجرة سنة بعد سنة، وهي تكبر معها. تحدثت عن ذكرياتها. ثم تحولت الكاميرا إلى والديها العجوزين لتظهر البؤس والحزن في عينيهما.

فكانت النتيجة التي حققتها المسرحية هي عرض شارون ودولة إسرائيل كأبطال سلام يمنحون السلام هدية للجانب للفلسطينيين، ويتوقعون الآن رد الجميل من جانبهم، أي تفكيك كل منظمات الإرهاب".

وقد أكد هذا المعنى الخبير الاقتصادي الإسرائيلي (سيفر بلوتسكر) يوم ١٥ أغسطس ٢٠٠٥، في جريدة (يديعوت أحرونوت) الإسرائيلية حيث قال "لقد نجح قادة الاستيطان أن يرسخوا في وعي الجمهور الإسرائيلي، أن الإخلاء فعل يشق الشعب، فلا

يجب تكراره. لقد قصدوا وضع عقبة قومية لا يمكن تجاوزها في طريق كل زعيم إسرائيلي".

المعابر والمنافذ والحدود

وفيما يتعلق بشأن المعابر والحدود، فإن سلطات الاحتلال تصرّ على نقل المعبر مع مصر إلى منطقة (كيرم شالوم) على المثلث الحدودي بين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وقطاع غزة ومصر، كي تتحكم بشكل كامل في حركة الدخول والخروج من وإلى القطاع، وبعد الرفض الفلسطيني والعرض المجاني الذي قدمه لتواجد مراقبين من طرف ثالث، والاعتراض المصري، أعلنت سلطات الاحتلال إغلاق المعبر يوم ٠٨/ ٠٩/ ٢٠٠٥ لأجل غير مسمى.

وفي يوم ١٠/ ٠٩/ ٢٠٠٥ انتشرت قوة مصرية على الحدود المصرية مع قطاع غزة حسب الاتفاق التالي: تحارب القوات المصرية "الإرهاب" والتهريب، والتسلل على طول الحدود، لكنها لا تقوم هناك بأي نشاطات عسكرية، ويستطيع المصريون استخدام الأسلحة والمعدات المتفق عليها فقط وهي: ٧٥٠ جندياً و٢٧ قاذفة أر، بي، جي، وثماني طائرات مروحية، وأربع سفن دورية، و٣١ مجنزرة، و٤٤ سيارة جيب، و٥٠٤ بنادق، و٦٧ مدفع رشاش، و٩ بنادق قنص، و٩٤ مسدساً، و٣ أجهزة رادار، و٦٣ موقع حراسة. وتم الاتفاق أن يسمح للمصريين باستخدام ثماني طائرات مروحية شرطية، بشرط أن لا تتواجد فيها أجهزة حربية، أو استخبارية، ويستطيعون إضافة لذلك استخدام أربع سفن دورية، ولا يسمح للقوات المصرية بحفر خنادق، ويجب أن تتواجد جميع مخازن الأسلحة والذخيرة فوق الأرض، على أن تظل مناطق الحدود المصرية الأخرى منزوعة السلاح (طبقا لاتفاقية كامب ديفد).

أما بالنسبة لباقي المنافذ، فقد ذكرت صحيفة هآرتس يوم ١٠/ ٠٩/ ٢٠٠٥، إن إسرائيل تتجه إلى رسم الحدود بينها وبين الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، بمعزل عن التوصل إلى اتفاق سياسي مع السلطة الفلسطينية ومن خلال مشروع المعابر

الحدودية الإسرائيلي القاضي بإقامة معبرين أو ثلاثة بين أراضي ال٤٨ والقطاع، و٣٣ معبراً بين أراضي ال٤٨ والضفة، غالبيتها العظمى ستقام عند جدار الفصل[١].

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل ينتهي احتلال غزة بعد الاندحار، وهل خروج قوات الاحتلال من القطاع يعد اندحاراً حقيقياً من وجهة نظر القانون الدولي؟

وفي تقرير لا يتسم بأي قدر من التفاؤل لمجموعة من القانونيين الفلسطينيين، يرى أن الاحتلال سوف يستمر، ولكن بصورة أخرى مغايرة. وتتلخص وجهة هؤلاء القانونيين فيما يلي:

- ستواصل إسرائيل السيطرة على أجواء القطاع، وفي الوقت نفسه ستحرم الكيان الفلسطيني من استخدام هذه الأجواء، دون إذن الدولة العبرية. ومع أن إسرائيل لم توافق على إعادة تشغيل مطار غزة الدولي بعد. إلا أنها أوضحت بشكل لا يقبل التأويل أنها ستفرض قيوداً مشددة على ظروف تشغيله.

- ستواصل إسرائيل السيطرة على شواطئ القطاع تماماً، وستواصل حصارها، بمعنى أن الكيان الفلسطيني لن يتمتع بمياه إقليمية يحق له فيها إقامة ميناء يعمل بشكل حر، وعلى الرغم من أنه لم تتم الموافقة على تدشين الميناء حتى الآن، إلا أن إسرائيل تصر على أن تشغيله سيخضع لنفس أسلوب تعاملها مع المطار.

ورغم إخضاع الشريط الحدودي في النهاية للإشراف المصري، فإن إسرائيل تؤكد أنها ستواصل فرض قيود على الحركة عبر هذا الشريط.[٢] فجاء قرار السلطات الإسرائيلية بمنع إعادة فتح مطار رفح الدولي، بمثابة مؤشر قوي على نواياها لمنع حرية حركة الأشخاص، والخدمات، والبضائع، من وإلى قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، لن يسمح للصيادين الفلسطينيين بالإبحار خارج منطقة تمتد ٨-١٠ كيلومترات من شاطئ غزة، والتي تقوم فيها البحرية الإسرائيلية بأعمال الدورية.

---

[1] د. إبراهيم حمامي،"صفقة شارون: لكم غزة بلا سيادة أو عبور ولي القدس والضفة والغور"،عن المركز الفلسطيني للإعلام، ٩/ ٢٠٠٥.

[2] فهمي هويدي، "فتنة الاندحار من غزة"، الخليج الإماراتية، ٩/ ٨/ ٢٠٠٥.

وكذلك يمنع الصيادون من الإبحار إلى مسافة تزيد عن نصف امتداد المياه الإقليمية لقطاع غزة، وهذا يمنع الفلسطينيين أيضاً من الوصول إلى مصادر الغاز الطبيعي في مياههم الإقليمية. لنربط ذلك مع تدمير الميناء الدولي في غزة، (ورفض المطلب المصري للسماح بإعادة بنائه)، فيصبح من الواضح أن دولة الاحتلال، ستزيد مستوى الخنق للحياة الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة[١].

تتويج تاريخي للمقاومة

ربما كانت الدلالة الكبرى التي يحملها حدث الاندحار الراهن، بالنسبة للماضي؛ أنها جاءت تتويجاً لأطول مخاض متواصل من المقاومة على الأرض الفلسطينية منذ نكبة ١٩٤٨، فجاء هذا المخاض الذي حمل عنوان "انتفاضة الأقصى" بوصفه حالة تراكمية كبرى، استجمعت تجارب الثورات والانتفاضات الفلسطينية، قبل النكبة وبعدها، لكنّ الثورة المسلحة التي تفجرت في خريف عام ٢٠٠٠، كانت متميِّزة بضراوتها غير المسبوقة؛ وباتساع قاعدة المنخرطين فيها، بما يمنح الانطباع بأنّ الحديث عن "كتائب" مقاومة لا ينطوي على مبالغة، طالما أنّ عناصرها يُقدّرون بآلاف من المقاتلين، ويشكلون ما يشبه جيشاً فعلياً.

ويقود ذلك المؤشر التاريخي أيضاً إلى حتمية لا مناص منها، تقول باستحالة استمرار مشروع الاحتلال، وتنبئ بعبث مشروع الاستيطان المُلحَق به، في قطاع غزة ابتداءً، وهذا الذي يحمل دلالات تتجاوز القطاع بكل تأكيد، فقد غير الاندحار في مكونات النظرية الصهيونية، لاسيما فيما يتعلق بجدوى البرامج التوسعية العدوانية، وتسبب بتصاعد إشكالية الأمن الداخلي الصهيوني، على حساب العمل في مجال الأمن الخارجي، وكرس نظرية المقاومة المستمرة كحل عملي للاحتلال.

من هنا؛ جاء الاندحار الإسرائيلي الأول من نوعه عن جزء من الأرض الفلسطينية. ولن يبدو عُمق المعنى بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين، بدون استذكار مشهد التهجير الجماعي للشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨ من أرضه وديارة، فالمستوطنون

[1] إبراهيم حمامي، مرجع سبق ذكره.

الإسرائيليون في"غوش قطيف" وسواها من مستعمرات القطاع؛ يُضطرون اليوم إلى دفع جزء من الفاتورة، بفعل مقاومة أحفاد من سكنوا في خيام التهجير إياها. إنها رسالة تاريخية موغلة في بعث الدلالات عسيرة الهضم على المشروع الإسرائيلي بأسره.

وهذا ما يفسر جانباً من انقسام الشارع الإسرائيلي بين معسكر التشنّج السياسي الذي يلوِّح بالشارات البرتقالية، ومعسكر الحيرة والذهول الذي يراقب ما يدور بصمت[1].

وبالتالي فإن الخطوة الإسرائيلية ليست جزءاً من عملية السلام، ولم تكن خطوة شجاعة، ولم تكن جزءاً من الضغط الدولي، أو العربي، أو المفاوضات، وإنما لتحقيق الأمن للقوات وللمستوطنين. ففي محاولة تصوير الاندحار من غزة على أنه انتصار إسرائيلي لم تنطلِ على أحد. ظهر استطلاع لكل من الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي (أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسجية برام الله ومعهد تروما ن لأبحاث السلام في الجامعة العبرية) أفاد أن ٤٥٪ من الإسرائيليين و٧٢٪ من الفلسطينيين، ينظرون لخطة شارون لإخلاء المستوطنات من قطاع غزة على أنها انتصار للمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل. وذلك مقارنة مع ٥٢٪ من الإسرائيليين و٢٦٪ من الفلسطينيين الذين لا يرونها كذلك. وقد أشار الاستطلاع إلى أن ٥١٪ من الإسرائيليين و٦٦٪ من الفلسطينيين يرون أن الانتفاضة والمواجهات المسلحة قد أسهمت في تنفيذ الحقوق الفلسطينية التي فشلت المفاوضات في تحقيقها.

وقد صرح "شلومو بن عامي"، وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق "أن اندحار إسرائيل من طرف واحد، يخلد صورة إسرائيل كدولة تهرب تحت الضغط. وإذا استمرت الخطوات من طرف واحد فسنجد أنفسنا نقيم دولة فلسطينية معادية". كما بين (أوريئيل أبولوف) في معاريف (٢٧ أبريل ٢٠٠٥) أن الجمهور الإسرائيلي قد سقط في اللامبالاة، فاهتمامه الآن ينحصر في النتائج المباشرة لعملية الاندحار من غزة. ويضيف كاتب المقال قائلاً: "إن استطلاعات الرأي العام مؤخراً تدل على أنه بالرغم من أن أغلبية كبيرة من مواطني الدولة يعبرون عن تأييدهم للخطة، فإن جمهوراً كبيراً جداً

[1] قدس برس، "أبعاد ودلالات الاندحار الإسرائيلي من غزة"، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٥.

يصعب عليه أن يبين ما هي غايتها ولماذا كانت. ولا عجب في الأمر، فخطة الانفصال لم تُعط الرد على الأسئلة الأساسية لوجودنا هنا. لقد أصبحت الخطة وقد أزيلت من سياقها بلا طعم، جمالي أو أخلاقي معاً. يصحبها فساد عام ولم تعط أي جواب على أسئلة الحق والهدف".

أما (يوسي بيلين) رئيس حركة "ياحد اليسارية"، الذي أيد خطة الفصل، فيقول: "إذا لم يفض الفصل إلى تسوية دائمة فورية، فإنه كارثة ستقع على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء". ويرى أن "من شأن خطة الفصل أن تقود إلى استئناف العنف: وإن اندلعت النار فإن من شأنها أن تقود إلى انهيار السلطة الفلسطينية".

ويشير قائد سلاح البحرية، ورئيس "الشاباك" الأسبق، الجنرال "عامي أيالون"، إلى أن "قائد خطة الفصل يشبه القائد الذي يُخرج السفينة من الميناء نحو بحر عاصف جداً من دون أن يعرف على الإطلاق إلى أين يريد أن يقودها، بل ربما أسوأ من ذلك: فهو يعرف بل ويعرف جداً، ولكنه يخفي ذلك عن الفريق الذي يعاني من عواقب الإبحار". ويشدّد الجنرال على أن "الاندحار من دون مقابل من غزة، قد يفسر في نظر جزء كبير من الفلسطينيين بوصفه استسلاماً. كما أن الخطة قد تعزز القوى المتطرفة في المجتمع الفلسطيني".

ويؤكد قائد سلاح الجو الأسبق الجنرال (إبتان بن الياهو)، أنه "ليس هناك أي احتمال في أن تضمن خطة الفصل استقراراً على المدى الطويل. الخطة كما هي لا يمكنها إلا أن تجلب في نهاية المطاف استئناف الإرهاب".

ولعل السبب الأساس الذي حدا بكل هؤلاء الصهاينة، أن يحذروا من الاندحار من طرف واحد دون وضع خطة سلام شاملة، هو الثمن الفادح الذي يدفعه التجمع الصهيوني نتيجة انتفاضة الأقصى. فقد صدر كتاب في إسرائيل بعنوان "كلفة الاحتلال للمجتمع الإسرائيلي"، للدكتور. (شلومو سبيرسكي)، وقد نشرت مجلة قضايا إسرائيلية، (المركز الفلسطيني الإسرائيلي للدراسات الإسرائيلية "مدار" عدداً مزدوجاً ١٧ – ١٨) قدمت فيه عرضاً لأهم ما جاء في الكتاب. ومن أهم ما جاء فيه، قول المؤلف: إن ثمن احتلال الضفة الغربية كان متدنياً نسبياً، من وجهة النظر الإسرائيلية في السنوات

العشرين الأولى (أي من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٧). ولكن مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧، بدأت إسرائيل تدفع ثمن الغطرسة. في الحقيقة، لا يستطيع الفلسطينيون إلحاق الهزيمة بجيش الدفاع الإسرائيلي، وهزموا في ساحة الحرب مرة تلو الأخرى، لكن رغبة الفلسطينيين المتكررة في العودة إلى ساحة القتال، مرة بعد مرة، كي يعبروا عن طموحهم إلى تأسيس حياة قومية مستقلة، أصبحت تشكل منذ عام ١٩٨٧ تهديداً مزمناً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في إسرائيل. ويضرب المؤلف أمثلة عديدة على هذه التكلفة نذكر منها ما يلي:

١ - **الجدار الأمني بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية**: يهدف هذا الجدار إلى منع المتسللين الفلسطينيين من دخول إسرائيل. وقد خصصت الحكومة مبلغ ٣,٥ مليار شيكل لبناء الجدار.

٢ - **القتلى والجرحى والتعويضات**: الثمن الأكثر فداحةً، نتيجة الاحتلال والانتفاضة الفلسطينية، يتمثل في أرواح البشر والجرحى، فمنذ سبتمبر عام ١٩٨٧، حتى ديسمبر عام ٢٠٠٤، تكبدت إسرائيل (١٣٥٥) قتيلاً و (٦٧٠٩) جريحاً من بين المدنيين ورجال الجيش. وعلى مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية أن تدفع التعويضات للمدنيين الذين قتلوا أو جرحوا جراء العمليات الفدائية، حيث وصل مبلغ هذه التعويضات في عام ٢٠٠٣ إلى (٣٥٠) مليون شيكل (نحو ٨٠ مليون دولار). في حين تدفع وزارة الدفاع التعويضات للجنود القتلى والمصابين، وتفوق هذه المبالغ ما يدفع للمدنيين.

٣ - **تراجع النمو**: تشير الأرقام إلى تراجع نمو الناتج القومي الإجمالي السنوي من ١,٦٪ في عام ١٩٨٧، إلى ٣,٦٪ في عام ١٩٨٨، إلى ١,٤٪ في عام ١٩٨٩؛ بينما تراجع الناتج القومي للفرد من ٤,٦٪ في عام ١٩٨٧، إلى ١,٩٪ في عام ١٩٨٨، إلى ٠,٣٪ في عام ١٩٨٩. وارتفعت نسبة البطالة من ١,٦٪ في عام ١٩٨٧، إلى ٨,٩ ٪ في عام ١٩٨٩.

٤- **تراجع في الخدمات الاجتماعية وتزايد الفقر**: تلقت بعض أهم الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ضربةً قاضية نتيجة التقلصات في الميزانية، وتزايد نسبة الإسرائيليين الذين يقبعون تحت خط الفقر[١].

مواقف وتداعيات

تمثّل موقف الأمم المتحدة بالترحيب بخطة الاندحار الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، مطالبة إسرائيل بوضع جدول زمني للاندحار من القطاع، كما دعت الأمم المتحدة إسرائيل التنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن الاندحار على أن يكون كاملاً وفي إطار خطة خارطة الطريق، كما دعت الأمم المتحدة إلى أن يكون هذا الاندحار خطوة أولى من جانب إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية طبقاً لما ورد في قرارات الأمم المتحدة.

ويأمل الأمين العام، أن يؤدي الاندحار الإسرائيلي إلى إحياء جهود السلام، التي لا بد وأن تستند إلى خريطة الطريق، وبذلك، يمكن أن يكون الاندحار خطوة هامة في عملية تؤدي في نهاية المطاف، إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما يفسح المجال أمام إقامة دولة فلسطينية متصلة، وديمقراطية تتمتع بالسيادة وتمتلك مقومات الحياة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل التي تتمتع بالأمن[٢].

ومن جانبها رحبت الإدارة الأمريكية بخطة فك الارتباط، التي أعدتها حكومة شارون، ووصفها الرئيس (بوش) بالخطة الشجاعة. وأكدت الولايات المتحدة أنها ستبقى ملتزمة برؤية دولتين، كما ورد في خارطة الطريق، وستبذل قصارى جهدها لمنع فرض أي خطة أخرى.

وجددت التزامها الثابت بأمن إسرائيل كدولة يهودية، بما في ذلك حدود آمنة يمكن الدفاع عنها.

---

[1] د. عبد الوهاب المسيري، "إعادة انتشار أم اندحار وهزيمة"، صحيفة الاتحاد الإماراتية ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥.

[2] www.un.org، موقع هيئة الأمم المتحدة الالكتروني.

كما أكدت على ضرورة احتفاظ إسرائيل بحقها في الدفاع عن نفسها بوجه الإرهاب، بما في ذلك التحرك ضد "المنظمات الإرهابية"[١].

وفيما يتعلّق باللجنة الرباعية، فإنها تواصل دورها في الضغط على الجانبين كي يحترما الالتزامات المنوطة بهما بموجب خارطة الطريق. وتبدي اللجنة، عن طريق (جيمس وولفنسون)، مبعوثها الخاص لعملية فض الاشتباك في غزة، عزمها على إتمام تلك الخطوة بسلاسة، على نحو يساعد على الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني، وبناء زخم لعملية السلام.

و رغم بعض التصريحات الإيجابية التي صدرت من بعض الدول الأوروبية، فيما يتعلق بخطة (شارون) فك الارتباط أحادي الجانب، إلا أن الموقف الأوروبي العام يمكن توضيحه من خلال بيان قمة اللجنة الرباعية في (بروكسل) بتاريخ يوم ٩/ ٥/ ٢٠٠٥.

١- الاندحار يجب أن يكون من خلال تطبيق خارطة الطريق.

٢- يجب أن تكون خطوة باتجاه إقامة حل لدولتين.

٣- يجب أن لا يتم نقل المستوطنين الذين سيُخلون من قطاع غزة إلى الضفة الغربية.

٤- أن يكون هناك عملية نقل منظمة من خلال التفاوض والتسليم إلى السلطة الفلسطينية.

٥- على إسرائيل تسهيل عملية إعادة إعمار غزة[٢].

وقد رأت منظمة المؤتمر الإسلامي، أن هذه الخطة غير كافية، لأنها لا تنص على تفكيك المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وتخالف بذلك حسب المنظمة خطة

---

[1] وكالة الأنباء الفرنسية.

[2] www.usinfo.state.gov موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥.

"خارطة الطريق" التي وضعتها اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) وتنص على إقامة دولة فلسطينية بحلول العام ٢٠٠٥.

مزيد من الضغوط السياسية على السلطة

من المنتظر على المستوى السياسي أن يبقى قطاع غزة منطقة خارجة عن التعريف السيادي، وإن بهتت فيه ملامح الاحتلال إلى حدّ كبير. وستكون السلطة الفلسطينية بعد إتمام الاندحار أكثر تكبيلاً بالتزامات فضفاضة، تُضاف على الأرجح إلى سابقاتها المترتبة على "أوسلو" و"خارطة الطريق" علاوة على "الوضع الراهن".

وستشكل الالتزامات مواضع ضغط، إسرائيلي وأمريكي ودولي، على السلطة، لاسيما في ما يتعلق بالدفع نحو تقويض أرضية المقاومة المتجذرة في القطاع. وإذا كان الإسرائيليون قد قطعوا "شوطهم المؤلم"؛ فإنّ الفلسطينيين سيُطالبون بأشواط أكثر إيلاماً، وفق التقديرات[1].

شارون يبيع الاندحار في سوق الأمم المتحدة

إسرائيل تريد للاندحار أن يكون خطوة أخيرة، تمهد لإغلاق ملف القضية، وتفتح الباب لتطبيع العلاقات مع العالم العربي. وتسويق العملية بدأ بالفعل، وإذا كان وزير الخارجية الإسرائيلي (سيلفان شالوم) قد تحدث عن "طفرة" في العلاقات العربية الإسرائيلية هذا العام، فان وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) فصلت الأمر، حين أعلنت في تل أبيب (يوم ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٥) أن الإدارة الأمريكية قررت أن تؤدي دوراً نشطاً لإعادة العلاقات المقطوعة بين العرب وإسرائيل، بعد الاندحار من غزة. وبيّنت أن واشنطن تقترح عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض، تشارك فيه عدة دول عربية أقامت علاقات خجولة مع إسرائيل، وثمة دول مرشحة للانخراط في التطبيع.

وما يثير التوجس، أن تلك الضغوط تمارس في أجواء من عدم الممانعة، يخشى في ظلها أن يقع العرب في الكمين، ويبتلعون الطعم المسموم، بحيث ينتهي بهم الأمر إلى

---

[1] قدس برس، مرجع سبق ذكره.

الانصياع و الإسهام في إجهاض الحلم، عبر إدراج تسويغ التطبيع بعد الاندحار من غزة على جدول الأعمال العربي، وسط التهليل الإعلامي الـذي صـور الانـدحار بحـسبانه عملاً "تاريخياً" يستحق الثناء والشكر.

عوامل الأجواء المواتية

تتلخص عوامل الأجواء المواتية فيما يلي:

- الخلل في موازين القوة، الذي يحسم لمصلحة إسرائيل بامتيـاز، بفـضل المساندة والدعم الأمريكيين لها بالدرجة الأولى. إذ بـسبب ذلـك الخلـل، فـإن الطـرف الأقـوى سيكون الأقدر على فرض إرادته وإملائها على الآخرين.

- الضعف الشديد في عموم الموقف العربي، الذي يجعل العواصم المؤثرة في القرار حريصة على استرضاء الولايات المتحـدة والاسـتجابة لطلباتهـا. بـل إن ثمـة عواصـم أصبحت لا تتردد في التقرب من إسرائيل حتى بمصالحة شارون شخصياً، بمظنة أن ذلك يفتح لها أبواب الرضى في واشنطن.

ففي ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥، نـشرت صـحيفة (هـآرتس) مقالـة، كتبهـا المفكـر والمـؤرخ الصهيوني البارز (ميرون بنفنستي)، قال فيها: إن شارون وأعوانـه حـين أطلقـوا مبـادرة الاندحار من غزة، دون أي اتفاق أو تفاهم مع السلطة الفلسطينية، فـإنهم مـن الناحيـة العملية أجهزوا على آخر بقايا مرحلة (أوسلو)، التي قامت على الاعتراف بالفلسطينيين كطرف شرعي، يمثل مجموعة سكانية تستحق أن تمتلك حق تقرير مصيرها[1].

[1] فهمي هويدي، مرجع سبق ذكره.

الآثار المتوقعة على الاتفاقيات والعلاقات الخارجية لإسرائيل[١]

أعاقت انتفاضة الأقصى بشكل كبير أي تقدم حقيقي لعلاقات دبلوماسية مع الجانب العربي، رغم أن السياسة الخارجية لإسرائيل كانت تحث الخطى متسارعة نحو فتح المجال أمام الدول العربية للعنصر الإسرائيلي وللاتفاقات الإسرائيلية، فشهدت الانتفاضة رحيل السفير المصري وتجميد بعض القنصليات، إلا أن وزير الخارجية الإسرائيلي يتنبأ بأن استثمار خطة فك الارتباط سيساعد على فتح العلاقات مع كل الدول العربية، ولاسيما إذا ساد الهدوء المنطقة، ولعل أهم الآثار المتوقعة على السياسة الخارجية:

ـ تنشيط المسار اللبناني لإنهاء أزمة مزارع شبعا، وتجريد حزب الله من أي حجة لتواجده، واستمرار القتال وحالة الاستنفار، ولم يستبعد إمكانية كسر الجمود على المسار اللبناني، لتبدأ اتصالات مباشرة للتفاوض مع لبنان من دون إغفال إمكانية تحريك المسار السوري، إذا ما نضجت ظروف ذلك في دمشق[٢].

ـ تسريع وتيرة التطبيع مع الدول العربية وواشنطن تدفع إلى إقامة المؤتمرات فور الاندحار لدفع هذه العملية.

أهم المحطات في العلاقة العربية الإسرائيلية المتوقعة

١- تحولٌ كبير طرأ على سياسة ليبيا في التعامل مع إسرائيل، مما حدا بتقرير إسرائيلي رسمي سرِّي، إلى حث حكومة شارون إلى استغلال الفرص المتاحة أمامها، لاتخاذ خطوات عاجلة لعمل علاقات رسميّة مع ليبيا، عبر فتح قناة اتصال أكاديميّة سرِّية[٣].

---

[1] مركز أبحاث المستقبل، ٩/ ٢٠٠٥.

[2] عرب ٤٨ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٥.

[3] القدس العربي – ٢١/ ٧/ ٢٠٠٥.

٢- زيارة مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية معظم الدول العربية، حيث كشف وزير الخارجية الإسرائيلي (سيلفان شالوم) النقاب عن أن مدير عام وزارته قد قام بزيارات سرية إلي معظم الدول العربية، في إطار السعي إلي إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية، وقال (شالوم)، للإذاعة العبرية، معقباً على العلاقات مع الدول العربية: لدينا اتصالات مع غالبية الدول العربية. وقد زار مدير عام الوزارة معظم الدول العربية، وأعرب الوزير الإسرائيلي عن ثقته، أنه بعد تنفيذ خطة الاندحار الإسرائيلي سيحين الوقت الملائم لإقامة علاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى -علي حد تعبيره-[1].

٣- وتقول وزارة الخارجية الإسرائيلية إنها أقامت اتصالات غير رسمية خلال الأشهر القليلة الماضية مع دولة الإمارات، من أجل إقامة مكتب دبلوماسي في إسرائيل علماً أن الإمارات نفت هذه الأنباء.

إن التطبيع مع الدول العربية هو أحد إطماع السياسة الإسرائيلية منذ زمن بعيد، إلا أن السياسات الأمريكية خصوصاً في ظل ما يجري في العراق دفعت إسرائيل إلى التفكير جديا للخروج من غزة حتى تخفف مشاكلها الاقتصادية والضغوط السياسية والأمنية عليها، وهذا كان أيضاً من أحد أهم أسباب خطة فك الارتباط، وهذا ما صرح به شارون "وقد توصلت إلى اتفاق مع الأمريكيين لأنني أفضل التوصل إلى اتفاق مع الأمريكيين على اتفاق مع العرب".

وبناءً على دراسة أعدها مركز المستقبل، فإن هناك بعض الاستنتاجات قد تكون صائبة أو لها نسبة من الصواب وهي:

[1] صحيفة الوطن ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥.

١. تتطلع إسرائيل إلى المزيد من التطبيع مع الدول العربية والإسلامية، وعلى الأقل إقامة ممثليات تجارية، وهناك من الدول العربية والإسلامية من هو متلهف لذلك ومستعد للهرولة نحو إسرائيل بدون ضوابط.

٢. إذا ما ساد الهدوء المنطقة، ولو لبعض الوقت، فمن المتوقع أن يكون لمصر والأردن دور محوري في مسيرة التطبيع في الفترة المقبلة، سواء على الصعيد الداخلي بإقامة مشاريع تجارية وصناعية، أو على الصعيد الخارجي العربي، بحيث تتشجع هذه الدول على التطبيع.

٣. بعد الاندحار، وفي إطار إعادة ترتيب الأوضاع في المناطق الفلسطينية خاصة غزة، فقد تسعى الأطراف الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الإدارة الأمريكية ومصر، إلى تثبيت أركان السلطة، بقيادة أبو مازن ودحلان، في مقابل مساعي لتقويض شرعية حماس، وتحجيم نفوذها الجماهيري، وتقليص إنجازاتها في الانتخابات المقبلة، ومن ثم نزع سلاحها. وسيلعب الدعم المالي الأوروبي والأمريكي دوراً كبيراً في ذلك.

٤. إكمال سيطرة إسرائيل على معظم أراضي الضفة الغربية، عبر الاستمرار في بناء الجدار، وسياسة مصادرة الأراضي، والاستيلاء عليها وتسمين المستوطنات، وذلك للتمهيد للدولة الفلسطينية على قطاع غزة، و٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية ضمن كانتونات معزولة، ومحاصرة.

٥. إذا لم تجد الجهود الأمريكية والإسرائيلية في تقويض برنامج حماس السياسي، واستمرار حماس في نهج المقاومة، فقد تلجأ السلطة إلى افتعال حرب أهلية مضبوطة، واستغلال نهج حماس الثابت في رفض الاقتتال الداخلي، وحرمة الدم الفلسطيني.

٦. تغيرات كبيرة في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، على مستوى الأحزاب ومستوى القيادات الحزبية، وذلك من خلال نشوء أو أفول أحزاب مختلفة، وتنحي أو بروز قيادات مختلفة.

نحو مشروع إصلاح بنيوي وسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

عقدت في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ثلاث حلقات نقاش علمية بعنوان "**نحو مشروع إصلاح بنيوي سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية**"*، حيث خصص لكل حلقة جانب واحد من جوانب الموضوع تمت مناقشته، وقد تناول المشاركون(**) محاور الموضوعات بالنقاش والحوار والتحليل وتوصلوا إلى

* الحلقة الأولى يوم الأربعاء ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٥، والحلقة الثانية يوم الثلاثاء ٥/ ٧/ ٢٠٠٥، والحلقة الثالثة يوم الثلاثاء ١٢/ ٧/ ٢٠٠٥.

** شارك فيها (حسب الترتيب الهجائي) كل من: الأستاذ **إبراهيم غوشه** عضو المكتب السياسي لحركة حماس، والأستاذ الدكتور **أحمد سعيد نوفل** أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك والمتخصص في القضية الفلسطينية، والأستاذ **جميل أبو بكر** عضو قيادة حزب جبهة العمل الإسلامي، والأستاذ **حسن حيدر** مدير مكتب وكالة أنباء قدس برس في عمان. والدكتور **ذياب مخادمة** أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، والأستاذ **زكي سعد** عضو قيادة جبهة العمل الإسلامي في الأردن، والأستاذ **سليمان الخالدي** مدير مكتب وكالة أنباء رويترز في عمان، والأستاذ **شاكر الجوهري** كاتب وصحفي مهتم بالشؤون الفلسطينية، والدكتور **صبري سُمَيْرة** أستاذ العلوم السياسية، والأستاذ **عرفات حجازي** مستشار الرئيس ياسر عرفات الأسبق وكاتب وصحفي معروف، والأستاذ الدكتور **علي محافظة** أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية والخبير في تاريخ القضية الفلسطينية، والأستاذة **ليلى خالد** عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، والدكتور **ماهر الطاهر** عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من دمشق (عبر الهاتف)، والأستاذ **محمد الحوراني** عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو المجلس الثوري لحركة فتح (عبر الهاتف)، والدكتور **محمد غزال** أحد قيادات حماس في نابلس (عبر الهاتف)، والأستاذ **محمود الريماوي** الإعلامي إعلامي وصحفي من الأردن، والدكتور **محمود الزهار** عضو القيادة السياسية في حركة حماس من غزة (عبر الهاتف)، والأستاذ الدكتور **مصطفى علوي** رئيس مجلس إدارة هيئة قصور الثقافة وعضو مجلس الشورى وأستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، والدكتور **يعقوب سليمان** أمين عام حركة حُمَاة الأردنية. وقد أدار حلقات الحوار الثلاث الأستاذ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط. إضافة إلى مشاركة عدد من الباحثين المتعاونين مع المركز والعاملين فيه.

نتائج مهمة، على صعيد القضية الفلسطينية وأبنائها في الداخل والخارج، وسبل تفعيل دور منظمة التحرير، وكيفية بناء النظام السياسي في الداخل بمشاركة جميع الفصائل.

نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية

تلخص هذا المحور في مستقبل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وكيفية إيجاد نقلة نوعية في عملها، من خلال تفعيل وتطوير دور المنظمة في القضية الفلسطينية، وضم كل الفصائل على أسس جديدة على قاعدة التحرير والعودة.

أكّد المشاركون أن الشعور بالهزيمة الذي يسود مواقف وسياسات قيادات منظمة التحرير قد شجع على تنامي الفكر التبريري، بدلاً من التفاعل مع واقع الشعب الفلسطيني الذي يزداد إيمانه يومياً بفعالية الثورة والمقاومة ضد الاحتلال. وأشار المشاركون إلى أن ثنائية وازدواجية دور المنظمة وفتح تعد من المعيقات المهمة في وجه عمل فلسطينيٍّ وطنيٍّ شامل، كما أشاروا إلى إشكالية التناقض بين التيار الإسلامي والعلماني وبين قيادات السلطة وحماس، وما تلعبه من دور في التأثير على إنجازات الانتفاضة والمقاومة والعمل السياسي في آن واحد.

وعزوا أحد أسباب ضعف الوضع الفلسطيني القائم إلى وجود مرجعيتين رئيستين هما السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وكذلك تحول الأنظمة العربية من طرف داعم للقضية والشعب الفلسطيني إلى طرف وسيط بين إسرائيل والمنظمة، وأكدوا على أن الرهانات التي تبديها بعض الأطراف على إمكانيات حدوث الاختراق على صعيد عملية السلام ربما تكون رهانات خاسرة في ظل الاستراتيجية التي تنتهجها القيادات الإسرائيلية الحالية.

سبل تقوية منظمة التحرير

عرض المشاركون مجموعة من الأسباب التي تدعم وتقوي دور المنظمة المستقبلي، فقد أكد محمود الزهار (حماس) على أن تبلور "البديل الإسلامي في المقاومة والعمل السياسي وقيادة الجماهير ومواجهة التنازلات أصبح حقيقة واقعة تفرض نفسها على كل هياكل الساحة الفلسطينية وسياساتها"، وأكّد مختلف المشاركين تبلور الظروف السياسية المختلفة نحو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة التمسك بالثوابت الفلسطينية كاملة، وأكّدوا على أهمية العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، كما دعوا إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الداخل، وانتخابات مماثلة حيثما أمكن في الخارج، كمقدمة أساسية نحو إعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وأكّدت حلقة النقاش ضرورة أخذ ميزان القوى الجديد في الساحة الفلسطينية بعين الاعتبار في صياغة هيكل المنظمة والتمثيل فيها، لأن هذه الموازين تختلف إلى حد بعيد عما كان عليه الحال في عقود السبعينات والثمانينات.

وأكد المشاركون على أن تقوية منظمة التحرير وتقوية استقلال السلطة الفلسطينية عاملان مهمان في تقوية القضية ذاتها، وأكد ممثلو حماس على أن الحركة لم تلحظ مؤشرات واقعية على الترحيب بها عضواً في منظمة التحرير من قبل قيادة المنظمة الحالية. وأكدت الجبهة الشعبية وحماس وبقية المشاركين على أن منظمة التحرير لا تزال تحظى بالاعتراف القانوني الكامل ولا تزال هي الإطار الأنسب (في حال إصلاحها) لربط فلسطينيي الشتات بالقضية ضمن إطار واسع وشامل.

كما أكدوا على أن دخول التيار الإسلامي للمنظمة سوف يشكل دفعة قوية للقضية، ويعيد الثقة والمصداقية بمنظمة التحرير لدى الشارع الفلسطيني، كما

أن هذا التحول سيحد من التنازلات المجانية التي تقدمها السلطة، وسيكون مدخلاً لبناء قيادة واحدة للشعب الفلسطيني ومؤسسات قيادية موحدة.

مشروع ميثاق موحد يحظى بالإجماع الوطني

أكد المشاركون على أن نص الميثاق الوطني الفلسطيني قبل توقيع اتفاق أوسلو يمثل إطاراً ناظماً للعمل الفلسطيني عبر منظمة التحرير الجديدة، حيث يمكن إعادة قراءته وتطويره عند الحاجة، آخذين بعين الاعتبار مختلف التطورات السياسية، ولكن على قاعدة برنامج المقاومة حتى إنهاء الاحتلال، ليكون بذلك ميثاقاً متطوراً يلتزم بالثوابت، ويحظى بالإجماع الوطني، ويأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية الداخلية الفلسطينية وموازين القوى والأبعاد العربية والدولية، كما يسمح بإشراك عناصر وطنية عربية في هياكل منظمة التحرير، وينظم العلاقة بينها وبين السلطة حالياً والدولة مستقبلاً، ولاسيما فيما يتعلق بالمهام والصلاحيات والإطار المرجعي.

وأضاف المشاركون أن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الذي أقر في المجلس الوطني التاسع عشر عام ١٩٨٨ قد فشل في التطبيق، وأنه آن الأوان لرسم خطوط برنامج سياسي جديد يضع في الاعتبار نجاح الانتفاضة والمقاومة في دحر الاحتلال من قطاع غزة، وإجباره على الاعتراف بكثير من الحقائق التي كان ينكرها سابقاً، وليكون هذا البرنامج قاعدة مرجعية لاشتقاق البرامج والسياسات والتوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

برنامجا المقاومة والتسوية، وإشكالية الدور المزدوج

أشار المشاركون إلى إشكالية الازدواجية بين برنامجي المقاومة والتسوية ودور كل منهما في القضية محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث تحدثت ليلى خالد (الجبهة الشعبية) عن أخذ حركة فتح لفرص متعددة في قيادة النضال، وأشارت إلى عدم

نجاح تجربتها سواء في قيادة القضية في الكفاح المسلح أو في الانتفاضة أو في التسوية واتفاقات أوسلو، حيث لم تتمكن من تحقيق نجاح جوهري في مجالي السيادة على الأرض وعودة اللاجئين، اللذين يشكلان عمود برنامج منظمة التحرير الأخير.

ودعا المتحدثون إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة، وأن يتم تقييم كل فصيل بواقعه وحجمه ودوره لا بتاريخه، وأن تشارك جميع الفصائل فيها بطريقة عادلة.

وخلص المشاركون إلى أن القضية الفلسطينية اليوم تأثرت بمتغيرات جديدة على صعيد البعد المحلي والبعد العربي والدولي والإسرائيلي، ولكن رغم الضغوط والحملات السياسية والأمنية والعسكرية الهادفة لتصفية القضية، غير أن الواقع الفلسطيني الداخلي بصموده وثباته -رغم الخلافات الداخلية- هو الذي سيكون محركاً دائماً لمنع نجاح مثل هذه البرامج المعادية للقضية، وأن المسألة تتعلق بتبادل التأثير بين القضية الفلسطينية والنظام الدولي من جهة، والقضية الفلسطينية والنظام العربي من جهة أخرى، وإلاّ فكيف نفسر بأن انتفاضة الأقصى تسببت بتشكيل رأي ٥٩٪ من الأوروبيين ليعتقدوا بأن إسرائيل خطر على الأمن والسلام العالمي حسب الاستطلاعات الأوروبية.

وعلى صعيد الجانب الإسرائيلي أكد المشاركون أنه يعاني من أزمة حقيقية تتعلق بوجوده واستقراره وتنميته ومستقبله، فبرغم أن الحركة الصهيونية قد نجحت في الخمسين عاماً الأولى نجاحاً كاملاً بإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، غير أنها لم تنجح إلاّ نجاحات مجتزأة في الخمسين سنة الثانية، بل وتتبدى معالم الفشل في المشروع الصهيوني في مطالع الخمسين سنة الثالثة من عمره.

وبذلك أبدى المشاركون قناعتهم بأن منظمة التحرير بشكل عام ما زالت مؤسسة قابلة لإعادة الأحياء ولكن بشروط وظروف محددة، وأن هذا الإحياء سوف يقوي منظمة التحرير ويقوي الفصائل الفلسطينية مجتمعة مما سيقوي الموقف والصف العربي.

وعلى صعيد الثنائيات والازدواجية في الساحة الفلسطينية فقد أكد المشاركون قناعتهم بأنها كانت ثمرة التباين في البرامج إضافة إلى بعض الإرث التاريخي القديم، وأنها لم تنشأ نشأة طبيعية ، حيث أشاروا إلى أن هناك محاولات لاجتزاء القضية الفلسطينية، وأن هذه الفوضى البرامجية قد تسببت بخلق قوة إجهاد هائلة للشعب والقضية معاً، وأكدوا أن إعادة بناء منظمة التحرير سوف تقضي على مثل هذه الازدواجية والثنائيات المضرة إذا أحسنت البدايات فيها وتحولت إلى قوة كبيرة.

تجديد المنظمة، الإمكانية والسبل

خلص المشاركون إلى القول إن إحداث نقلة نوعية في عمل المنظمة أمر ممكن بل أصبح ضرورة وطنية وعربية وليس مجرد رغبة عند البعض بهدف احتواء حركة حماس والجهاد الإسلامي، وأن إعادة البناء هذه لا يمكن أن تتم على الأسس التي كانت قائمة من قبل بسبب التغير الكبير في موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية وفي محيطها العربي والدولي.

وأكدوا على أن إعادة البناء هذه يجب أن تكون وفق رؤية جديدة وبعقلية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات كلها، ولكن على قاعدة تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني بثوابته المتفق عليه دون اختلاف، وعلى قاعدة إنهاء الاحتلال ودعم الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني بكل أشكاله وبتفعيل الدعم والإسناد العربي الإيجابي الفاعل لتحقيق التحرير والعودة.

التحديات التي تواجه المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتداعياتها

ناقش المشاركون مختلف الأزمات التي تواجه القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، كما تناولوا تحديد المصالح العليا للشعب الفلسطيني وانعكاس هذه الأزمات عليها، حيث أكد المشاركون على أن الأزمة الرئيسية التي تواجه القضية الفلسطينية اليوم هي أزمة الاحتلال، وأزمة الاستفراد الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني، إضافة إلى أزمة الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وممارساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني.

وأكد المشاركون أن بعض ما تعانيه منظمة التحرير من أزمات إنما هو امتداد لما تعانيه الأنظمة السياسية في المنطقة العربية من أزمات سياسية واقتصادية مختلفة. وأكد المشاركون على أن تحديد الأزمات الداخلية في القضية الفلسطينية يخضع لمعيار الشرعية وقوة القيادة، وأن غياب عدد من القوى المهمة في المنظمة قد أضعف شرعية المنظمة كما أضعف تمثيلها للشعب الفلسطيني.

وأشار المشاركون إلى أزمة القيادة والقرار والهيكلية التي يعاني منها الواقع الفلسطيني، ولاسيما فيما يتعلق بدور المنظمات المختلفة، ودور المنظمة والسلطة، حيث أشاروا إلى أزمة القيادة في المستويات الثلاث، خصوصاً على صعيد حركة فتح، العمود الفقري في منظمة التحرير، والحزب الحاكم في السلطة الفلسطينية.

سبل معالجة التحديّات

أكّد المشاركون أن معالجة هذه الأزمات يجب أن تكون بجهود فلسطينية داخلية، دون التذرع بالأزمة الإقليمية والدولية العامة لتبريرها، مؤكدين على أن قيادة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف التوجهات الإسرائيلية المتطرفة اليوم، حيث أشار البعض إلى أن تفكير المحافظين الجدد قد لا يكون معنياً بأي نوع من التهدئة في المنطقة، وأكدوا على أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تشكل إشكالية كبرى أمام مستقبل القضية على صعيدين: الأول،

يتمثل بعدّ الولاياتِ المتحدة إسرائيلَ ووجودَها وأمنَها مصلحةً أميركيةً لمختلف الإدارات، والثاني، يتمثل في تزايد الانحياز الأمريكي الحالي للممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك رغم التجاوب الفلسطيني الرسمي الملحوظ أمام الضغوط التي تمارسها على قيادة المنظمة وقيادة السلطة في وقت واحد.

وأكد الخبراء المشاركون أن إدارة الصراع حالياً تعمل باتجاهين رئيسين في الساحة، أحدها: يقوم على استراتيجية المقاومة حتى التحرير والعودة، والثاني: على استراتيجية المرونة السياسية وتقديم التنازلات في عملية سلام طويلة المدى لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

وأوضح المشاركون أن إدارة الصراع وفق هذين الاتجاهين لا تكاد تصل بمحصلات فلسطينية موحدة، نظراً لعدم وجود المؤسسة القيادية، وعدم وحدة البرامج والأدوات المستخدمة فيها، ولذلك رأى المشاركون أن إدارة الصراع يجب أن تستند إلى وحدة الشعب ووحدة القيادة ووحدة الاستراتيجية، منوهين إلى خطورة الأزمة التي يعيشها الشتات الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بدوره في القضية ومستقبلها، أو على صعيد الهوية الوطنية، أو على صعيد المشاركة في رسم مستقبل الشعب الفلسطيني. وأكد المشاركون على خطورة هذا الفراغ في القيادة والفكر لدى فلسطينيي الشتات الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني.

وأكد المشاركون على أن الوضع الفلسطيني اليوم له من المكونات والظروف التي يحكمها ميزان قوى اجتماعي وسياسي يختلف عما كان عليه الحال في السابق.

وأن التجربة الفلسطينية في مجال المقاومة والتسوية قد شكلت رؤية جديدة في الشارع الفلسطيني توافقت بشكل تام على تحرير الأرض وإزالة الاحتلال

وعودة اللاجئين، كما توافقت على أن الاعتراف بإسرائيل لم يكن مدخلاً واقعياً لتحقيق الحلم الفلسطيني، وأن تطور الفصائل المسلحة وقوتها الميدانية قد أوجدت توافقاً بينها، كسر شوكة الفتنة الداخلية التي راهن عليها الاحتلال عبر اتفاق أوسلو.

المصالح الفلسطينية العليا

أثار المشاركون إشكالية إطار التفكير في رسم المصالح العليا للشعب الفلسطيني والمرتبط بالمنطلق الإيديولوجي والواقعية السياسية والاستراتيجيات مختلفة المدى. لكنهم تمكنوا من وضع جملة من المصالح أكدوا على أنها تشكل مصالح عليا للشعب الفلسطيني خلال السنوات الخمس القادمة، أبرزها: وحدة القيادة، ووحدة التمثيل المؤسسي للشعب الفلسطيني، وإزالة الاحتلال الاستيطاني والعسكري الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، والتي تشكل نظاماً سياسياً ديمقراطياً عصرياً تشارك فيه كل القوى، وعلى الأخص القوى الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، وإذا قامت الدولة فإنه سوف يتقلص دور الأحزاب و الفصائل لحساب هذه الدولة، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بكل مكوناته حتى يتحقق بالداخل الفلسطيني والشتات وعلى الأخص مشروع إعادة بناء وصياغة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بلورة دورها في وحدة الشعب الفلسطيني وتحقيق الإنجاز المرحلي بإقامة الدولة المستقلة ودعمها، وكذلك تنظيم وتفعيل العودة الفلسطينية إلى فلسطين بأشكالها المختلفة. وإعادة ترتيب العلاقات الفلسطينية-العربية والإسلامية على قاعدة تفعيل العمق العربي والإسلامي الشعبي والرسمي لدعم كفاح الشعب الفلسطيني ونضاله بالتحرير والاستقلال والعودة. والعمل على أخذ المؤسسات الفلسطينية ومن بعدها الدولة الفلسطينية موقعها الطبيعي في العلاقات الدولية لتمثل إضافة

مؤسسية للنظام العربي من جهة، ولتكون علامة تاريخية فارقة على فشل المشروع الصهيوني بتشويه حقائق التاريخ وشطب الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

وأكد المشاركون على أن هذه المصالح تمثل تصوراً مرحلياً لتحقيق الحلم الفلسطيني التاريخي بتحرير فلسطين، وعودة شعبها إليها، انطلاقاً من الحق التاريخي والسياسي والديني -على حد سواء- خلال السنوات الخمس القادمة.

وأوصى المشاركون بهذا الخصوص بضرورة مواجهة الأزمات بواقعية وروحٍ نضالية، ودعوا مختلف الفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة والقوى العربية والإسلامية منها والقومية إلى مساعدة الفلسطينيين، ودعمهم لتحقيق الوحدة في القرار والمؤسسة، ولبناء وحدة وطنية بعمق عربي، تقوم على وحدة الأرض الفلسطينية، ووحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة القيادة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً.

وأشار المشاركون إلى أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها على أسس بنيوية وسياسية جديدة، ربما يكون مدخلاً استراتيجياً في بلورة وتفعيل هذه التوجهات.

نحو مشروع إصلاح بُنيوي وسياسي شامل لمنظمة التحرير الفلسطينية

أوضح المشاركون أن إبقاء المنظمة مرجعية عليا، كميثاق وبرنامج سياسي جديد على أساس الثوابت الفلسطينية، ومشاركة كل الفصائل... سوف يقوي الشعب الفلسطيني والدول العربية. وتناولوا أبرز الجوانب البنيوية والسياسية التي تحتاج إلى إصلاح وتطوير في منظمة التحرير الفلسطينية، لتكون مؤهلة للاستجابة لمتطلبات المرحلة، ولشروط بعض الفصائل العاملة خارجها، وكذلك لتوفير عوامل النجاح في تعامل المنظمة بوضعها الجديد مع التحولات في موازين القوى في الصراع العربي-الإسرائيلي على مختلف الصعد.

وتناول المشاركون البنية الداخلية والعلاقات التنظيمية داخل المنظمة، كما تناولوا الأنظمة الإدارية والمالية، وتحاوروا في اتجاهات الإصلاح السياسي اللازم وأولوياته، وركزوا في هذا المجال وبشكل مكثف على موضوع الميثاق الوطني الفلسطيني، وما جرى عليه من تعديلات، وانعكاسات الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي وعلى البرنامج السياسي للمنظمة، كما تناولوا العلاقات السياسية الخارجية للمنظمة، ولاسيما العربية والإسرائيلية والدولية ومستقبلها.

المنظمة مرجعية عليا لكل الشعب الفلسطيني

تناول المشاركون بعمق وحساسية توجهات إعادة تنظيم فلسطينيي الشتات ومؤسساتهم كافة، فيما يتعلق بدورهم ومستقبلهم، بما في ذلك مسألة اللاجئين والنازحين وحق العودة، حيث طرحت أفكار عدة جديدة.

فقد أكد المشاركون على أن منظمةَ التحرير الفلسطينية -المرجو بناؤها- منظمةٌ سياسية تشمل كل أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨، -وبدرجات متفاوتة حسب أوضاع كل فئة- كما أشار عدد من المشاركين في مداخلاتهم إلى ضرورة بقاء المنظمة "منظمةً للتحرير"، وأن لا تتورط في اتفاقات تنتقص هذا الحق، وأن تبقى حرة في استخدام الوسائل كافة، بما فيها الكفاح المسلح، ولاسيما عندما تمثل جميع الفصائل، بما فيها حركتي حماس والجهاد.

وأكدوا أنه على المنظمة أن تكون مرجعية عليا للشعب الفلسطيني تتحرك في أطر عريضة ومرنة، وتتمسك بهدف التحرير، وأن لا تكون تابعة للسلطة الفلسطينية الحالية أو الدولة المستقبلية، بل تكون مرجعية عليا لكل منهما.

ونظراً لما أبداه المشاركون من إشكالات حقيقية في الأفق السياسي المنظور والتي تحول دون تحقيق الحد الأدنى الفلسطيني على الصعيد السياسي، وعلى صعيد اللاجئين، فقد شدد عدد منهم على أهمية أن تبقى المنظمة مؤسسة قوية

ترسم السياسات وتضبط التحرك وتفعِّل الطاقات، وتحرك الإمكانات بما يخدم إقامة الدولة وتحرير الأرض وعودة اللاجئين.

وأشاروا إلى أن التوجهات الجديدة وفق اتفاق القاهرة مثلت قاعدة انطلاق قوية نحو منظمة تحرير قوية وسلطة فلسطينية قوية لتكون جبهة وطنية عريضة ببرنامج سياسي يتوافق عليه الجميع، وهيكلية محدَّثة تخدم صناعة القرار، وتحقق الرقابة الإدارية والمالية الكاملة.

الميثاق الوطني والبرنامج السياسي الجديد

توافق المشاركون على أن هناك إمكانية للتوصل إلى ميثاق وطني مطور، يشمل الأبعاد الوطنية والعربية والإسلامية من جهة، ويتجاوب مع المتغيرات السياسية وموازين القوى من جهة ثانية، ويقوم على التمسك بالثوابت الفلسطينية بالتحرير والعودة من جهة ثالثة. وطرح البعض إمكانية إيجاد برنامج سياسي واقعي يتناسب مع المعطيات السياسية القائمة بالتوازي مع فهم واستراتيجية ثقافية سياسية تاريخية تثبت الحق الفلسطيني في كامل فلسطين.

وأشار المشاركون إلى أن الظروف التي تمر بها منظمة التحرير اليوم تشبه إلى حد كبير الظروف التي مرت بها عام ١٩٦٧، غير أن مستجدات جديدة قد فرضت نفسها يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار، مؤكدين على أن المنظمة وجدت لتحرير الأرض الفلسطينية في الأساس، وأن وجود السلطة الفلسطينية، أو الدولة لا ينهي الحاجة إلى بقاء منظمة التحرير، ما دامت تستند في قوتها إلى شمول التمثيل والشرعية السياسية، وأشار ممثل حماس إلى أن حركته ومنذ عام ١٩٩٩ أكدت استعدادها للمشاركة في منظمة التحرير، ولكن على قواعد سياسية وتنظيمية جديدة، وأن ما تم الاتفاق عليه في القاهرة من إعادة بناء المنظمة على أسس جديدة، موقفٌ منسجم مع موقف الحركة السابق، وليس تغييراً فيه -كما ذكر بعض المشاركين-.

وأشار المشاركون إلى الإشكالية السياسية التي تواجهها المنظمة، والمتعلقة بتوازن القوى على الصعيدين الفلسطيني-الإسرائيلي والعربي-الإسرائيلي، والذي لم يسمح باكتمال خطوات التحرير، حيث أفرز سلطة لإدارة شؤون الفلسطينيين في الداخل، فيما استمرت المنظمة قائمة، إضافة إلى استمرار فصائل غير أعضاء في المنظمة بالعمل والتأثير في الساحة، كما أوجد ذلك ازدواجية، يجب أن يتم حلها وفق التوجهات الجديدة.

واقترح بعض المشاركين أن تقوم منظمة التحرير بإدارة الصراع الكلي حتى التحرير، ولتمثل مرجعية برنامج التحرير بمختلف وسائل النضال، فيما يمكن أن تقوم السلطة الفلسطينية (الدولة فيما بعد) بإدارة شؤون الداخل الفلسطيني كاملة، ويبقى المجلس الوطني الفلسطيني ممثِّلاً للفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة، بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي، أو من يُختَارُوا من الداخل لعضوية المجلس الوطني، ودعا المشاركون إلى إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، لتحقيق الشرعية السياسية والتمثيلية في المنظمة والسلطة، مؤكدين على أهمية مواجهة الضغوط الدولية التي قد تسعى لإنهاء منظمة التحرير وحلّها في حال التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، على حدود ٤حزيران، كما ينص القرار ٢٤٢.

وعلى صعيد القرارات والتوجهات السياسية السابقة في المنظمة، أكد بعض المشاركين على أن المجلس الوطني عند تشكيله سيكون سيد نفسه في المصادقة عليها أو إلغائها، وأكد البعض على أهمية التوافق الفلسطيني على خط سياسي واضح يأخذ بعين الاعتبار المستجدات، ويحقق شروط التحرير اللازمة قبل دخول المجلس الوطني الجديد، وذلك لمنع أي إمكانية لتراجعات أو انشقاقات داخل المنظمة، كما حصل في السابق، وأشاروا إلى أنه في حال تم التشكيل على

أساس الانتخاب الحر المباشر؛ فإن الأغلبية سوف ترسم هذا الخط، وأن التوافق السياسي يجب أن يكون بديلاً لذلك في حال كان تشكيل المجلس قائماً على المحاصصة.

وأكدت حركة حماس والشعبية وفتح في المناقشات على أن الميثاق الجديد يجب أن يشمل العمق العربي والإسلامي، ويلبي تطلعات الشعب الفلسطيني بالتحرير والاستقلال والعودة.

كما أكدوا على أهمية التكامل في الأدوار بين المنظمة والسلطة، وتقاسم الاختصاصات في المؤسسات القيادية والتشريعية والتمثيلية، وأكدت الشعبية على تقديرها الكبير لموافقة حماس والجهاد على دخول المنظمة، معتبرة ذلك فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

فلسطينيو الشتات وحق العودة

أكد المشاركون على أهمية استثمار فلسطينيي الشتات في إطار برنامج منظمة التحرير الجديد، وإشراكهم في مختلف مؤسساتها، ولاسيما فيما يتعلق بصناعة القرار والبرنامج السياسي، وأن تقوم المنظمة بإعادة تنظيم شؤونهم، بما في ذلك دراسة فكرة عقد مؤتمر سنوي لهم برعاية الجامعة العربية (مثلاً)، واعتبارهم رصيداً وقوة للمنظمة وبرنامجها في التحرير، وجسراً مهماً لتنظيم علاقات الشعب الفلسطيني مع دول العالم العربية وغير العربية، ولاسيما تلك التي يتواجد فيها ثقل شعبي فلسطيني مميز.

وأبدى المشاركون خشيتهم وتوجسهم من بعض المحاولات، في إنشاء جمعيات مدنية في مناطق الشتات المختلفة، وبتمويل أجنبي لا يرتبط ببرنامج

الفصائل الفلسطينية أو منظمة التحرير، داعين إلى سرعة احتواء هذه المحاولات وإجهاضها قبل أن تزيد الساحة الفلسطينية ارتباكاً وتبايناً.

وعلى صعيد حق العودة، برزت في النقاشات أفكار متعددة تستند إلى أنه حق قانوني وإنساني ثابت، ولكنها تتباين في كيفية التعامل معه، بين أن يكون مبدءاً مكفولاً من الناحية القانونية وفي أي اتفاق سياسي، وفق ما تحكمه الوقائع على الأرض على صعيد الممارسة، أو التمسك به مبدءاً وممارسة حتى في حال قيام الدولة الفلسطينية، واعتباره أرضاً صلبة لاستمرار المنظمة في العمل على برنامج التحرير الشامل.

وأشار البعض إلى أن غياب التصورات حول آليات تطبيق حق العودة واقعياً سوف يجعل هذا الموضوع عقبة مستمرة أمام عملية السلام، وأي اتفاق يتم التوصل إليه.

فيما أشار البعض إلى أن عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه تعد البرنامج الأساسي، وأنها أهم من قيام دولة فلسطينية على جزء من الأرض، ولا يرى أصحاب هذا الرأي أي إمكانية للمقايضة إزاء حق العودة، وأنه إن لم يتم ذلك فسيكون الحل على حساب الدول العربية، رغم أن المشكلة خلقتها إسرائيل.

وأثار بعض المشاركين إمكانية قيام منظمة أخرى لتكون مرجعية الشتات الفلسطيني في حال عدم التوافق الفلسطيني على إعادة بناء المنظمة وفق الشروط والأشكال التي وردت سابقاً.

إشكالات وتحدّيات

برز في معرض الحديث عن هذا الموضوع عدد من الإشكالات التي لا بد لها من توافق فلسطيني، لجعل إعادة بناء المنظمة أمراً ممكناً، ومن أهمها ما يتعلق

برسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣، وكذلك إشكالية التمثيل لفلسطينيي الشتات في مؤسسات المنظمة، وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، كما أثارت طبيعة مسألة العلاقة بين المنظمة والسلطة (الدولة مستقبلاً) في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ العديد من الطروحات، واعتبرت الحلقة قرار تعديل الميثاق الوطني الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٨ نقطة خلاف جوهرية بين الفصائل، رغم أنه لم يتم إقرار الميثاق بصيغته الجديدة رسمياً، وأثار بعض المشاركين التساؤل حول التعبيرات المتباينة عن هذه المسألة من قبل رئيس المنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعن مستقبل هذه التعديلات وانعكاساتها السياسية.

كما أثار بعض المشاركين التساؤل حول جدية حركة فتح للتسليم بموازين القوى الجديدة بمشاركة الجميع في القرار السياسي، غير أن حركة فتح أكدت في الحلقة على أن هذا القرار قرار استراتيجي قد تم اتخاذه في مؤسسات الحركة القيادية المختلفة، لتكون صناديق الاقتراع هي السبيل لتحديد ميزان القوى الواقعي، حتى لو كان ذلك على حساب حركة فتح.

كما أكدت الحلقة على أن اتفاقات السلام التي وقّعتها المنظمة مع إسرائيل بمختلف تفاصيلها تمثل إشكالية يجب أن يتم التوافق عليها مسبقاً، من أجل الوصول إلى وحدة فلسطينية كاملة في المؤسسة والبرنامج والقرار.

وفي الختام رأى المشاركون في الحلقة أن هذه التحديات التي تواجه القوى الفلسطينية تعد طبيعية نظراً لحجم التغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، وأن الفلسطينيين قادرون على التوصل إلى توافق سياسي وتنظيمي عليها، في جولات

الحوار المتوقعة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ما دامت تقوم على التمسك بالثوابت الفلسطينية التي نص عليها إعلان القاهرة في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥.

خلاصة

كان هناك ثمة إجماع من المشاركين على المواقف المبدئية والمحاور الأساسية للموضوع، حول إمكانية إجراء نقلة نوعية في منظمة التحرير الفلسطينية، وتمثيلها للفلسطينيين جميعاً لكافة أطيافهم، وتقويتها لمواجهة المشكلات والعقبات، وإيجاد ميثاق وطني يكفل جميع الحقوق ويدعم الوحدة الوطنية ومشاريع الاستقلال والحرية والعودة والتمثيل الديموقراطي.

وكان هناك ترحيب متبادل لآراء جميع الفصائل الجريئة في المشاركة والبناء بما يخدم الشعب والقضية دون تمييز.

كما تجلّت للمشاركين ضرورة تقوية العمل المشترك الموحد لإزالة الاحتلال ومواجهة ممارساته على الصعد كافة، ودعم الموقف الفلسطيني بأبعاده الوطنية والعربية والإسلامية، وتقوية التمثيل الخارجي والسياسة الخارجية.

وعرض المشاركون ضرورة وجود مرجعية مشتركة موحدة للشعب الفلسطيني والخروج من الإشكالات التي فُرِضت على المنظمة في اتفاقات سابقة، واعتماد التمثيل الشعبي والتصويت الحر بغض النظر عن النتائج، وذلك كطريق لبناء قيادة فلسطينية ومؤسسات فلسطينية قادرة على تحقيق التحرير والاستقلال والعودة التي يتطلّع إليها الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة. حيث يعد مشروع إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بنيوياً وسياسياً رافعةً مهمة لتحقيقه في السنوات الخمس القادمة.

قراءة في

مصفوفة "مفاهيم حقوق الإنسان وثقافة السلام والقيم العالمية المشتركة" (*)

(حالة الأردن)

يأتي هذا المشروع، الذي أعدّته منظمة اليونسكو لصالح وزارة التربية والتعليم في الأردن، ضمن سياق الدعوات العالمية إلى تضمين مفاهيم السلام وحقوق الإنسان عن طريق الكتب والمناهج التعليمية، بالشكل الذي تدخل ضمن منظومة المفاهيم والقيم التي يتلقاها الأطفال، بما يساعدهم على امتلاك رؤية متكاملة لمختلف مناحي الحياة، شأنها في ذلك، شأن بقية القيم والمفاهيم والعلوم التي يدرسها الطلبة خلال سنوات حياتهم الدراسية.

وقد اعتمدت المصفوفة في مضمونها –كما جاء فيها– على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والطفل والمرأة، والكتب والمراجع التربوية التعليمية، إضافة إلى تجارب المنظمات غير الحكومية محلياً وعالمياً، المهتمة بنشر حقوق الإنسان والتوعية بها، والبرامج النوعية التي نفذت داخل الأردن، وبالتعاون مع منظمات غير حكومية، كما تمّ الاعتماد على منجزات المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان والطفل والمرأة، وخاصةً ما أعدّته منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة)، من مناهج ومطبوعات، إضافة إلى خبرات الفريق المشارك في إعداد المصفوفة والمتمثلة في إعداد المناهج، وتأليف الكتب، وتنظيم الندوات، والدورات التدريبية.

---

* إعداد وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط.

وتشير مصادر وزارة التربية والتعليم في الأردن إلى أن الوزارة ستبدأ اعتباراً من العام الدراسي المقبل (٢٠٠٥-٢٠٠٦) بتنفيذ خطة شاملة لتعديل المناهج الدراسية، من أجل تضمين المفاهيم الواردة في المصفوفة، بعد إجراء تغيرات في مضامينها بناء على توصيات لجنة التربية في مجلس النواب الأردني.

مبررات إعداد المصفوفة

فقد وضعت المصفوفة مجموعات من المسوغات والمرتكزات لإعدادها، ومن أهم ما ذكرته المصفوفة في مقدمتها المسوغات والمرتكزات التالية:

- الانسجام مع فلسفات التربية والتعليم في العالم بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، لإيلاء حقوق الإنسان وثقافة السلام وحوار الثقافات، أهمية كبرى في محتوى النظام التربوي وفعالياته.

- الانسجام مع التراث العربي الإسلامي، في التعرف على مفاهيم ثقافة السلام من منظور الالتزام بالقيم والتراث الإسلامي والعربي، والانفتاح على الثقافات الأخرى واحترامها.

- التربية المستندة إلى حقوق الإنسان وثقافة السلام تعد أداة لمنع نشوء الصراعات، إذ أن توفّر ظروف وبؤرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في المنطقة والعالم، يعدّ بيئة خصبة لنشوء الصراعات بين الأمم والشعوب.

- ضرورة التوافق مع القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لإعداد استراتيجيات وقائية وعلاجية، وتضمينها في النظام التربوي لتقليل فرص حدوث النّزاعات، وحلها بطرق إبداعية وسلمية.

- تعد التربية المستندة إلى حقوق الإنسان وثقافة السلام استثماراً طويل الأمد في القدرات البشرية.

أهداف المصفوفة

انطلاقاً من المرتكزات السابقة فقد أوردت المصفوفة جملة من الأهداف التي ستسعى إلى تحقيقها، وتركّز هذه الأهداف على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وثقافة السلام، والتفاهم والحوار بين الشعوب لدى الطلبة، وتحويل هذه القيم إلى سلوكيات في حياة الطلاّب، وقد جاءت الأهداف كما يلي:

أولاً: تطوير قاعدة معرفية بيانية تتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان، وثقافة السلام، والقيم العالمية المشتركة، لتصبح أساساً يعتمد عليه في بناء المناهج التعليمية أو تطويرها.

ثانياً: تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات، وتنمية الاتجاهات والقيم اللازمة لفهم قضايا حقوق الإنسان وثقافة السلام، والقيم العالمية المشتركة.

ثالثاً: تنمية ثقافة الطالب والمعلم في مجال حقوق الإنسان وثقافة السلام والقيم العالمية المشتركة بهدف مكافحة جميع أشكال الصراعات محلياً وعالمياً.

رابعاً: تعزيز إيمان الطالب بتماسك المجتمعات وبقائها، كونها مصلحة وضرورة لإقامة العدل الاجتماعي والسياسي وتحقيق الأمن.

خامساً: توثيق عرى التعاون بين الطلبة، لضمان الاحترام المتبادل والشامل للعدالة والقانون والحريات الأساسية دون تمييز.

سادساً: تنمية روح العدالة والحرية، والتضامن والتفاهم بين الشعوب.

سابعاً: تنمية المبادئ الديمقراطية في نفوس الطلبة، وروح التسامح ورفض العنف.

ثامناً: توفير مرجعية يستند إليها عند تصميم الأنشطة، والفعاليات ذات العلاقة بأساليب التدريس واستراتيجيات التعلم والتعليم.

تاسعاً: توعية المعلم والطالب بآليات حماية حقوق الإنسان، ودور المنظمات غير الحكومية في ذلك.

محتوى المصفوفة

تتكون المصفوفة من عدد من الأقسام، يمكن تجميعها في ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول منها، مقدمات منهاجية عن المصفوفة وإعدادها، حيث يتضمّن هذا القسم: المقدمة، والمسوغات، والأهداف، وآليات عمل المصفوفة، واستعراض لمحتوى المصفوفة، والمدخل المستخدم، والتعريفات الإجرائية، والأساليب والاستراتيجيات التعليمية المقترحة، وأساليب التقويم.

والقسم الثاني، الذي حمل اسم مجالات المصفوفة، فيتضمّن خطط للحصص الصفية التي تتضمّنها المصفوفة، حيث تشمل خطّة الدرس المفاهيم الفرعية لكل مفهوم رئيس، فعلى سبيل المثال تمّ تقسيم مجال ثقافة السلام إلى خمسة مجالات هي: السلام والحوار ونبذ العنف ورموز وطنية وعالمية والنّزاعات وأبعادها.

أما القسم الثالث، فيتضمّن الأساليب التي يمكن أن تقدّم فيها المفاهيم التي تتضمّنها المصفوفة، في كل مادة مدرسية، حيث تغطّي المصفوفة الكتب المدرسية الخاصة باللغة الإنجليزية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتاريخ والتربية الوطنية، والعلوم، من الصف الأول الابتدائي، وحتى العاشر المتوسط.

وقد استخدمت المصفوفة منهجاً مزيجاً من عددٍ من المداخل المستخدمة في المصفوفات المشابهة لحقوق الإنسان، والسلام، حيث يعتمد هذا المدخل مجالات رئيسة يتفرع عنها مفاهيم رئيسة، ويتفرع عن كل مفهوم مجموعة من المفاهيم الداعمة.

وتم تحديد ثلاثة مجالات رئيسة اعتمد عليها في بناء المصفوفة على النحو الآتي:

المجال الأول: حقوق الإنسان.

المجال الثاني: ثقافة السلام.

المجال الثالث: القيم العالمية المشتركة.

وقد استند في اعتماد هذا المدخل إلى الأمور الآتية:

– اعتماد المجالات والمفاهيم يسهل على واضع المنهاج التعامل مع المفردات وفق موقعها في المرحلة الدراسية.

– تعتمد معظم الأنظمة التربوية استخدام أسلوب الدمج لمفاهيم حقوق الإنسان وثقافة السلام، وهذا يتيح تحديد آلية إدخال المفهوم في المنهاج المدرسي.

– يمكن من خلال هذه المفاهيم الإشارة إلى المعاهدات والاتفاقيات والمراجع الدولية الرئيسة، حيثما وردت في المنهاج المدرسي.

– سهولة تقييم مدى احتواء المنهاج على المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان وثقافة السلام.

- هناك العديد من جوانب الأدب التربوي (أساليب التدريس واستراتيجيات النظم التعليمية) التي تحدد أفضل الأساليب والاستراتيجيات لمفهوم محدد، ويوجد اتفاق شبه عام على أفضليتها في التدريس.

- تستخدم العديد من الدول الأسلوب غير المباشر، والمتمثل بعدم وجود منهاج متخصص لحقوق الإنسان وثقافة السلام والقيم العالمية المشتركة، لأن هذا يشكل عبئاً مالياً على الدولة من حيث إعداد المناهج والكتب وتدريب المعلمين.

تحديد المفاهيم

قدّمت المصفوفة تعريفات إجرائية للمفاهيم التي تتناولها المصفوفة، بالشكل الذي يمكن من خلاله تناول محتوى المصفوفة، ضمن المحددات التي تقدمها التعريفات.

فقد عرّفت المصفوفة **حقوق الإنسان** بأنها مجموعة من الامتيازات المتصلة بكل كائن بشري، وبعضها منحت له منذ ولادته، ويتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون (محلياً وعالمياً) ويحميها. بالارتكاز على ثلاثة محاور رئيسة هي: الإنسان كونه المنتفع بالحقوق، ونوعية الحقوق، وحماية تلك الحقوق، والإنسان في هذه الحالة يتضمن الجسد والفكر والكرامة.

كما وضعت المصفوفة تعريفات للمفاهيم الفرعية التي يتضمّنها حقوق الإنسان، حيث قدّمت تعريفات لكل من حق الحياة؛ وحق الحرية؛ وحق المساواة؛ وحق الكرامة؛ وحق الأمن؛ وحق التملك والملكية؛ والمواطنة؛ والمشاركة؛ والضمان الاجتماعي؛ وحق العمل؛ وحق التعليم؛ والتنمية الكاملة لشخصية الإنسان؛ والتكافل؛ وحق تكوين الأسرة؛ والإنسانية؛ والعدالة والحماية القانونية.

وعرّفت المصفوفة **ثقافة السلام** بأنها مجموعة الفعاليات والعمليات الخاصة بتعزيز المعلومات واكتساب المهارات وتعديل الاتجاهات، وبناء القيم اللازمة

لإحداث تغيير في السلوك يُعيْن المواطن والمتعلم (الطفل والشاب) في الحدّ من النّزاعات والعنف على المستويات التنظيمية والفنية كافة وفي حلها سلمياً، وتطوير فرص وإيجاد بيئات مناسبة للسلام على مستوى الفرد والمجموعات والأقاليم والعالم.

وذكرت المصفوفة مجموعة من القضايا التي لها علاقة بثقافة السلام منها: حقوق الإنسان.؛ والنوع الاجتماعي؛ والتربية الشاملة؛ ومهارات الحياة النافعة؛ والتوعية بخطورة الألغام الأرضية؛ والتأهيل النفسي؛ والإرهاب.

وقدّمت المصفوفة تعريفات لمجموعة من المفاهيم الفرعية المتضمَّنة في مفهوم السلام، وهي: التسامح؛ ونبذ العنف؛ والرموز الوطنية والعالمية؛ والنّزاعات وأبعادها؛ وآليات صنع السلام؛ والتعاون؛ والتنوع الحضاري؛ والحوار؛ والعالمية.

وعرّفت المصفوفة **القيم العالمية المشتركة** بأنها تلك القيم التي تستند إلى اقتراحات إنسانية الإنسان واستقلال المجموعة، وأن مصير الإنسانية مشترك، وهي مبنية على الديمقراطية والخصوصية، وفي مجال إنسانية الإنسان، فقد تم تأكيد أهمية مفاهيم حقوق الإنسان المتمثلة بالديمقراطية والخصوصية.

وتستند استقلالية المجموعة إلى التنوع الثقافي والمعرفي والتعايش وهوية المجموعات واحترام الرأي الآخر، أما مصير الإنسانية المشترك فيعتمد على مجموعة قضايا مشتركة أهمها: أن الكثير من المشكلات لا تحل إلا على المستوى العالمي، وأن حماية البيئة ضرورية لحياة آمنة.

وقدّمت المصفوفة تعريفات لمفاهيم القيم المشتركة على الصعيد العالمي، وهي التربية؛ والحداثة؛ والديمقرطية؛ وحماية البيئة؛ وحماية التراث.

الأساليب والاستراتيجيات التعليمية المقترحة

اقترحت المصفوفة مجموعة من الأساليب التعليمية التي يمكن اتباعها داخل غرفة الصف، وتستند هذه الأساليب إلى مفاهيم التعلم التشاركي، التي تعطي

المعلم دور الميسر والموجه لعملية التعلم، وفيما يلي أبرز الأساليب التي ذكرتها المصفوفة لتطبيق المفاهيم المراد إدخالها في الكتب المدرسية:

١- استخدام المقدمات والبدايات التي تجلب الانتباه، وتدفع الطلبة للاستماع والرغبة في البحث والاكتشاف، كتقديم مواقف جدلية أو لقطات تلفزيونية.
٢- تفعيل العصف الذهني الفردي والجماعي، واستخدام أسئلة لها نهايات مفتوحة وتوظيف التفكير الإبداعي.
٣- الحوار المتفاعل وتقديم الحجج المؤيدة للمضمون والمعارضة له.
٤- ألعاب الأدوار والمحاكاة، وسرد القصص من خلال وجهة نظر الآخرين.
٥- التأمل في الأطر اللغوية التي تحكم حياتنا اليومية للتحقق من المعلومات والحقائق الهادفة.
٦- توظيف أساليب حل النّزاعات واستراتيجياتها ابتداءً من المفاوضات إلى تمثل الأدوار وعقد الاتفاقيات.
٧- تنفيذ المشروعات في المجتمعات المحلية عن طريق البحث عن مشكلات حقيقية ودراستها، وبيان الالتزام في تصميم برامج لحل هذه المشكلات.
٨- بناء آليات للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام.
٩- تطوير ضمير عام من خلال المشاركة في تقديم مقترحات لكيفية تمكين الطلبة من إيصال آرائهم وحلولهم واهتماماتهم للجهات المعنية على المستويين المحلي والعالمي.
١٠- توظيف الرسوم والصور والبيانات والإحصائيات وبالتحديد تلك التي تترك انطباعاً محدداً عند الناظر إليها.

١١- توظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.
١٢- توظيف الأقوال والأمثال والقصائد الشعرية.
١٣- دراسة الحالة لغايات إعطاء الطالب فرصة لتطبيق مهارة جديدة وفهم الواقع الحالي.
١٤- توظيف المعلومات وتقنيات الاتصال والحاسوب.
١٥- المشاركة في خدمة المجتمع المحلي، وبالتحديد عند مواجهة مشكلات ذات علاقة بحقوق الإنسان.
١٦- تنظيم مسابقات أدبية وعلمية في مجال التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان وثقافة السلام.
١٧- توفير فرص حقيقية لممارسة حرية التفكير وحرية التعبير عن طريق تنمية القدرة على الإنصات إلى الرأي الآخر واحترامه ومناقشته.
١٨- تشجيع الطلبة على المشاركة في أنشطة اجتماعية خارج المدرسة، ونقل التجربة إلى غرفة الصف ومناقشتها.

خلاصة:

يلاحظ من خلال تحليل المصفوفة أنها انسجمت بشكل عام وفيما يتعلّق بحقوق الإنسان مع الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص، ومع الأدبيات المشابهة التي أعدّتها منظمة اليونسكو في أكثر من بلد، عربي وغير عربي.

كما يلاحظ أنّ المصفوفة حاولت أن توظّف الثقافة الإسلامية والعربية، وقدّمت نموذجاً مناسباً لأقلمة وتهيئة البيئة المناسبة للمفاهيم العالمية، وجعلها منسجمة مع البيئة في مجال حقوق الإنسان، وهو جهد تسعى إلى تفعيله الكثير من المؤسسات الوطنية والدولية لتقليل حجم المعارضة، وإفقاد المعارضة وورقة الضغط الأساسية فيما يتعلق بالهوية والثقافة والدين وقيم المجتمع وأخلاقه الخاصة.

ولكن المصفوفة قدّمت تعريفات عامّة، ومفاهيم مطّاطة لمصطلحات العنف، وحل النزاعات، والسلام، وتحدّثت عن الإرهاب دون أن تذكر تعريفاً له، مع أنها قدّمت تعريفات للكثير من المصطلحات التي تقل أهمية عن الإرهاب، وذلك فيما يبدو لتخفيف حدة الرفض الشعبي للتعاطي مع المفاهيم الأميركية المفروضة على العالم، أو ما تسميه "الإرهاب" وخصوصاً ما يتعلق بحق مقاومة الاحتلال وعلى الأخص في فلسطين.

ومن الواضح أن معدّي المصفوفة، قد حاولوا قدر الإمكان إخراج المصفوفة بالطريقة التي تبدو معها أكثر انسجاماً مع القيم السائدة في المجتمع الأردني.

إلا أن ذلك لم يمنع من توجيه انتقادات شديدة اللهجة إلى المصفوفة من بعض الجهات في الأردن، ولاسيما من قبل النواب الإسلاميين في مجلس النواب، الذين ركّزوا احتجاجاتهم بشكل خاص حول المفاهيم المتعلقة بقبول الآخر، على قاعدة منع الدعوة والتبليغ الديني المعمول بها في العالم، وحل النزاعات وعلى الأخص فيما يتناول استخدام القوة المسلحة الشعبية ضد القوى المعتدية والاحتلال، والتي اعتبرها المعارضون للمشروع مدخلاً للتطبيع مع إسرائيل، وإضعاف الانتماء إلى القضية الفلسطينية وحقوق الأمة في فلسطين.

دلالات زيارة الرئيس الروسي بوتين للشرق الأوسط*

مثلت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٦-٢٩ أبريل ٢٠٠٥ علامة فارقة في السياسة الروسية تجاه المنطقة، ليس فقط لأنها الزيارة الأولى من نوعها في التاريخ لفلسطين وإسرائيل، والأولى منذ أكثر من أربعين عاماً لمصر، ولكن بالنظر إلى ما انطوت عليه من أبعاد ودلالات، يمكن بلورتها في إطار أربع دلالات أساسية.

الدلالة الأولى:

دور روسيا على الصعيدين الدولي والإقليمي، وموقع الشرق الأوسط في أولويات السياسة الخارجية الروسية.

لقد كانت الزيارة مؤشراً قوياً لنجاح بوتين في استعادة مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى، على حد تعبيره، ونهوض روسيا من كبوتها التي استمرت ما يزيد على عشر سنوات، انهارت فيها مؤسسات الدولة، واستشرى الفساد وعدم الاستقرار السياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وإقليميا إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى في منطقة الكومنولث التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق أهمية لأمنها القومي. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ومنذ تولى بوتين السلطة في مطلع عام ٢٠٠٠ شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، وصل إلى حد الطفرة في العامين الماضيين، حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي ٧٪ سنوياً. صاحب ذلك مناخ سياسي يتسم بالاستقرار والتفاهم الواضح على صعيد العلاقة بين الرئيس والبرلمان، حيث استطاع بوتين أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يحدث تقارباً مع

* إعداد: د.نورهان الشيخ.

الشيوعيين والقوميين دون المساس بعلاقته القوية مع ذوى الاتجاه الليبرالي. من ناحية أخرى، كان الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته روسيا عاملاً أساسياً في توفير التمويل اللازم للنهوض بالمؤسسة العسكرية الروسية وتطوير الصناعات العسكرية بهدف دعم القدرات الدفاعية الروسية وزيادة القدرة التنافسية لروسيا في سوق السلاح.

وخلال تلك الفترة كان الاهتمام بدوائر السياسة الخارجية التي تسهم على نحو مباشر في تحقيق النهضة الروسية، والمتمثلة في أسواق تصريف النفط الروسي في أوربا التي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين لروسيا، والدول الآسيوية التي تمثل سوقاً واسعة للسلاح الروسي، ولاسيما الهند والصين اللتان تستأثران معاً بنحو ٨٠٪ من صادرات روسيا من الأسلحة. ونظراً لمحدودية إسهام الشرق الأوسط في هذا المجال والهيمنة الأمريكية على صادرات السلاح للمنطقة، وكذلك على الاستثمارات العربية بعامة والخليجية بخاصة، والتي تتجه عادة إلى أوربا والولايات المتحدة، فقد تراجعت المنطقة نسبياً في أولويات السياسة الروسية وإن ظلت حاضرة على أجندة القيادة الروسية.

وبعد نجاح بوتين في ترتيب البيت الروسي من الداخل وتأكيد مكانة روسيا دولياً بدأ بالاهتمام بتوسيع دائرة الاهتمام الروسي وطرق الأبواب التي لم تحتل أولوية ما في فترة رئاسته الأولى، وأهمها الشرق الأوسط. فقد هدفت الزيارة إلى ما يمكن تسميته "إظهار النوايا" حيث عكست رغبة القيادة الروسية في إحياء التعاون مع دول المنطقة ودفعه قدماً في شتى المجالات، بما في ذلك استعداد روسيا لتصدير أسلحة متقدمة تكنولوجيا، وذلك من منطلق تجارى واقتصادي بحت، قد لا تقدم الولايات المتحدة على تزويد الدول العربية بها لاعتبارات خاصة بالرؤية الأمريكية لتوازنات القوى في المنطقة، وما يجب أن تكون عليه. ولا يعنى هذا أن

روسيا تريد إبعاد الولايات المتحدة من المنطقة، أو أن شبح المواجهة بينهما سيعود مجدداً إلى الشرق الأوسط، وإنما ينبع الاهتمام الروسي بالمنطقة من فرص تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري مع دولها جميعاً بما في ذلك إسرائيل. ولاشك أن مكانة المنطقة في الأولويات الروسية ستتحدد بمدى استجابة دول المنطقة لهذه المبادرة الروسية.

الدلالة الثانية:

خصوصية العلاقات الروسية العربية عموماً والروسية المصرية بصفة خاصة.

لقد كان لزيارة بوتين لمقر جامعة الدول العربية دلالة خاصة حول أهمية العالم العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية، وقد انعكس ذلك في قول بوتين: "إن روسيا والعالم العربي جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات". وكذلك في طلبه اعتماد السفير الروسي في القاهرة ميخائيل بوغدانوف ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية التي افتتحت مكتباً لها في موسكو في أوائل التسعينات.

كما كانت زيارته هذه بمثابة زيارة لكل الدول العربية وليس فقط مصر. فكثير من الدول العربية كانت ترغب في استضافة الرئيس الروسي، وقام قادتها بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم فقد كانت زيارة القيادة الروسية لجامعة الدول العربية استجابة ذكية وخروجاً من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية.

من ناحية أخرى، أكدت القيادة الروسية استمرار تأييدها الواضح للقضايا العربية، حيث أكد الرئيس الروسي في كلمته بجامعة الدول العربية على حرص

روسيا على التوصل إلى مصالحة ووفاق وطنيين في العراق، وتعزيز القوات المسلحة وأجهزة القوى الوطنية فيه وتحديد موعد إجلاء القوات الأجنبية من أرض العراق. وقد كان الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق واضحاً منذ بدء الأزمة العراقية، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده.

كذلك، عكست الزيارة مدى دفء العلاقات المصرية الروسية والتطور الذي شهدته والآفاق والإمكانات المتاحة لمزيد من التعاون في مختلف المجالات. فقد كان للزيارة التي قام بها الرئيس المصري حسنى مبارك لروسيا في سبتمبر ١٩٩٧، والتي كانت الأولى في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دور كبير في إذابة الفتور النسبي الذي ساد العلاقات بين البلدين في فترة ما بعد الانهيار، إلا أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي كانت تعانى منه روسيا آنذاك حال دون وضع الأطر اللازمة لتطوير التعاون بين البلدين، وهو ما حققته قمة عام ٢٠٠١ بين الرئيسين مبارك وبوتين، حيث تم خلال الزيارة توقيع إعلان موسكو للصداقة والتعاون بين البلدين، وتوقيع البرنامج طويل الأجل للتعاون المتعدد بين البلدين، إلى جانب الكثير من الاتفاقات ومذكرات التفاهم. هذا في حين نجحت الزيارة الأخيرة للرئيس مبارك في مايو ٢٠٠٤ في بلورة مشروعات محددة للتعاون بين البلدين ومثلت دفعة قوية للتعاون المصري الروسي. ويأتي المجال التقني في مقدمة مجالات التعاون بين البلدين، وأبرزها الاستفادة من خبرات معهد الطاقة الروسي لتطوير قدرات مصر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والتعاون في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي حيث يمثل إنتاج شركة "لوك أويل" الروسية في مصر حوالي ١٠٪ من الإنتاج المصري من

البترول. كذلك تحديث البنية الصناعية المصرية التي أقيمت بمساعدة وتكنولوجيا روسية في فترة الخمسينات والستينات، والتي يقارب عددها الـ ٩٧ مشروعاً صناعياً تنموياً تمثل دعامة الاقتصاد المصري حتى الآن، وأبرزها تحديث مولدات الكهرباء في السد العالي لزيادة عمرها الافتراضي ٤٠ عاماً أخرى، وتحديث الفرن العالي وإعادة تأهيل أحدى الغلايات بشركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالإسكندرية. يضاف إلى هذا تدشين صناعات جديدة تضيف رصيداً للتعاون بين الجانبين والإنتاج المشترك للكثير من المنتجات الروسية في مصر، ولاسيما السيارات والشاحنات والجرارات وأبرزها سيارات "فاز" و"جازيل" و"أوكا" وشاحنات "كاماز" ومنتجات مصنع ليبيتسك من الجرارات ومنتجات مصنع إيربيت من الدراجات النارية. وإنتاج مشترك للأدوية ومنها خط لإنتاج دواء الأنسولين بالتعاون بين شركة سيديكو المصرية وشركة بيوتكنولوجيا الروسية. يضاف إلى هذا بحث تفعيل مبادرة روسيا بإنشاء جامعة روسية في مصر يكون لها إسهامها في إحداث التقارب الثقافي والحضاري بين الشعبين. صحيح أن كل هذه المشروعات والمبادرات كانت قد تم طرحها والاتفاق عليها في فترة سابقة على زيارة الرئيس بوتين لمصر، إلا أن الزيارة كان لها أهميتها في تأكيد الإرادة الحقيقية للبلدين في دفع التعاون بينهما ليس فقط في المجال التقني ولكن في مختلف المجالات وعزمهما تذليل العقبات التي تحول دون دخول بعض المشروعات التي تم الاتفاق عليها إلى حيز التنفيذ، والوصول بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية القائمة بينهما.

الدلالة الثالثة:

إشكالية العلاقات الروسية الإسرائيلية.

إن توقيت الزيارة ارتبط إلى حد كبير بالتوتر الذي شهدته العلاقات الروسية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة للكثير من الأسباب الخاصة بالسياستين

الداخلية والخارجية لروسيا. فعلى صعيد السياسة الخارجية الروسية، أثارت صفقة توريد صواريخ روسية من نوع "ستريليتس" المضادة للطائرات لسورية حملة مضادة وضغوطاً شديدة من إسرائيل والولايات المتحدة للحيلولة دون إتمامها. هذا إلى جانب تأكيد القيادة الروسية الدائم على استئناف التعاون مع إيران في المجالين العسكري، والتقني الخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإنشاء مفاعل بوشهر النووي، وفشل كل المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لإيقافه أو الحد منه.

وعلى الصعيد الداخلي، قام بوتين منذ توليه السلطة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحجيم النفوذ اليهودي داخل روسيا. وهو نفوذ لا يمكن تجاهله، فقد استطاع عدد من اليهود الروس، بدعم من الولايات المتحدة، إقامة إمبراطوريات إعلامية واقتصادية اكتسبت نفوذاً سياسياً واسعاً خلال فترة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين. وتضمن ذلك السيطرة على عدد من الصحف والقنوات التليفزيونية الخاصة، إلى جانب شراء عدد من المنشآت الاقتصادية العملاقة بأبخس الأسعار في إطار عملية الخصخصة التي قام بها. بل إن نفوذهم قد أمتد إلى الكرملين ذاته وأصبح لهم تأثير قوى على عملية صنع القرار، واختيار المسؤولين التنفيذيين في مختلف المواقع. ويحاول الرئيس بوتين منذ توليه السلطة تحجيم هذا النفوذ وكان اعتقال الملياردير اليهودي فلاديمير جوسينسكي صاحب أكبر إمبراطورية إعلامية خاصة في روسيا في يونيو ٢٠٠٠ أولى خطوات هذا التوجه، ومؤخراً اعتقال ميخائيل خودروكوفسكى رئيس مجلس إدارة شركة يوكوس النفطية الروسية عام ٢٠٠٣.

ويأتي هذا التوجه من جانب القيادة الروسية استجابة للحس القومي الروسي المناهض لليهود، وتعتبر الرسالة التي بعث بها ١٩ نائباً في الدوما (المجلس

الأدنى في البرلمان الروسي) أواخر يناير ٢٠٠٥ إحدى صور الرفض القومي للنفوذ اليهودي، حيث طالبوا فيها بمنع الاتحادات الدينية والقومية اليهودية كافة في روسيا لتتبعها وملاحقاتها للقوميين الروس، الأمر الذي أثار كبير حاخامات روسيا بيرل لازر وكذلك الناطق باسم المؤتمر اليهودي الروسي يوروخ جورين وغيرهم من الشخصيات اليهودية في موسكو واتهامهم القوميين "بمعاداة السامية". بل إنه وفقاً لاستطلاع للرأي قام به تليفزيون (RTVI) فإن نسبة معاداة السامية تجاوزت ٧٠٪ في روسيا. وهو الأمر الذي دفع إسرائيل، تدعمها الولايات المتحدة، لشن حملة ضد الرئيس بوتين نفسه تتهمه بمعاداة السامية والاستبداد والديكتاتورية. بل إن الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف أشار إلى ذلك صراحة خلال لقائه ببوتين، حيث قال: إن "معاداة السامية قد طفت على السطح في روسيا"، ودعا بوتين لمحاربة هذا التوجه. في حين أشار بوتين إلى أن هناك بعض مظاهر لمعاداة السامية في كل أنحاء العالم حتى في إسرائيل، وإن أي مشاعر من هذا القبيل تعتبر مدمرة بالنسبة لروسيا كدولة متعددة القوميات. وإن كان البعض قد تساءل حول عدم زيارته لحائط المبكى وارتدائه القلنسوة كغيره من ضيوف تل أبيب.

إلا إنه مما لاشك فيه أن زيارة بوتين لإسرائيل قد بددت أي مزاعم إسرائيلية وأمريكية تتهم روسيا أو القيادة الروسية بمعاداة السامية وأكدت التوجه الروسي الحاكم لسياستها في المنطقة والذي يتسم بالتوازن، ورغبة روسيا في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الأطراف كافة بما فيها إسرائيل، وإن تعاونها مع إيران أو سوريا تفرضه المصالح القومية الروسية ولا ينطوي على أي معاداة لإسرائيل أو للسامية. وهو الأمر الذي برز في تصريح مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي رعنان غيسين لوكالة الأنباء الروسية "نوفوستى": إن إسرائيل لا تنوى جعل علاقاتها مع روسيا رهينة حل هذه المسألة -في إشارة إلى صفقة الصواريخ مع

سورية- وكذلك في اتفاق البلدين حول تسهيل إجراءات السفر بينهم لخدمة الإسرائيليين من أصل روسي، الذين يمثلون نحو ربع سكان إسرائيل. هذا إلى جانب بحث إنشاء مركز ثقافي روسي في إسرائيل لدعم الحوار والتقارب الثقافي بين البلدين.

الدلالة الرابعة:

استمرار الموقف الروسي الداعم والمؤيد للحق الفلسطيني.

أبدت القيادة الروسية دوماً تأييداً واضحاً للقضية الفلسطينية، وهو ما تؤكده تصريحات المسؤولين والسلوك التصويتي لروسيا داخل الأمم المتحدة، وتحركاتها في إطار اللجنة الرباعية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط. فقد أيدت روسيا عدداً من القرارات الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، منها قرار الجمعية العامة (١٠/ ١٣) في أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبناءها لجدار الفصل العنصري، الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي. كما أنها أعربت في أكثر من مناسبة عن رفضها لإقامة المستوطنات، و تؤكد دوماً أن القدس جزءاً من الأراضي المحتلة، كما تؤكد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وعلى ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية. بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بناء على اقتراح روسي وهو القرار الذي يقر خارطة الطريق، ويجعل منها قراراً ملزماً، بدلاً من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية. كما رفضت دعوات الولايات المتحدة وإسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطيني جديد. وقد جاءت الزيارة لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافا ضمنياً بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة

الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه" مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها.

من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيراً نوعياً في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين والذي يتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و٥٠ مدرعة، انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين. وكذلك، تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو، وهى تقترب في هذا الشأن من سياسة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر مانحي المساعدات للسلطة الفلسطينية.

كذلك، أبرزت دعوة بوتين لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية. إلا أنه لا زالت هناك حدود للدور الروسي في عملية التسوية، ومازالت روسيا غير قادرة على لعب دور حقيقي فيها. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات.

أولها: الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط، ولاسيما عملية التسوية السلمية وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في أكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن أزمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية من اجل تضافر الجهود وتدخل الأطراف المؤثرة كافة من أجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفيتي هو "الراعي الثاني" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلي. كما أن الولايات المتحدة عادت للتفرد بدور الوسيط الأوحد في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والأردنية الإسرائيلية، ولم يكن

لروسيا دور في الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠. والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفى علمية السلام ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك. ثانيها: افتقار روسيا لمقومات التأثير والضغط على الأطراف المختلفة للصراع ولاسيما الجانب الإسرائيلي. فما يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل وأنهم ورقة ضغط في يد روسيا هو أمر تنقصه الدقة ويحتاج إلى تدقيق. فصحيح أن عدد المهاجرين الروس في إسرائيل يبلغ حوالي مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦,٢ مليون نسمة (١٦٪)، وينخرطون في حزب للناطقين بالروسية وهو حزب "يسرائيل با" الذي يرأسه ناتان شيرانسكى، كما أن لديهم الكثير من الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، ولاسيما الذين هاجروا في مطلع التسعينات. إلا أنه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في مواجهة إسرائيل حيث لا يكترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة، ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوكاً فيه.

كما أن افتقار روسيا لإمكانات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحيلولة دون تدخل أي طرف ذي موقف ايجابي وداعم للقضية الفلسطينية والذي يعنى السير في طريق التسوية العادلة، عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسي كراعٍ ثانٍ لعملية السلام، وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية بالمنطقة. وقد بدا هذا واضحاً في تحفظ إسرائيل والولايات المتحدة على مبادرة بوتين بعقد المؤتمر الدولي. وهذه ليست

المرة الأولى لمثل هذا السلوك من الدولتين، فقد سبق وأن رفضتا دعوة فرنسية مماثلة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بفرنسا.

ولكن رغم هذا تظل زيارة بوتين علامة فارقة في السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط. فقد نجحت الزيارة في إحداث التغيير المطلوب لصورة روسيا ومكانتها في العالمين العربي والإسلامي إلى جانب صورتها داخل إسرائيل وأمام الرأي العام العالمي، على النحو الذي لا يمكن معه بعد الآن اتهام القيادة الروسية بمعاداة السامية واتخاذ ذلك ذريعة لوأد التعاون العربي الروسي في المجال العسكري على وجه الخصوص. كما تضمنت تأكيداً واضحاً للرغبة الصادقة من جانب القيادة الروسية في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة للدول العربية، ولأن تصبح روسيا شريكاً حقيقياً في تحقيق النهضة العربية المرتقبة، وعلينا نحن العرب فهم معطيات هذا التعاون، وتحديد ماذا نريد، وكيف يمكن إقامة علاقات التعاون على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين.

عملية السلام في الصحافة الإسرائيلية
(حزيران ٢٠٠٤- حزيران ٢٠٠٥)*

سيطر على الصحافة الإسرائيلية، وبشكل واضح، موضوع الانسحاب من غزة وتداعياته الأمنية تحديداً على المستوطنين، واختلاف الرأي في الحكومة الإسرائيلية حول إيجابيات هذا الانسحاب، إضافة إلى موضوع استمرار بناء الجدار العازل، وما رافقه من مواقف دولية ومحلية. وقد تطرقت الصحف الإسرائيلية بشكل تفصيلي إلى موضوعات: التهدئة مع الفلسطينيين، ومرحلة ما بعد وفاة عرفات، والانتخابات الفلسطينية، ومشاركة حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية، وانعكاس ذلك على مستقبل عملية السلام، إضافة إلى الملف السوري، وعملية مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والانسحاب من لبنان.

هذه هي أهم المحاور التي عالجتها الصحف الإسرائيلية خلال هذه المدة، وهي تعبر بوضوح عن أهم القضايا التي تشغل الشارع والحكومة الإسرائيلية:

أولاً) الانسحاب من غزة (فك الارتباط):

في مقال تحت عنوان (عفواً لم ننتصر)[1] للكاتب زئيف شيف: إنه في إجمال أربع سنوات من الانتفاضة والحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين لا يبدو أن حق الإسرائيليين أن يحتفلوا بأي نصر ساحق على الفلسطينيين ففي ختام (حرب الأيام الستة) كان معروفاً أن الحرب قد انتهت، فالنصر العسكري كان قاطعاً، وكذا أيضاً اعتبر في العالم، أما المواجهة الراهنة (الانتفاضة) فلا تزال في أوجها،

* إعداد: حسام الحوراني، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.
[1] صحيفة هآرتس، ١/ ١٠/ ٢٠٠٤.

والاحتمالات من ميدان المعركة لا تزال تكتيكية فقط، وفي المجال السياسي تلقت إسرائيل هزيمة شديدة، فالمفاوضات توقفت، ولا أحد يعرف إلى أين تقود المواجهة، ويجدر بنا أن نسمع ادعاءات شخصيات فلسطينية، تعتقد أن النصر هو حليفهم، وتستند في ذلك إلى أن فك الارتباط الذي ينادي به شارون من غزة تحديداً لم يكن إلا اعترافاً بأنه انتصار للفلسطينيين ومقاومتهم. فالمواجهة العسكرية هزت المجتمع الإسرائيلي، وعمقت الفقر فيه خلال السنوات الأربع، وأخلت بالمساواة الاجتماعية فيه، وخطة فك الارتباط لا تضمن أن يتوقف "الإرهاب"، فهي ستغير شكله في قطاع غزة فقط، لأن عدد الأهداف الإسرائيلية سيتقلص ويحتمل جداً أن يتعمق في الضفة الغربية.

أما الكاتب عمير ربابورت فقد وصف فك الارتباط في قطاع غزة في مقالة (حول الحل العسكري، سور واقٍ في قطاع غزة) [٢] بأنه حرب هي الأولى من نوعها، لأن الأمر في فك الارتباط لا يتعلق بمعركة حول هدف سياسي معين، ولا حتى معركة حول آخر متر فيه، حتى إذا لم يطلق الفلسطينيون رصاصة واحدة أخرى، وهل سيبدو انسحاب الجيش الإسرائيلي هروباً مخزياً على شاكلة الانسحاب من جنوب لبنان، أم أن إسرائيل ستخرج من منطلق القوة كما يظهر خارجياً.

الصورة ستؤثر كثيراً على مسألة تحول الانسحاب من غزة إلى حافز (رياح دافعة) في نظر الفلسطينيين لطرد إسرائيل بالدم والنار من الضفة الغربية أيضاً ن في ظل هذا التحليل لا غرابة أن الأصوات الداعية لشن عملية برية واسعة في قطاع غزة على غرار عملية السور الواقي في الضفة الغربية تتزايد داخل الجيش

[2] معاريف، ١/ ١٠/ ٢٠٠٤.

الإسرائيلي، لأنه -وحسب اعتقادهم- فإن عملية كهذه فقط قادرة على توفير فترة هدوء تتيح المجال أمام تنفيذ فك الارتباط، ولكن من الأجدر أن نأخذ بالحسبان أن احتلال قطاع غزة بالكامل سيكون أصعب من احتلال مدن الضفة الغربية، وأن الثمن الدموي سيكون أكثر فداحة على ما يبدو، فكمية الوسائل القتالية المتوافرة لدى الفلسطينيين في غزة وجودتها أعلى من تلك التي كانت في الضفة الغربية، ومن يرغب في الحصول على تجسيد لحجم الخطر عليه أن يتذكر فقط كيف أصابت قذائف الـ (آر. بي. جي) المجنزرتين في رفح وحي الزيتون قبل أربعة أشهر وأبادتهما، والخيار الوحيد المتاح لتجنب حرب فك الارتباط الطويلة أو عملية مثل عملية (السور الواقي) في غزة يمكن أن يكون متاحاً فقط كدفعة واحدة فجائية لتنفيذ خطة فك الارتباط، ولكن في ظل المصاعب اللوجستية والقانونية التي ينطوي عليها إخلاء المستوطنات فإن هذا الخيار لا يبدو واقعياً، لذلك لا شك أن الخيارات المتاحة اليوم أمام صانعي القرارات صعبة، ونحن نواجه فترة سيئة جداً في المرحلة القادمة.

وبالنسبة للتصويت في الكنيست الإسرائيلي على فك الارتباط كانت النتائج كالتالي[٣]:

- مع فك الارتباط ٦٧ نائباً: الليكود ٢٣، العمل وشعب واحد ٢١، شينوي ١٤ (باستثناء النائبة ناووت تغيبت بسبب المرض)، ياحد ٦، القائمة العربية ٢ / الاتحاد الوطني ١.
- ضد فك الارتباط ٤٥ نائباً: الليكود ١٧ / شاس ١١ / المفدال ٦ / الاتحاد الوطني ٦، يهود هتوراه

[3] هآرتس، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.

❖ الامتناع عن التصويت ٧ نواب: الجبهة الديمقراطية / الحركة العربية ٣، التجمع الديمقراطي ٣، شعب واحد ١.

وفي استطلاع لرأي الشارع الإسرائيلي حول الموضوع نفسه كانت النتائج على النحو التالي[٤]:

مع فك الارتباط ٥٩ ٪.

ضد فك الارتباط ٢٨ ٪

وفي تاريخ ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٥ اتخذت حكومة شارون خطوة تاريخية بقرارها إخلاء المستوطنات من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في موعد أقصاه ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٥، وقد قامت وزارة المالية بإعداد طلبات مساعدة سيطلبها شارون من الرئيس الأمريكي جورج بوش تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار لتمويل فك الارتباط العسكري[٥].

وقد شددت شخصيات رفيعة المستوى في مكتب شارون على أنه من ناحية قانونية فإنه ابتداءً من ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٥ سيكون كل من يبقى في المنطقة مخالفاً للقانون حتى لو لم يصل له جنود الجيش الإسرائيلي لإخلائه حتى ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥ [٦].

وافترضت الحكومة الإسرائيلية أربعة بدائل تعويضات للمستوطنين في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية الذين سيتركون منازلهم في إطار خطة فك الارتباط وسن قانون التعويضات بنحو من ١٦٠٠ عائلة من المستوطنين، منها فقط مائة

[4] معاريف، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.

[5] هآرتس، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٥.

[6] يديعوت، ١/ ٨/ ٢٠٠٤.

عائلة تسكن المستوطنات الأربع التي ستخلى في شمال الضفة الغربية، وهذه هي المقترحات الأربعة:

١. بيت مقابل بيت:

وهذه الخطة تستهدف من كان مركز حياتهم في المستوطنات التي ستخلى وسكنوها لأربع سنوات على الأقل، وهؤلاء سيكونون مستحقين منزلاً بنوعية مشابهة للذي أخلوه، وسيحسب التعويض بحسب سعر الميدان في المنطقة المنقول إليها وتكلفة إقامة بيت جديد، ويزداد المبلغ وفقاً لأقدمية المستوطن في المستوطنة.

٢. قيمة بيت نموذجي مخلى:

وهي مخصصة لمن سيكنون في مستوطنة مخلاة لأقل من أربع سنوات أو لأولئك الذين يملكون بيتاً في المستوطنة ويسكنون في مكان آخر، وسيحدد التعويض بحسب قيمة البيت في المستوطنة لا قيمة البيت في المنطقة المنقول إليها.

٣. استيطان بديل (وهذا ما تفضله الحكومة الإسرائيلية)
حيث ينتقل المخلون إلى مستوطنات داخل الخط الأخضر.

٤. تعويض شخصي:

يستطيع كل مستوطن أن يختار، إما أن يتلقى تعويضات بحسب جدول عام، وإما أن يطلب تقدير مقدر مستقل لبيته ويتلقى تعويضات بما يلائم ذلك[٧].

ثانياً) مسار التهدئة والانتخابات وصورة الخارطة الفلسطينية بعد عرفات:

بعد وفاة عرفات أصبح الشعب الفلسطيني أمام استحقاق طبيعي وواقعي ممثلاً في اختيار رئيسٍ له خلفاً لعرفات، والرئيس الفلسطيني عرفات لم يهيئ خلفاً

[7] هآرتس، ١/ ٨/ ٢٠٠٤.

له يتمتع بصلاحيات واسعة كما كان عليه الرئيس عرفات نفسه ويلقى قبولاً بين الشعب الفلسطيني، فأصبح الوضع صراعاً حول السيطرة على الشارع الفلسطيني إن كان داخل فتح أم بين الفصائل الفلسطينية، وغدت الخيارات الفلسطينية صعبة للغاية، فأمام عمل غير مؤسسي، وأجهزة أمنية فلسطينية متفسخة، وتغييب رموز للشعب الفلسطيني، ووجود توجهين لدى الشعب الفلسطيني؛ توجه نحو العودة للمفاوضات ممثلاً بتيار السلطة مع اختلاف حول آليات هذه العودة وسقف المطالب ووقف الانتفاضة ونزع سلاح المقاومة، وتوجه نحو استمرار المقاومة ودعمها نظراً لما حققته على أرض الواقع من إنجازات للشعب الفلسطيني ليس أقلها قرار الحكومة الإسرائيلية بفك الارتباط والانسحاب من غزة.

وحتى تيار السلطة نفسه كان منقسماً ولا يملك السيطرة على الشارع، وحتى الأشخاص الأقوياء يعانون من ضعف واضح وهذا ما أراده عرفات فدحلان يملك ساقاً واحدة في غزة ولكن ليس له موطئ قدم حقيقي في الضفة الغربية، وجبريل الرجوب ذو رجل واحدة أيضاً ولكن بالاتجاه المعاكس وإن لم يتألف الاثنان في ظل أبو مازن فسيواصلان مشيتهما العرجاء ولن يكون للسلطة ورئيسها سيطرة حقيقية على الأرض، فالرجوب كمستشار للأمن القومي بلا جنود ويواجه توفيق الطيراوي رئيس المخابرات العامة، وكذلك جهاز بشير نافع الذي شكله عرفات لمنافسة الرجوب وقضم قوته، ودحلان يواجه ماهر حلس صديق موسى عرفات، وعندما نصعد لمستويات أعلى في قيادة السلطة الفلسطينية نجد وحدة هشة جداً.

إن تشكل الرباعية التي تدير فتح والسلطة اليوم يعد أعجوبة، ذلك لأن في صفوفها تناقضاً صارخاً في المصالح، ليس فقط بين أبو مازن والقدومي وإنما أيضاً بين أبو مازن وأبو علاء، فأبو مازن يركز بالأساس على وقف إطلاق النار مع

ممارسة الضغوط الدولية على إسرائيل حتى تمتنع عن عملياتها ضد الفصائل، أما أبو العلاء فيطالب إسرائيل علانية بالمزيد من حرية الحركة وسحب الجيش الإسرائيلي من المدن والعودة لوضع أيلول عام ٢٠٠٠ ، حماس لا تنوي خوض المنافسة على الرئاسة ولكنها ستشارك في الانتخابات البلدية التي ستبدأ في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٥ والاتجاه لدى حماس هو الإمساك بزمام الحكم في البلديات ولاسيما في القطاع، والإمساك بزمام السلطة من الأسفل بوسائل ديمقراطية، مع مواصلة الكفاح المسلح في إسرائيل، فإذا ما خرجت إسرائيل من غزة سينقلون الثقل الكفاحي إلى الضفة، مراكمة القوة من الأسفل واستمرار الكفاح ضد إسرائيل هو التحدي الذي تفرضه حماس على فتح في إطار السيطرة على الشارع الفلسطيني[٨].

ولم تشارك حماس في الانتخابات الرئاسية ولم تعرقل سيرها، وتم انتخاب أبو مازن رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وسرعان ما استئناف نشاطه مع الفصائل للوصول إلى تهدئة تمكنه من إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وإجراء الانتخابات التشريعية.

وكانت أهم ظاهرة في حملة الانتخابات لـ (٢٦) من المجالس البلدية والقروية التي أجريت في الضفة الغربية في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ هي مشاركة حماس فيها، فقد تقدم مرشحوها لهذه الانتخابات وبشكل رسمي كممثلين للحركة وهناك من يرى أن هذه الخطوة هي إحدى مراحل ترسيخ حركة حماس كحزب سياسي يتحمل جزء من الإجراءات الديمقراطية في السلطة الفلسطينية، وبشكل عام يمكن القول بأن حركة حماس برزت قوتها في الأماكن التقليدية في جبل

[8] يديعوت، ١٩/ ١١/ ٢٠٠٤.

الخليل، وظهرت قوة فتح في الأماكن ذات الطابع الحديث مثل أبو ديس والعيزرية وأريحا[٩].

وقد وافقت حماس على مطالب أبو مازن بالتهدئة لمدة شهر، وقد طلب أعضاء حماس بالمقابل التزاماً بأن تمنع إسرائيل عن العمل ضدهم، ونتيجة لقاءات مماثلة مع فصائل المقاومة الأخرى أعلنت كتائب شهداء الأقصى ومنظمة لجان المقاومة الشعبية والجهاد الإسلامي استعدادها لوقف إطلاق النار، وبالتنسيق بين أبو مازن والحكومة الإسرائيلية انتشر نحو ٣ آلاف جندي فلسطيني مسلح في قطاع غزة لفرض النظام والأمن[١٠].

وفي تطبيق استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وتطبيق فك الارتباط التقى الرئيس المصري في شرم الشيخ (١٠/ ٣/ ٢٠٠٥) مع وزير الدفاع الإسرائيلي موفاز، وثمة اعتقاد لدى الجيش الإسرائيلي بأن الوساطة المصرية المكثفة بين قيادة السلطة وحماس زائدة ولا داعي لها ولا تدفع المسيرة السلمية قدماً، فالوساطة المصرية لعقد جولة أخرى في القاهرة في ١٥/ ٣/ ٢٠٠٥ بين السلطة والفصائل الفلسطينية الإثني عشر تسهم فقط في تضخيم الإحساس بالأهمية الذاتية لحماس، ومصر تفرض على السلطة مكانة محاور المسار في المحادثات حيال حماس وفي كل مرة تجري فيها جولة أخرى من المحادثات ترفع حماس مستوى مطالبها وتضع أبو مازن في موقف غير مريح، هكذا يعتقدون في الجيش الإسرائيلي، ويقدرون بأن محادثات القاهرة لن تنتج بالضرورة بيان هدنة،

[9] هآرتس، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

[10] يديعوت، ١٢/ ١/ ٢٠٠٥.

لأن الوضع الحالي للتهدئة مريح لحماس دون أن تقيد نفسها بالتزام مفصل بشأن وقف العمليات ضد إسرائيل[١١].

وتعليقاً على وثيقة إعلان القاهرة الصادرة عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي رعته مصر وشارك فيه أبو مازن وحضره اثنا عشر تنظيماً وفصيلاً فلسطينياً، وتحت عنوان "حماس تدخل اللعبة السياسية" (هآرتس ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥) كتب تسفي برئيل: إن شروط الفصائل ولاسيما حماس والجهاد الإسلامي حيال إسرائيل كانت معروفة، وهي تعهد إسرائيل بعدم المس بأهداف فلسطينية، ووقف هدم المنازل، والإفراج عن السجناء، وفي هذا تلقت مصر تعهداً من رئيس الوزراء شارون ووزير الدفاع موفاز، ويضيف أن القسم الأهم في الاتفاقات المتحققة يتعلق بشبكة العلاقات الجديدة التي تقترحها الفصائل للسلطة الفلسطينية وتتضمن هذه المشاركة في الانتخابات للسلطات المحلية المتوقعة في شهر أيار/ ٢٠٠٥ وللبرلمان في شهر تموز/ ٢٠٠٥ والانضمام إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية شريطة تغيير مبناها والتعاون السياسي، وهذه انعطافة هامة في سياسة حماس التي رفضت في عام ١٩٩٦ المشاركة في الانتخابات التي رأت فيها نتيجة لاتفاق أوسلو. ولا يدور الحديث عن مجرد استنارة إيديولوجية سقطت فجأة على حماس والجهاد الإسلامي، فخالد مشعل زعيم حماس، شرح في مقابلة لصحيفة " أكتوبر " المصرية بأن حماس ليست حركة محلية بل طليعة مشروع وطني له فروع عربية، إسلامية ودولية، ولهذا فإنه يجب الوصول إلى مواقف سيطرة بوسائل "قانونية" ستمنحها الشرعية السياسية كما يتطلب الآن منطق نظام العالم الجديد، والحاجة إلى تحقيق مكانة قانونية من خلال الانتخابات والشراكة السياسية هي تغيير استراتيجي بدأ يتغلغل في الحركة منذ الصيف الماضي وبلغ ذروته أمس،

[11] هآرتس، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٥.

والحديث يدور عن نقل، وإن كان مؤقتاً لبؤرة الخلاف بين حماس والسلطة الفلسطينية وفتح من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى الجهود لرسم صورة القيادة الفلسطينية المستقبلية.

استمرار الهدنة ليس خطوة تكتيكية هدفها تهدئة الوضع، بل مقابل تعهد أبو مازن بتغيير مبنى مؤسسات القيادة الفلسطينية، وسيكون هذا الآن من مهمة لجنة مشتركة من ستة أعضاء يترأسها سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ومهمتها إقامة "منظمة تحرير فلسطينية" جديدة، وهذه أيضاً مهمة مشروع القانون الانتخابي الجديد الذي سيسمح لحماس بالتنافس بنجاح نسبي في الانتخابات في شهر تموز، وهنا تقع أيضا بداية المشكلة القائمة : تعاون سياسي بين حماس والسلطة معناه مفاوضات أشد حيال إسرائيل وتقليص إمكانية الفصل بين الموقف المرن للسلطة برئاسة أبو مازن وبين المنظمات الفلسطينية [١٢]، وتجاهل كاتب المقال أن البند الأول من وثيقة القاهرة -وهو من أهم البنود- قد أكد على أن المجتمعين يتمسكون بالثوابت الفلسطينية دون تفريط وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

ثالثاً) الملف السوري واللبناني:

على مسار عملية السلام والعودة للمفاوضات مع سورية أوردت بعض الصحف الإسرائيلية أخبارا وتحليلات تحث الحكومة الإسرائيلية على التعامل بإيجابية وحدة مع التصريحات السورية الداعية إلى استئناف مفاوضات السلام

[12] هآرتس، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥.

بينهما، وكتبت صحيفة هآرتس تحت عنوان "كيف الرد على الأسد" إن الرئيس السوري دعا مرة أخرى إسرائيل إلى استئناف مفاوضات السلام معه إثناء لقائه في دمشق مع المنسق الخاص في الأمم المتحدة تيري ريد لارسن، وهذه الدعوات العلنية للأسد موجهة إلى الرأي العام العالمي والرأي العام الإسرائيلي على حد سواء، إلا أن رد الحكومة الإسرائيلية عديم الذكاء وسلبي فالآن تطلب إسرائيل من دمشق وقف دعمها للمنظمات الفلسطينية كشرط للشروع في المفاوضات، والناطقون بلسان الحكومة يقرون الزعم بأن دعوة الأسد إلى المفاوضات ليست جدية ويوجد أساس معقول للافتراض بأن الأسد على علم بأن إسرائيل – المركزة الآن على خطة فك الارتباط من غزة وشمال الضفة الغربية- غير قادرة على الوفاء بتنازلات بعيدة الأثر في جبهة أخرى، الجبهة السورية، والدعوة الأخيرة من الرئيس السوري يجب فهمها على ما يبدو على هذه الخلفية : خطوة الأسد لا تعرضه لخطر المفاوضات الفورية، حيث سيفحص استعداده للسلام مع إسرائيل بعملة السلام الكامل وتطبيع العلاقات. ولكن، ولهذا بالذات فإن على إسرائيل مهمة رد الكرة الدبلوماسية إلى ملعب الأسد، ولهذا بالذات عليها أن تثبت للأسرة الدولية، وكذا لمحافل في البلاد، في قيادة الجيش الإسرائيلي، في الاستخبارات وفي وزارة الخارجية، المتحفظين من سبل رد حكومة شارون – بأنهم مخطئون.

وفضلاً عن ذلك: فإن الأسد يعيش حالة ضغط من الولايات المتحدة وفرنسا ومجلس الأمن، ومن المعقول الافتراض بأنه يسعى إلى التحرر من هذا الضغط، إن ضعف الأسد والضغط الدولي عليه كفيلان بأن يشكلا أساساً أفضل لإدارة المحادثات معه، وإضافة إلى ذلك فإن حقيقة أن دمشق تؤيد الإرهاب الفلسطيني وتتعاون مع حزب الله ضد إسرائيل هي سبب وجيه للطلب في أن

يتصدر موضوع الإرهاب مواضيع المفاوضات؛ وسيكون في ذلك ما يكشف نوايا الرئيس السوري.

يمكن قبول الادعاء بأن إسرائيل لا يمكنها أن تعنى في آن واحد بالمسارين الفلسطيني والسوري، ويجب أن نفهم أنه في المرحلة الراهنة توجد أولوية عليا لخطة فك الارتباط، ولكن ليس في ذلك ما يبرر الردود المتملصة لإسرائيل على اقتراحات الأسد، ففي نهاية المطاف، ستجد إسرائيل نفسها على طاولة المفاوضات مع سورية، ومن الأفضل ألا يحصل هذا في أعقاب استئناف العنف المسلح، وحتى من يعارض اليوم الانسحاب من الجولان يفهم أن لإسرائيل مصلحة حيوية في الحفاظ على أفق مفتوحة للحوار، تؤدي في يوم من الأيام لتسوية سلمية[١٣].

ومن جهة أخرى تعالت الأصوات لاتخاذ موقف عسكري رادع ضد سورية على سند من القول التدخل السوري في الساحة العراقية ودعم المقاومة فيها، والتدخل السوري في لبنان، وقراره ودعم المقاومة الفلسطينية معلقا على اغتيال الحريري كتب (غي باخور) تحت عنوان (يجب معالجة الأسد) (صحيفة يديعوت ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥) إن بشار الأسد الذي اعتبر في السنوات الأولى من رئاسته ظلاً باهتاً لوالده ن لا يكف مؤخراً عن الكشف عن الأسنان، بل والافتراس، الرئيس الأسد هو اليوم عامل يهز استقرار الشرق الأوسط، والثمن دفعه أمس رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

سورية تحاول زعزعة الاستقرار في المنطقة على عدة مستويات ومن ثم زيادة نفوذها ووزنها، وهي تسيطر بيد عليا في لبنان، وأجبرت الحريري على الاستقالة

[13] هآرتس، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٤.

من منصب رئاسة الوزراء عندما عينت الاستخبارات العسكرية الدمية إميل لحود في ولاية ثانية كرئيس خلافاً للدستور اللبناني.

جنود سورية لا يزالون يحتلون لبنان – رغم تصريحات بأنها "أعادت انتشار" جنودها هناك، بل إن دمشق تعمل على تصفية كبار معارضيها في لبنان ؛ قبل بضعة أشهر كان هذا السياسي الدرزي مروان حمادي الذي نجا بصعوبة، وأمس كان هذا الحريري الذي لم يكن له حظ كحمادي.

سورية لا تزال المؤيد الأكبر لحزب الله، آخر ميليشيا مسلحة متبقية في لبنان، سورية ترى في حزب الله ورقتها في حالة تصعيد محتملة مع إسرائيل، وكل مطالب الأسرة الدولية بنزع سلاح حزب الله اصطدمت بالرفض السوري.

ولكن سورية لا تكتفي بالنبش في لبنان، فهي ضالعة أيضاً في الإرهاب السني في العراق الذي أدى إلى موت مئات الأشخاص في العام الماضي، وفي دمشق يجلس بعض كبار رجالات حزب البحث العراقي الذين يخربون ويزرعون الدمار في الدولة.

دمشق تمارس خطوات أيضاً في السلطة الفلسطينية من خلال الرعاية التي تعطيها لقيادات منظمتي حماس والجهاد الإسلامي التي تتخذ مقراً لها في أراضيها، ومن خلال هذه القيادات تتدخل في محاولات إسرائيل والسلطة الفلسطينية تثبيت وقف النار الهش.

واتخذ الأمريكيون حتى الآن يداً لينة تجاه السوريين، فمع أنهم بعثوا بعدة وفود رفيعة المستوى نقلوا إلى الأسد "تحذيراً أخيرا بالتأكيد" ولاسيما من أجل أن يسحب يديه من العراق، إلا أن التدخل السوري السلبي يستمر هناك عملياً، كما

أن جهود الأمم المتحدة التي اتخذت قراراً يلزم سورية بإخراج جيشها من لبنان، لم تعطِ ثمارها حتى اليوم.

الاغتيال الوحشي للحريري، والرفض السوري لكل طلب دولي، لا يتركان للعالم بدائل دبلوماسية كثيرة على الولايات المتحدة أن المتحد أن تفكر باستخدام القوة لردع النظام السوري، ولعله هكذا سيكون ممكناً تحقيق استقرار في ثلاث بؤر نازفة في المنطقة : العراق، السلطة الفلسطينية ولبنان [١٤].

وواصلت الصحف الإسرائيلية التأليب الدولي على سورية، فتحت عنوان (فك ارتباط وهمي) كتب (سمدار بيري) (صحيفة يديعوت ٤/ ٤/ ٢٠٠٥):

وحدهم ثاقبو النظر لاحظوا الزيارة السرية التي أجراها أول أمس وزير خارجية إيران كمال خرازي إلى دمشق وبيروت، فقبل زيارة مبعوث الأمم المتحدة تيري لارسن عرج خرازي إلى مكتب الرئيس السوري كي يضمن ألا يمس خروج "الأخ الأكبر" من لبنان بمراكز السيطرة الإيرانية : حزب الله ورجال الحرس الثوري.

وقد حقق خرازي أهدافه: فلم يذكر أمس أحد الوجود الإيراني في معسكرات التدريب في البقاع اللبناني وإرساليات السلاح من طهران إلى لبنان عبر دمشق، كما أنه ليس هناك من سيطلب من حزب الله نزع سلاحه والكف عن تخطيط العمليات ضد إسرائيل.

صحيح أن الأسد يخرج من لبنان بذيل عسكري – استخباري بين الساقين، ولكنه يترك هناك محافل قوى عديدة ستواصل الحرص على أب يواصل لبنان

[14] يديعوت، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥.

كونه جريراً لسورية: ليس فقط رجال حزب الله والحرس الثوري، بل وأيضاً مئات الموظفين وأصحاب القرار في بيروت الذين هم تعيينات قررها القصر الرئاسي في دمشق، فالحديث يدور عن الرئيس إميل لحود، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان، ووزراء كبار، ورئيس الأركان وقيادة الاستخبارات. الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله الذي ستتعزز مكانته في أعقاب الانسحاب السوري أقسم على الحفاظ على علاقات وثيقة مع أسياده في دمشق.

حتى اليوم درجت إسرائيل على أن ترى في سورية مسؤولة عن كل عملية لحزب الله بل وهاجمت أهدافاً سورية رداً على هجمات رجال حزب الله، وعندما سيغادر آخر الجنود السوريين لبنان ستفقد إسرائيل "العنوان" السوري، رغم أن الأوامر ستبقى تصل إلى بيروت من دمشق ومن طهران وإن كان بقنوات أكثر تطوراً، لا أحد من المحللين في دمشق وفي لبنان يتحدث عن فك ارتباط حقيقي، بالعكس فهم يشددون على أن ما كان هو الذي سيكون ولكن بغلاف تجميلي جديد يرمي إلى شطب الأسد من "محور الشر" للرئيس بوش. نهاية صدام حسين هي كابوس بشار الأسد، ولكن سورية لا تعتزم رفع يديها عن الساحة الخلفية[١٥].

[15] يديعوت، ٤/ ٤/ ٢٠٠٥.

المراجع

(أ) صحيفة هآرتس

١- ٢٠٠٤/٠٨/٠١.
٢- ٢٠٠٤/١٠/٠١.
٣- ٢٠٠٤/١٠/٢٧.
٤- ٢٠٠٤/١١/٢٨.
٥- ٢٠٠٤/١٢/٢٦.
٦- ٢٠٠٥/٠٢/٢١.
٧- ٢٠٠٥/٠٣/١٠.
٨- ٢٠٠٥/٠٣/١٨.

(ب) صحيفة يديعوت

١- ٢٠٠٤/٠٨/٠١.
٢- ٢٠٠٤/١١/١٩.
٣- ٢٠٠٥/٠١/١٢.
٤- ٢٠٠٥/٠٢/١٥.
٥- ٢٠٠٥/٠٤/٠٤.

(ج) صحيفة معاريف

١- ٢٠٠٤/١٠/٠١.
٢- ٢٠٠٤/١٠/٢٧.

المراجعات

مراجعات*

مثلنا مثل سدوم، في المنزلق من دولة القانون إلى جمهورية موز

العنوان: مثلنا مثل سدوم، في المنزلق من دولة القانون إلى جمهورية موز
المؤلف: موشيه هنغبي
الناشر: دار كيتر
مكان وسنة النشر: القدس- ٢٠٠٤

صدر قبل فترة وجيزة في إسرائيل كتاب للخبير القانوني موشيه هنغبي عنوانه "مثلنا مثل سدوم: في المنزلق من دولة قانون إلى جمهورية موز"، يعرض فيه الكاتب ما يعتبر أنه "فشل ذريع لمنظومة أجهزة سيادة القانون (الإسرائيلية) في حماية الديمقراطية من الذين يحاولون تدميرها وتقويضها من الداخل"، في إشارة صريحة إلى من يقف خلف ظواهر الفساد والإجرام.

والنتيجة التي يخلص إليها مؤداها أنه "لا نهضة ترجّى لدولة تخاف سلطاتها من أعداء القانون والديمقراطية، بدل أن يكون سلوكها نقيض ذلك جملة وتفصيلاً".

ولعله من المناسب، قبل العرض المفصّل أن نستعيد ما جاء في تظهير هذا الكتاب، الذي يمكن اعتباره غير مسبوق في "المكتبة الإسرائيلية":

"عصابات الإجرام المنظّم تزرع العنف في شوارع إسرائيل. وأذرعها تتغلغل في سلطات النظام الحاكم وتهدّد بالمسّ بالديمقراطية من الداخل. قتلة، مغتصبون، أزواج عنيفون وتجار نساء يتجولون بيننا طلقاء بسبب تساهل المحاكم. أماكن لوائح المرشحين للكنيست تُباع في وضح النهار عدّاً ونقداً أو بما يوازي النقود،

* إعداد: عبد الحميد كيالي.

والساسة الذين يشترونها هم الذين يشرّعون قوانيننا. مواطنون عاديون يذوقون مرّ العذاب في غياهب السجون والمعتقلات دونما ذنب اقترفوه، بينما يواصل مسؤولون كبار، استغلوا مناصبهم لتحسين وضعيتهم ووضعية المقربين منهم، لهاثهم نحو القمة دون حسيب أو رقيب. القضاء العسكري يمنح حصانة للقادة الذين أهدروا بإهمالهم الإجرامي حياة جنودهم، أو استغلوا جنسياً مجنداتهم، وأيضاً للذين ينكلون بالفلسطينيين. الإعلام الباحث عن الحقيقة يفقد أنيابه ويأخذ مكانه إعلام امتثالي وفاسق. وأفظع من كل هذا أن سلطات القانون مشلولة تماماً حيال التحريض والعنف الديني– القومي، اللذين سبق لهما أن أدّيا هنا إلى اغتيال رئيس للوزراء".

وفيما يلي عرض مفصل لمحتويات الكتاب الذي يقع في ٢٧٣ صفحة، ويتوزع على ثمانية فصول يركز فيها الكاتب على العديد من حالات الفساد في إسرائيل كما اتضح أعلاه.

في **الفصل الأول** (ص ص: ١٣-٢٩) يعرض الكاتب لحالات الفساد في إسرائيل بحادثة حققت فيها "الوحدة القطرية للتحقيق والفساد" عام ٢٠٠٢ مع القاضي في المحكمة العليا (تسيفي طال) على خلفية استغلاله لصلاحياته الحكومية باعتباره رئيساً "للجنة التركات" لتحويل أموال حكومية إلى جهات ومؤسسات كان هو أو زوجته أو مستشاره أعضاءً فيها. ويُوضح الكاتب كيف تمّ إغلاق ملف القضية دون اتخاذ إجراءات جزائية ضد القاضي، بعد قبول ذريعة أن تحويل النقود كان هدفه "تحقيق أهداف إيديولجية وقومية".

ثم يسوق الكاتب حالات مماثلة من الماضي أبرزها قضية تتعلق برابين عام ١٩٧٧. ويقارن هنغبي بين هذه الحالات وموقف القضاء الإسرائيلي من قضايا أثيرت ضد بنيامين نتنياهو وزوجته، وضد شارون وابنيه، ثم قضية درعي،

ويتساءل: هل يمكن الاستنتاج من ملابسات هذه القضايا وكيف تمت إدارتها أن هناك جريمة منظمة في إسرائيل؟

ويقتبس هنغبي رأي البرفسور (مناحيم أمير)، الحائز على جائزة إسرائيل التقديرية في علم الإجرام، والباحث العالمي في حقل الجريمة المنظمة، عندما وصف عالم الرشاوى في إسرائيل بأنه مافيا. ومن ثم يقتبس في نهاية الفصل عدداً من أقوال شخصيات وصحفيين إسرائيليين يذهبون إلى أن إسرائيل في طريقها إلى الهاوية بسبب غياب سلطة القانون وضعفها أمام السلطات الحاكمة ذات النفوذ.

ويفتتح الكاتب **الفصل الثاني** (ص ص: ٣٠-٤٤) باقتباس لإحدى عضوات الكنيست سابقاً (نحاما رونين) تصف فيه سلوك حزب السلطة في إسرائيل: "هذا عالم سفلي، إذا لم تلعب وفق القواعد السائدة فيه، فليس لديك أدنى فرصة".

ثم ينتقل للحديث عن التجاوزات والرشاوى التي تورّط بها حزب الليكود في انتخابات عام ٢٠٠٣ للحصول على الأصوات، ومن ثم حصْد المقاعد في الكنيست. ويمضي للحديث عن شهادات أعضاء كنيست آخرين، وحتى وزراء تم ابتزازهم للحصول على مقاعد، أو الضغط عليهم لتخفيف عقوبة أو إطلاق سراح مُدانين جنائيين في السجون، أو للضغط على مسؤولي التعليم لتحصيل امتيازات أكاديمية لأقربائهم في الجامعات. ويُعطي مثالاً على ذلك ما حصل مع وزير الاتصالات في ذلك الحين (رؤوبين ريبلين) ورئيس الكنيست الحالي، الذي تلقى توصية بتعيين أو إقالة موظفين في سلطة البريد وفقاً لانتماءاتهم الحزبية، وعزى فشله في الانتخابات الداخلية للحزب إلى أنه لم ينفذ المطلوب منه على أكمل وجه. ثم يورد شهادات كثيرة اقتبسها من الصحافة الاسرائيلية تبرهن على استغلال شخصيات بارزة أو تهديدها أو مساومتها من أجل منحها مقاعد في انتخابات الحزب الداخلية.

وفي هذا السياق كان اقتباس أقوال دان مريدور: "هناك ظواهر تنتشر طولاً وعرضاً تبعث على القلق، وربّما تكون جنائية.. عندما فكرت في فرصي في الفوز بمقعد في الانتخابات الداخلية [لحزب الليكود] كان لديّ شعور بأن هناك أموراً صعبةً قد حدثت. كان الجوّ كلّه وفق قاعدة أعطِ وخذ، ووفق ما تعطي تأخذ!".

ثم يناقش الكاتب الأبعاد السلبية التي تؤثر على مؤسسة الحكم برمتها عندما يتحكم هؤلاء (أصحاب النفوذ) السيئين في تعيين القضاة ومراقب الدولة ووزراء العدل والمؤسسات القانونية والتشريعية في الدولة!

ويتساءل المؤلف في نهاية الفصل حول ما يمكن أن يردع أو يمنع هؤلاء من تكرار أفعالهم في المستقبل طالما أن الرشاوى والفساد قد حقق لهم النصر دون أن يتعرضوا لأية مساءلة قانونية!

يناقش الكاتب في بداية **الفصل الثالث** (ص ص: ٤٥-٨٧) أن أحداث الفساد السابقة ووقائعها تضر بطهارة المعايير الاجتماعية، وعليه فإنها تمس قيم المساواة وفقاً لما يحدده القانون، ويؤكد أن عدم محاسبة المخطئ لأنه من ذوي النفوذ، مقابل تطبيق القانون على أشخاص آخرين ليسوا من ذوي النفوذ، يعدّ انتهاكاً للحقوق، وفيه بعد عن المساواة.

ويورد مثالا على ذلك قضية التحقيق مع رئيس الدولة (عيزر فايتسمان) عندما قرر المستشار القضائي للحكومة بأن فايتسمان (كعضو كنيست، وكوزير، وكرئيس للدولة) "**لم يكن يعرف**" بأن النقود التي حولها معارفه الأثرياء من أصحاب المليارات لحسابه الخاص كانت فقط بسبب مكانته.

ويتساءل المؤلف: ماذا لو حصل أمر مشابه مع موظف بسيط في الجمارك أو في مؤسسة ضريبة الدخل؟! ثم يتحدث في نهاية الفصل عن الأسباب النفسية والعملية والنظرية لوجود مثل هذه الظاهرة في المجتمع الإسرائيلي.

ويناقش الكاتب في **الفصل الرابع** (ص ص: ٨٨-١١٥) أهمية دور الصحافة في فضح أو إخفاء فساد القمة وذوي النفوذ وتحقيق العدالة. ويعطي مثالاً على ذلك قضية أرييه درعي؛ إذ لولا جهود الصحافي والباحث مردخاي غيلات من صحيفة (يديعوت أحرنوت) لما خضع درعي للعقاب المناسب.

ويركز المؤلف في هذا الفصل على قضية غياب "المحذِرين" خشية تعرضهم لأذى المسؤولين وكيف أن من يتصدى لكشف خلل ما يُتهم بالخيانة أو الوشاية في بعدها السلبي. ويورد هنغبي مثالاً على ذلك عضو الكنيست السابق (حجاي ميروم) الذي حذر من وجود خلل داخل حزب العمل بزعامة رئيس الوزراء أنذاك إيهود براك. إلا أنه عندما تم كشف علاقته بإبلاغ مراقب الدولة عن تلك التجاوزات اتُهم بالخيانة داخل حزبه، ولم يلقَ أي استحسان في نظر الجمهور والمسؤولين في حزب العمل لكشفه فساداً سياسياً، وتعرض بدل ذلك للإهانة والعداء.

ينتقد مؤلف الكتاب في **الفصل الخامس** (ص ص: ١١٦-١٦٠) قضاة المحاكم في إسرائيل الذين تأخذهم الرحمة في إصدار أحكامهم على المجرمين والمذنبين. ويقتبس أقوال رؤساء محاكم سابقين تعزز وجود مثل هذا التوجه الذي يؤثر على حق احترام الضحية تحديداً وحماية المجتمع عموماً. ويركز المؤلف على آراء القاضي السابق للمحكمة العليا (مئير شمغار) في هذا الشأن التي تصب في مجملها في انتقاد المس بحقوق الضحايا والمجتمع من خلال انتشار قضايا (الصفقات) التي يعترف المتهم بموجبها بجرمه مقابل تخفيف الحكم الصادر بحقه، الأمر الذي أصبح ظاهرة يومية في المحاكم الإسرائيلية.

ويورد هنغبي في سياق هذا الفصل آراء بعض الشخصيات التي تطالب بتشديد قبضة الحكم على المتهاونين والمستهترين. ثم يناقش العنف الأسري وأبعاده على المجتمع الإسرائيلي، ومدى تهاون السلطات القضائية في فرض

عقوبات رادعة على الذين يقومون بضرب نسائهم وإهانتهن، وموقف رجال الشرطة من ذلك وفق استطلاعات الرأي.

ثم يناقش الكاتب موضوع التجارة بالنساء، وكيف انتشرت في إسرائيل حتى أصبحت من الدول الرائدة في العالم في هذا المجال. ويختتم الفصل بتناول العنف ضد الأطفال وأبعاده وموقف القضاء منه.

يستعرض **الفصل السادس** (ص ص: ١٦١- ١٨١) الآراء المختلفة حول تعذيب المتهمين والضغط عليهم للاعتراف بالجرائم التي ارتكبوها. ويلقي الضوء على حادثة اعتراف متهم تحت الضرب والضغط بقتل صديقته ومن ثم الحكم ببراءته بعد ٣٠ عاماً. ويناقش الكاتب ما تؤدي إليه مثل هذه الممارسات من انتقاص لحقوق الإنسان، ويؤكد أن مثل هذه الظاهرة موجودة بكثرة في إسرائيل رغم تعارضها مع الميثاق الدولي ضد تعذيب المتهمين.

ثم يستعرض حالات أخرى أدى فيها ضغط الشرطة وتهديدهم إلى اعتراف متهمين أبرياء بمخالفات وجرائم لم يرتكبوها، ويستعرض ردود أفعال منظمات حقوق الإنسان على مثل هذه الممارسات. كما يناقش المؤلف في هذا الفصل موضوع التمييز بين اليهود والعرب، وكيف أن القضاء الإسرائيلي يميز عنصرياً في القضايا المرفوعة من طرف ضد آخر.

ويتناول الكتاب في **الفصل السابع** (ص ص: ١٨٥-٢١٠) الامتيازات التي يحظى بها رجالات الجيش وأتباعهم، وعدم محاسبتهم على أخطاء كانوا مسؤولين عنها مباشرة، بل على العكس يتم ترقيتهم وتسليمهم مناصب عليا وقيادية.

ثم يورد الكاتب بعض الحوادث التي كان فيها ضباط قياديون في الجيش مسؤولين عن مقتل جنود يعملون تحت إمرتهم بسب قرارات خاطئة أو أوامر غير

مناسبة، موضحاً أن المحكمة العسكرية لم تطبق على هؤلاء المسؤولين نص القانون.

ويناقش الكاتب قضية استغلال بعض الضباط والمسؤولين العسكريين للمجندات والتحرش بهن جنسياً، ويورد بعض الحوادث التي وقع فيها استغلال من هذا النوع، ورغم ذلك لم تتم معاقبة المسؤولين وفق ما ينص عليه القانون، بل على العكس من ذلك فقد تم لاحقاً رفع رتبتهم وتعيينهم في مناصب أعلى.

ويتحدث هنغبي في نهاية الفصل عن تورط بعض قادة الجيش في مذابح جماعية مثل كفر قاسم عام ١٩٥٦. ويشير إلى المعايير المزدوجة التي تتعامل وفقها إسرائيل فيما يخص هذا النوع من المذابح خلافاً للمواثيق والمعاهدات الدولية.

ويركز الكاتب في **الفصل الثامن** (ص ص: ٢١١-٢٤١) على مقتل رابين في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥، ويحاول الكاتب أن يسوق أدلة لإثبات أن حادثة القتل كانت معروفة حتى قبل سنوات من وقوعها. ثم يوضح أن وجود العنف والتحريض والتعصّب الديني–القومي في المجتمع الإسرائيلي هو ما أفضى إلى اغتيال رابين.

وفيه يتحدث الكاتب عن الاتجاهات والجمعيات المتعصبة ودورها في خرق القانون من خلال التشجيع على الاستيطان. ويركز على دور (غوش إيمونيم) في هذا السياق، وموقف الحكومة الرسمي من أتباع هذه المنظمة. ويختتم هنغبي الفصل بالحديث عن مخالفات المستوطنين وجرائمهم، وتمردهم، وخرقهم للديمقراطية وسلطة القانون.

البيبلوغرافيا

ببلوغرافيا

الإصلاح والتنمية الاقتصادية في الأردن *

أولاً: الكتب العربية

١. الحوراني، هاني / ياسين، أيمن / أبو حجلة، فؤاد، **حقوق الإنسان في الأردن: التقرير الأول لمركز الأردن الجديد للدراسات عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٢٠٠٠**، دار سندباد – عمان، ٢٠٠١م.

٢. شتيوي، موسى، **تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المنفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن**، الأسكوا- بيروت، ٢٠٠١م.

٣. العدوان، نائل، **دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية للفترة ١٩٧٥-١٩٩٦**، دار الكرمل للنشر والتوزيع – عمان، ٢٠٠٠م.

٤. القسوس، ريم، تقرير الأردن الاقتصادي: الاقتصاد الأردني بناء مستقبل واعد، بنك الصادرات والتمويل–عمان، ٢٠٠٢م.

٥. طاهر، عبد الله (المحرر)، **انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية العالمية، وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن**، مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان، ٢٠٠١م.

* إعداد: أيمن الحسيني، باحث متعاون مع دركز دراسات الشرق الأوسط.

٦. وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية،

أ) **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣**- عمان، ٢٠٠٠م.

ب) **الأردن: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠**- عمان، ٢٠٠٠م.

ج) **الأردن: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ بناء سبل المعيشة المستدامة**- عمان، ٢٠٠٤م.

٧. وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، **مكافحة الفقر من أجل أردن أقوى: خيارنا جميعاً استراتيجية وطنية شاملة**، وزارة التنمية الاجتماعية – عمان، ٢٠٠٢م.

ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية

1. Cecile Girard, **Press review of economic and financial events in Jordan 1999,** Cermoc – Amman – 2000.

2. IMF, **Jordan: staff report for the 2004 article IV consultation second review under the stand-by arrangement and request for waiver or applicability,** IMF – Washington, D.C.– 2004.

3. Kanaan, Taher H./ Kardoosh, Marwan A. ,**The Jordanian economy into the third millennium: staying the course in a dim regional climate developments in 2000-2002, outlook for 2003,** Higher Council for Since and Technology – Amman – 2003.

4. Mahdi, Fadi A., **Growth expectation for Jordan: 2002,** Arab Bank Centre for Scientific Research – Amman -2002.

5. **Economic growth in Jordan: outlook for 2001**, The center – Amman– 2001.

6. **Business as Usual?: Economic Reform in Jordan,** Lexington Books, April- 2003.

ثالثاً: الدوريات العربية:

١. أبحاث اليرموك، قياس وتحليل الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد الأردني، خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٠، **أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ٤ب، ٢٠٠٣م.

٢. اتحاد المصارف العربية، الأردن نموذج متميز على صعيدي التنمية والصيرفة، **اتحاد المصارف العربية**، العدد ٢٥١/ ٢٠٠١م.

٣. الاقتصاد المعاصر، أين يسير الاقتصاد الأردني؟ **الاقتصاد المعاصر**، العدد ٣٤/ ٢٠٠١م.

٤. جابر، أمين/ شنيور، عامر، انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ١٢/ ٢٠٠٠م.

٥. الشقيرات، زيد، التخاصية وتأثيرها على سوق العمل الأردني، **العمل**، العدد ٩٧/ ٢٠٠٢م.

٦. صالح، دريد كامل، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة من صندوق النقد الدولي لبعض الأقطار العربية: الأردن، الجزائر، مصر، المغرب، **الجديد للعلوم الإنسانية**، العدد٧/ ٢٠٠١م.

٧. عقل، مفلح، البنوك في الأردن: المواقع والإنجازات لعام ٢٠٠١، **البنوك في الأردن**، العدد ٨/ ٢٠٠٢م.

٨. العلي، سهير/ الدويك، عبد القادر، دور البنوك في تنشيط الاقتصاد الأردني: هناك حاجة لقوانين جديدة، **البنوك في الأردن**، مقالة العدد٤، أيار -مايو/ ٢٠٠٢م.

٩. العناني، جواد، الإصلاح المالي في الأردن، **الاقتصاد المعاصر**، العدد ٢٤ / ٢٠٠٤م.

١٠. ملحم، محمد فاضل،

أ. البنوك في عملية التنمية الاقتصادية: حالة الأردن، **البنوك في الأردن**، العدد ٦/ ٢٠٠٣م.

ب. العولمة وتحديات القطاع المصرفي الأردني، **البنوك في الأردن**، العدد ٩/ ٢٠٠٢م.

١١. الوزني، خالد واصف، الاقتصاد الأردني: رؤية لسياسات مستقبلية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٢١، ١٢/ ١/ ٢٠٠٠م.

there that Russia wants a peaceful solution in the area, and is prepared to play a more active role to achieve a more stable region.

These points are the jest of the Arabic article, although the analysis also tackles Russia's traditional support for Syria and its role in Iran, especially as a military supplier, and as a consequence, the tense relations this created with Israel. In this respect also regional power, power politics, balance of power as well as the sense of realism is tackled especially between Russia and Israel.

10. Peace process in the Israeli press
(Apr. 2004) – (Apr. 2005)

The peace process in the Israeli press was given a wide coverage. The period under study was the second six months of 2004 till the first half of the year of 2005. The issues include Israel's dismantlement of colonies in Gaza, opinions of settlers, and the view of the Israeli government.

The building of the "separation wall" was also tackled as well the international reaction to it, and the Israeli press was particularly interested in the ceasefire with the Palestinians, the post-Arafat situation as well as the Palestinian elections and the participation of Hamas in the local and legislature polls and its effects on the peace process. The Syrian file and the Syrian withdrawal from Lebanon was also given much attention.

The views of Israeli writers are much aired in this section to show how Israelis are looking at events in the light of the continuing Intifada, or in the withdrawal from Gaza.

9. *The Indications of Putin's visit to the Middle East.*

This is an analysis of Vladimir Putin's visit to the Middle East which took place last April. The Russian president's visit is a historic one, the first ever to Palestine and Israel and the first to Egypt in more than 40 years. Analysts have said the visit represents a new development in Russia's foreign policy towards the region.

The paper states that having put the Russian house in order, Putin now wants to adopt a more vigorous foreign policy approach to the Middle East. And hence his visit to the Arab League in Cairo has been interpreted by analysts as a master-stroke signaling to all Arab countries that Russia wants to open up a new chapter of relations with the countries of the region and play a new more positive and constructive role.

Having left the area for so long, the Russian president wants to try and build commercial relations with every member of the Arab League while recognizing the traditional role of the U.S., in the region. While, and though Putin believes America has entrenched its position through bilateral relations with countries in the Middle East, and especially on the peace process front, nevertheless, he believes Russia can play a more balancing act especially in its support of the different Arab issues faced in such states like Iraq and Palestine.

His visit to the autonomous areas run by the Palestinian National Authority was designed as a show of support to the government in its negotiations in the peace process and to consolidate existing relations. Likewise his visit to Israel was aimed to register to the government

8. Project on human rights, peace culture, and joint international values

This project, supported by UNESCO, and now in the hands of the Ministry of Education in Jordan is about re-introducing new definitions of peace and human rights through school textbooks and curricula to help pupils build a wholesome view of values and understandings during the different stages of their school-year learning.

The definitions are based on international agreements and conventions related to human rights and the rights of women and the child, and in addition to educational books and the experiences of international and local NGOs.

The project is still in the blue-print stage but the Ministry of Education says Jordan will start implementing the new initiative in the next scholastic year which involves a comprehensive plan to reform the school curriculum.

The project is about the introduction of new concepts of human rights, peace culture and the establishment of a dialogue of cultures in the educational process. These would be within the context of the Arab-Islamic traditions.

These concepts are also objectives for the aim is also to create among pupils and students, a culture based on human rights and peace and a dialogue between peoples through the provision of a revamped knowledge system in their educational curricula.

Politically, many are having different views on the withdrawal. While the Americans and Europeans are praising the move, Israeli commentators having been fearful of what they call as “unilateral” withdrawal from one side, namely the Israeli. The Palestinians argue the withdrawal have to be within a comprehensive framework leading to a Palestinian state. However, the fear now that such a removal of settler-colonies will merely result in the transfer of settlers to those in the West Bank, a view expressed by the Islamic Congress Organization which will merely perpetuate the occupation.

7. The Reform Project of PLO in Light of Cairo Declaration.

Three workshops on structural political reform of the Palestine Liberation Organization in the light of the Cairo Declaration were held at the Middle East Studies Center in Amman. Experts and academics discussed important issues related to the centrality of the PLO in Palestinian politics, stressing the organization must take a qualitative leap forward and within a new framework that encapsulates different Palestinian factions on the basis of liberation and return.

The paper stresses that new and positive thinking that reflects the current status of the Palestinian people has to replace the old mentalities of defeat which only serve as an obstacle to building a comprehensive Palestinian framework of action. The paper goes on to discuss the building of a movement based on reconciliation between the secularists and the Islamists and between the Palestinian National Authority and Hamas in the light of the achievements of the Intifada and the resistance.

provides pointers for the way forward in terms of future political developments inside the country. Further, it gives a detailed analysis through statistical results on a geographical basis of the voting process in the country.

6. Israeli withdrawal from Gaza

The recent Israeli withdrawal from Gaza is seen as going against the very nature of the Zionist ideology which has been viewed up till now as an expansionist ideology of filling the West Bank and Gaza with settler-colonies, a move that begin after 1967. The recent withdrawal is being seen also as unprecedented and a success for the Palestinian resistance movement.

The article goes to great lengths at reporting and analyzing the atmosphere that Israel tried to create and project surrounding this withdrawal. Through the invitation of 900 reporters who were invited to cover this event, the Ariel Sharon government tried to make "media capital" out of their withdrawal by portraying themselves as peace-loving and telling their own people to move out of their homes for the sake of peace. The fact that these Israelis had been living in colonial-settlements created on occupied Palestinian were conveniently left out.

Nevertheless, it is argued that many had believed, including ordinary Israeli and Jewish experts, the withdrawal signified a success for the Palestinians, whose resistance had been the motive for Israel to withdraw. It is pointed out that after 1987, when the first Intifada started, the Israeli occupation of Gaza and the West Bank had become very costly in terms of economics and Israeli lives.

formation of immigrants and therefore lacking an identity, and to deflect that, the state has built its existence around the so-called external threat. Experts in the workshop—academics from the Hebrew University in Jerusalem, institutes in the West Bank and academics from Jordan—analyzed Israeli society in terms of its multifaceted aspects, discussing the different ideologies, cultures, religious fundamentalism and the sectarianism that make up that polity. Academics suggested that these have direct impacts on the state and have created contradictions in the thought processes especially in the political structure and identity especially between the left and right of the spectrum.

The workshop ends by suggesting that because of these elements, whose extent are recognized by successive Israeli governments, the state tries to forge international agreements and international backings and security alliances to deflect its domestic concerns.

5. *Egyptian Presidential Elections… a Step For Reform*

Is it democracy in the making? The last Egyptian presidential elections are the first of its kind to allow multi-party candidates to participate in the polls through the changing of Article 76 of the Egyptian Constitution. The report in Arabic provides insight on the presidential elections and the interest it generated by political parties, 10 in number, that put up candidates to compete with existing president Husni Mubarak, who won through a landslide majority.

Although two parties boycotted the elections, and the turn out maybe small, the presidential elections created much interest and reportage in the international media. The report is based on extensive references to serve as a meaningful document to the researcher, and

present internal and external inputs of the Palestinian situation and realize that the Islamists, namely Hamas, must be brought in into the system of government.

4. Political Dynamics in Israel… Economic, Social and Security Dimensions

A workshop at the Center for Middle East Studies was held last July to discuss the political impacts of the social, economic and security implications of the Israeli state and entity. The workshop presenting three specialized papers concentrated on the economy, the social and cultural aspects and the security issues and how these interact with the political determinant. For specialists and decision-makers in this part of the world it is crucial to understand how these actually influence each other.

On the economic front it is suggested that the state has taken a back seat to the detriment of the poor classes and increasing the gap between rich and poor since the early 1990s. This also led to an increase in corruption. But despite the hardship Israelis did not react. The political docility had its economic reasons and discussed at length during the workshops. Some of the reasons lay with the fact that the issue of class consciousness did not materialize, as well as the existence of a siege and military mentality that lead to a feeling of hopelessness. The Israeli Histadrut has failed to fight for the economic rights of the workers and the sprouting up of different societies to help the poor, a 1000 in the last decade, points to the severity of the situation.

The two other perspectives were also discussed at length. The social-cultural aspect discussed Israeli society in terms of a social

there is much room for structural political reform with wider political participation as a must in the Palestinian system of government and politics.

The paper says the system of government in the areas run by the Palestinian National Authority are in the process of witnessing change, and it is up to the decision-maker to realize the elements of this change in order to look for the future. What needs to be dwelled upon also, is the nature of the political environment. This would enable the creations of new political affinities, structural modes and the allowance of different political parties to enter and participate in the building of a new Palestinian polity.

These have to be understood within the social and political changes that are happening on the ground by way of the uprising in the West Bank and Gaza, and the new doctrines and thought processes related to the issue of political moderation which is gaining greater weight among major Palestinian factions like Fatah and especially Hamas; the paper argues that the leaders of Hamas have been gaining wider popular support since the start of the Intifada, and it is this that has led them to adopt a more pragmatic approach and capitalize on their strength.

These developments have been underpinned by the external changes, on the Arab, international and Israeli levels and are having a significant effect on internal Palestinian politics and maneuverings. It is argued that the US occupation of Iraqi has forced the Americans to deal with Islamists, especially in Palestine with a more even-handed approach.

The paper implies it is incumbent of those interested in drawing up a “futuristic” viable Palestinian political map to understand the

2. *Reform and Democracy Prospects in Jordan (2005-2010)*

The future of democracy, 2005-2010, was the title of a workshop organized by the Middle East Studies Center (MESC) in early September under the patronage of Prime Minister Adnan Badran and opened by Minister of Political Development Hisham Al Tal. The workshop was attended by politicians, party activists, researchers and journalists and talked about political reform, political development and democracy and future challenges in the coming next five years.

It was stressed that political reform was essential to create an effective democratic society to respond to the economic needs of the people and set the country on the road to economic development. The workshop was attended by experts and practitioners from across the political spectrum and divide, those with different beliefs and ideas because it was felt that greater variety would be more useful to charting the course of democracy in the next five years.

Director of MESC Jawad Al Hamad says political reform, development and modernization in political, economic and social life is a dynamic and continuing process representing the youthful spirit of society that is able to live with its surrounding changes.

3. *The New Palestinian Political Map*

Political changes on the ground are effecting changes in perceptions and offering new perspectives in the Palestinian arena. This research paper offers new insights and developments on the future Palestinian political map in the light of the Oslo agreements and the subsequent Intifada. It argues

regimes and Israel while ignoring the legitimate rights of the Palestinians. On a larger scale, these developments are inducing much unpredictability and inability to forecast prudently, but nonetheless there will be change in the region, and a new map will appear in the next decade. The important question is: Will the popular movements in the Arab World be a part of this map? Or will the western powers impose their will and design on any outcome? The truth is that the western project has failed yet again as we see the unfolding of the American-British occupation of Iraq.

A confidential report lately out in Britain revealed that London and Washington are considering withdrawal from Iraq is closer to the truth, because history has shown invading forces can not cope with human and economic losses for long. The Israeli withdrawal from Gaza, no matter what its reasons are, can only be interpreted as a victory to the Palestinian resistance movements.

The next decade represents a new era, where people will lead change in view of the inability of many political systems to seize the initiative, carry out the needed reform and move away from London and Washington. No doubt the Iraqi and Palestinian battles will be decisive, because the people of the region can not stay under occupation, and will not bear lots of defeats. History taught us the challenge represented by external invasions and occupation under difficult economic, social and political circumstances pushes people towards change.

provocation, a country stripped of its strategic depth and was forced to withdraw from Lebanon.

These regional political ramifications have international dimensions as recently stated by the Mayor of London Ken Livingstone who blamed the policies of the West since the last 80 years for the recent explosions in the British capital. A latest study published by the Royal Institute of International Affairs also, clearly states the participation of the Blair government in the occupation of Iraq and its alliance with George W. Bush is a core reason for what happened in London.

Today there is increasing criticism of the US president because of what is regarded as his failed policies in Afghanistan and Iraq compounded by his absolute support for Sharon's indiscriminate policies against the Palestinians which is continuing to put America in a bad light in the Arab world.

The failure of Arab governments in their democratic reform process has created much internal difficulties marring their political legitimacy and reflected in the bad economic situation of the man-in-the-street. For them Arab states appear as standing aside while there is unbearable silence among the Arab people that is deep-seated and looking for solutions.

The United States and Britain are changing the map of the Arab region originally created in 1916 with the Sykes-Picot agreement. Today the agreement is being revamped and we are told the region is in need of new formulations based on different slogans of a bigger democratic Middle East with human rights. But American double standards in the Middle East in the last 50 years have created a "credibility gap" that was enforced by U.S., support for dictatorial

2. *The Consequences of US Occupation to Iraq on the Region*

The US-British-led war on Iraq which resulted in the occupation of the country has created much dangerous consequences in the internal situation of Iraq, on the Arab world and region and is having serious political, strategic and security implications for the international community. In the Middle East the war and occupation has raised the issue of ethics and morality in international relations, and is establishing a new stage in the international system which the United States began to shape after the end of the cold war and the dismantlement of the old Soviet Union.

This research raises central questions regarding the reasons which made the daily and nightly raids on Iraq, and its occupation easy and of the inability of the Arab countries to create a viable regional security system that would check the power of states to go against international norms. But as opposed to this, America wanted to create its own security system in the Gulf by building up its forces there. This meant negating the notion of the regional system and acted against the national security, legal security and strategic needs of the regional states.

The paper states with the US arming itself with notions as the “new empire” and “the new American century”, it is eroding its credibility among the peoples of the Arab region which is sure to be against its global interests.

- **Reports & Articles**

1. Arabs to Take Initiative for Change

Today there is a real crisis on the international, regional and local arenas manifested in deep political, economic and social roots. Internationally, the London bombings on 7 July and repeated again on the 20th of the same month, is creating much anguish despite the tight security by the British police and government. This is having ripple effects in Washington and the other Western capitals who are sounding the alarm bells about the continuation of "terrorism" which should be condemned by all.

On the regional level, there were the Sharm Al Sheikh explosions on 23 July, and last October in Taba, as well as the other isolated explosions in Cairo. In Yemen recently there were mass demonstrations against rising fuel prices which forced the government to back down for a limited increase. And in Iraq, the resistance to the U.S., is fuelling, while in Sudan the Darfur crisis is looming despite the formation of a unity government.

In Palestine there was the recent dismantlement of Israeli settlements in Gaza, while the impending confrontation between Fatah and Hamas was cut short in favor of political rapprochement to the dismay of the Israeli Prime Minister Ariel Sharon and the United States who were pushing the Palestinian Authority for a showdown with Hamas and Al Jihad Al Islami. Lebanon as well is grappling with its own domestic problems, giving Israel an opportunity to flame another civil war in the country, and target Hizbollah as a symbol of Islamic resistance being the party that forced Israeli to withdraw from southern Lebanon. Besides, there is the issue of Syrian

base, (ii) augment the power of the new Iraqi security forces, and (iii) produce a better ethnic balance in the new forces (which are currently dominated by Kurds and Shiites). As new forces increase in capacity, US forces would be removed, further reducing a stimulus of insurgent action.

Four hundred days - 57 weeks - is sufficient time to complete several Iraqi training cycles, including field exercises for many units at the battalion and brigade levels. Some division level training also can occur. Given sufficient resources (24,000 training personnel), 100,000 Iraqi security personnel can receive remedial training and another 80,000 new personnel can be trained and exercised during this period. Together with the full provision of all appropriate equipment, this development effort can yield Iraqi security forces that are several times more capable than those it controls in mid-2005.

After thirteen months, the only foreign military assets remaining in Iraq would be a small monitoring and training mission with a security detail: less than 10,000 foreign civilian and military personnel in all. US troops should constitute no more than one-third of the military component -- that is, approximately 2,000 troops. This mission should be conducted under a three-year UN mandate and joint NATO-international command. In addition, the United States might maintain a 25,000-person rapid reaction task force in the region, but outside either Iraq or Saudi Arabia

- **Research & Studies**

1. 400 Days and out: A strategy for resolving the Iraq Impasse [*]

The key to enabling total US troop withdrawal from Iraq within 400 days is achieving a political accord with Sunni leaders at all levels and with Iraq's neighbors - especially Syria and Iran. The proximal aim would be to immediately lower the level of conflict inside Iraq by constricting both active and passive support for the insurgency, inside and outside the country. This would allow the United States to shift resources to the training mission and to adopt other de-escalatory measures - most importantly: a withdrawal time line. The strategic price of this diplomatic initiative would be a return to self-governance in Sunni areas, a guaranteed level of representation for these areas in the national assembly, an end to broad-brush measures of de-Baathification, an amnesty for most indigenous insurgents and for most former Baathists, and a de-escalation of the US confrontation with Syria and Iran regarding a range of issues.

In conjunction with these diplomatic initiatives, the United States would announce a tentative time line for withdrawal of its troops from Iraq -- associated with training milestones. Also: US forces would end major offensive sweeps inside the country, adopt a defensive posture, and shift the emphasis of their activity to training Iraqi security forces. Finally: the Iraqi government would re-activate portions of the old army -- partly as a confidence-building measure, but also in order to (i) rob insurgent organizations of their recruiting

[*]Prepared by writer.

However, the September 11th 2001 attacks on New York and Washington obstructed the developing dynamics of Palestinian resistance. The Israelis used the new deteriorating international political and security situation to put the Palestinian resistance groups on a terror list that was being formed. And hence the main Palestinian factions were classified as terrorist organizations by the United States and the European Union.

The other program based on a political settlement breathed freely but heavily during the last five years of the Intifada despite the brutal and terroristic behavior of Israeli soldiers against the Palestinian people and overshadowed the peace overtures of the Palestinian leadership. The Israelis for instance put the late PLO leader Yasser Arafat under house arrest and struck heavily against the Arab comprehensive initiative that offered peace and normalization. Instead Israel, continued to launch deadly incursions on Palestinian cities and killing and wounding hundreds of innocent people including children and women.

It was plain for all to see. Arab public opinion concluded that Israel was not nor is willing to have any sort of peace despite the critical concessions made by Arab leaders.

The normalization process, the signing of peace agreements and the advocating against the military option in the conflict couldn't achieve more important strategic developments in regards to the occupation. However, today many Arab and Palestinian observers believe that had the two intifadas continued for just three more years it would have created enough pressure to force the occupation army to leave the Palestinian territories.

- **Editorial**

Intifada and Resistance versus Oslo and September 11

By just looking at the machinations of the Arab-Israeli conflict, it can be argued that there are two competing Arab programs with regards to finding a just solution to the Palestinian problem. The first is based on confrontation with the Israeli occupation on the military, political and media levels, including economic sanctions and boycott of the Zionist entity.

The second is based on finding a political solution and requiring negotiations, which is also dependent on the good deeds and intentions of the Israelis. It requires a political track strategy for the settling of the conflict and the giving up of the military option.

The political settlement approach dominated Fatah and PLO thinking and began to materialize during the first Intifada that began from 1987 till 1993. These groups made a strategic decision to reach a deal with the Israelis, first unveiled on 31st August 1993 and become known as the Oslo Declaration, and officially signed in Washington on 13 September 1993. The Declaration represented serious political concessions by both the Palestinian and Israeli sides.

The last five years of the second intifada (2000-2005) revitalized the rivalry between those who wanted a political solution and those who stated Palestinian aims could only be achieved through armed struggle. Hence, the military wings of the Palestinian factions escalated their operations against the occupation forces.

	Studies & Research Unit
183	***9. The Indications of Putin's visit to the Middle East.*** *Nurhan Al-Shaikh*
195	***10. Peace process in the Israeli press.*** *(Apr.2004)-(Apr.2005)* *Husam Al-Hurani*
	Reviews
213	***The Slip from law state to Banana Republic in Israel.*** *Abdul-Hameed Al-Kayali*
223	**Bibliography** *Ayman Al-husaini*
5-21	**English Abstracts** *Marwan Al-Asmar*

Contents

Opening Article

9 ***Intifada and Resistance versus Oslo and September 11***
Editorial

Research & Studies

17 1. ***400 Days and out: A strategy for resolving the Iraq Impasse***
Carl Conitta

37 2. ***The Consequences of US Occupation to Iraq on the Region.***
fuziyah saber

Reports and Articles

83 1. ***Arabs to Take Initiative for Change***
A. al-Bursan

87 2. ***Reform and Democracy Prospects in Jordan (2005-2010)***
MESC

9 3. ***The New Palestinian Political Map.***
ra'ed N'erat

111 4. ***Political Dynamics in Israel… economic, social and security dimensions.***
Israeli Studies unit

127 5. ***Egyptian Presidential Elections… a Step For Reform***
Studies & Research Unit

139 6. ***Israeli withdrawal from Gaza***
Khader Al-Mashayekh

155 7. ***The Reform Project of PLO in Light of Cairo Declaration.***
MESC

173 8. ***Project on human rights, peace culture, and joint international values.****(Jordanian case)*

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – April 2005

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume 10 **Nos. 32-33** **Summer, Autumn 2005**